الوحدة الدراسية الأولى

آليّة عمل السوق

تمهيـــــد :

لابدّ قبل الدخول في الموضوعات التي تنضوي تحت لواء الاقتصاد الكلّي من الوقوف على المفاهيم الأساسية لآليّة عمل نظام السوق، لاسيما فيما يتعلّق بمفهومي " العرض والطلب" اللذين يمثلان الجانبين الرئيسيين في هذا النظام، وكذلك مفهومي السعر والكميّات "المعروضة والمطلوبة" من سلعة ما .

وبالتّالي فإنّه من المفيد أيضاً معرفة أنّنا سوف لن نغطّي جميع جوانب هذا الموضوع، الذي تمّت تغطيته – من حيث المبدأ – في مقرّر آخر من مقرّرات السنة الأولى، وإنّما فقط بعضاً من التعابير والمفاهيم المفيدة لهذا المقرّر ومحتوياته .

ضمن هذا الإطار، سيتناول الفصل التسلسل الآتي للنقاط المهمّة المتعلّقة في آلية عمل السوق، ولكن قبل ذلك قد يكون من الضروري تبيان ما المقصود بكلمة "سوق":

السوق في أضيق تعريف هي : عبارة عن المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب لسلعة ما، حيث يتحدّد السعر والكميّات المتبادلة ضمن احترام المنافسة.(1).. ويعتبر عدد كبير من الاقتصاديين أنّ الهدف النهائي للسوق هو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، والعدالة الأعلى في توزيع الدخل، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة بهدف تحقيق أفضل إشباع للحاجات البشرية غير المحدودة .

الوحدة الدراسية الأولى

آليّة عمل السوق

أولاً – السعر وأثره في السلوكية الاقتصادية :

كيف يؤثّر السعر على توجيه السلوكية الاقتصادية للوحدات المختلفة في الاقتصاد؟ تلك هي الصفة الأولى لنظام السوق التي يتوجّب علينا توضيحها.

وفي الحقيقة، يستند الجواب إلى المبدأ الاقتصادي الأساسي، ألا وهو : "التعظيم Maximisation (2) " ...بفضل الأسعار، يعرف الأفراد أو الوحدات المكونة للاقتصاد كيف يمكن لهم تعظيم دخولهم أو تقليل إنفاقهم .

ونقصد بكلمة "سعر" ما يلي : سعر العمل (الأجر)، سعر رأس المال (الفائدة)، سعر الأرض (الريع أو الإيجار)، سعر المبادرة والمخاطرة (الربح). ويدخل أيضاً تحت هذه الكلمة الأسعار التي ندفعها من أجل الحصول على السلع والخدمات التي نستهلكها مباشرة أو تلك التي تدخل في إنتاج سلع أخرى أو التحضير لمشروعات جديدة .

في الحالات كافّة، تُمثّل عملية "قراءة" الإشارات التي ترسلها إلينا السوق عبر حركة الأسعار الوسيلة الوحيدة التي تسمح لنا بتعظيم إيراداتنا وتقليل نفقاتنا (*).

ومن جهة أخرى، إذا أردنا معرفة كيف تقوم السوق بحلّ المشكلة الاقتصادية الأساسية فهذا يتطلب منّا في البداية معرفة كيف تحدّد الأسعار وبالتالي – باستخدام اللغة الاقتصادية – معرفة كيف يقوم العرض والطلب بتحديد الأسعار .

(*) في الواقع، إن الأمر أكثر تعقيداً لأنه لايرتبط فقط بما نعرفه عن السوق وإنما أيضاً بما نعتقد أننا نعرفه عن هذه السوق، ولكن بهدف التبسيط ، نفترض أننا جميعاً نمتلك المعرفة التامة بأحوال السوق .

ثانياً – الطلب :

عندما يتجوّل الفرد في السوق، يتدخّل عنصران اثنان في موضوع الشراء أو الاكتفاء بمتعة النظر إلى واجهات (وفيترينات) المحلات التجارية (3)، هما :

- الذوق، الذي يحدّد غالباً فيما إذا كانت السلعة ضرورية أو أنها تشبع رغبة معينة بدرجة معينّة... ولكن الذوق لايحدّد الطلب، وإنّما إرادة الشراء . إذ بغضّ النظر عن السعر، قد تحصل مجموعة كبيرة من السلع على إعجاب الفرد دون أن يُقدم على اقتنائها نظراً لانعدام أهميتها أو لأسباب أخرى ، منها ارتفاع أسعارها مثلاً على الرغم من الرغبة الفائقة في الحصول عليها

- القدرة على الشراء، التي تتدخّل – استناداً لدخل الفرد أو ثروته – في تحديد الطلب في السوق. إذ إن لم يكن هذا العنصر مهماً، لتمكن الفقراء من خلال رغباتهم فقط من تحديد مستويات مرتفعة من الطلب في السوق .

وهكذا ، يتوقّف الطلب الفردي على الرغبة (المبنّية على الذوق) وعلى القدرة على شراء السلع والخدمات عند الأسعار الجارية المعتمدة . ومن جهة أخرى، تتغير الكمية المطلوبة من السلعة إذا تغير سعرها، وكذلك إذا تغير دخل الفرد أو ثروته .

من السهولة بمكان فهم لماذا يؤدي تغيّر السعر إلى تغيّر في القدرة على الشراء: فإما تزداد الثروة أو تنخفض، وبمعنى اقتصادي : تنخفض حدّة القيد الموازني (*) الخاص بالفرد عندما تنخفض الأسعار، وترتفع بارتفاعها. والسؤال الذي يطرح نفسه : لماذا تصبح رغبة الفرد باقتناء سلعة ما أو بالشراء عامّة تابعة للسعر ؟ والجواب : ينزع الفرد– الذي هو كائن بشري – باتجاه تعظيم منفعته ، لكنه يرغب دائماً في التنويع، أي عدم الاستمرار في الحصول على السلعة ذاتها .

لا بل ، يعتقد الاقتصاديون أن استمرار الفرد في الحصول على كميات إضافية من سلعة ما يؤدّي إلى حصول الفرد على منفعة إضافية ولكن درجة الإشباع المتحققة

(*) لكل فرد موازنة ما تستند استنادا مباشرا إلى ما يملكه عامة من ثروة وإلى دخله الجاري الناتج عن مساهمته في العملية الإنتاجية . وتشكل هذه الموازنة عنصرا أساسيا من عناصر تحديد الطلب متأثرة بالمستوى العام للأسعار .

منها تحصل بشكل متناقص تدريجياً ... وهذا ما يُدعى بالمنفعة الحدية (أو الهامشية)، التي نستخلص منها "قانون المنفعة الحدّية المتناقصة " الذي يترجم النزعة العامة نحو الانخفاض لهذه المنفعة .

والجدير بالملاحظة هنا أنّ مفهوم المنفعة الحدية المتناقصة ينطبق – بالتحديد – على السلوكية وليس على الصفات الطبيعية للسلعة المدروسة ... فالوحدات الإضافية من السلعة التي نشتريها لاتتناقص طبيعياً وإنما درجة الإشباع المترتبة أو المتحققة منها هي التي تتناقص .

ثالثاً – منحنى الطلب :

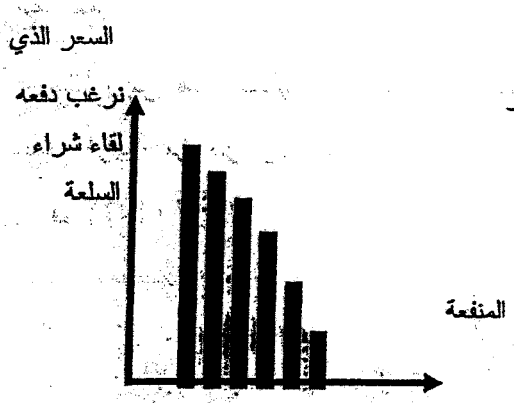

الشكل (1-1) المنفعة الحدية المتناقصة

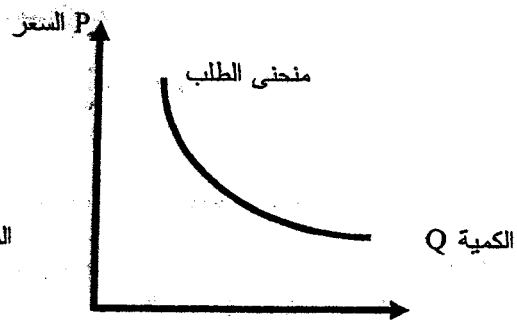

الشكل (2-1) منحنى الطلب

يُشير منحنى الطلب في الشكل (1-1) إلى العلاقة الأساسية القائمة بين الكميّة المطلوبة من سلعة ما (التي نرغب بشرائها) ، وبين سعرها (أي السعر الذي نوافق على دفعه لقائها). ويشير الشكل (2-1) إلى الكميّات النقدية المتناقصة التي نخصّصها من أجل شراء وحدات إضافية من السلعة المعنية، وذلك بسبب رئيسي أن كلّ وحدة إضافية من السلعة المعنية تُمثّل أو تقدم منفعة أقل من الوحدة التي سبقتها (4) .

هذا يعني – وبمساعدة الرسم المبين في الشكلين السابقين – أن كلّ وحدة إضافية من السلعة المعنية – بعد حدّ معين – تمنحنا منفعة أقل من سابقتها، مما يؤدّي إلى أنّنا لانقبل بدفع السعر نفسه الذي قبلنا دفعه للوحدة السابقة (*).

(*) قد نجد بعض الاستثناءات من هذه القاعدة، على سبيل المثال : الخبز والألماس .

رابعاً – العرض ومنحنى العرض :

يؤكّد الاقتصاديون مرة أخرى هنا أنّ الرغبة والقدرة يكمنان وراء ردود الفعل المختلفة للبائعين أو للعارضين... فعندما تكون الأسعار مرتفعة، يرغب البائعون ببيع السلع والخدمات لأنها ستحقّق لهم المزيد من النقود ، وتسمح لهم بعرض المزيد من هذه السلع لأنّ الأسعار المرتفعة تساعد البائعين أو العارضين الأقل كفاءة على دخول سوق هذه السلع، حيث سيتمكنون من تغطية كلف إنتاجهم المرتفعة عند مستوى سعر البيع المرتفع .

استناداً إلى هذا التحليل، يمكننا تمثيل منحنى العرض على شكل منحني صاعد من منطقة قريبة من مركز الإحداثيات باتجاه الأعلى واليمين، كما هو موضّح في الشكل رقم (3-1) (5).

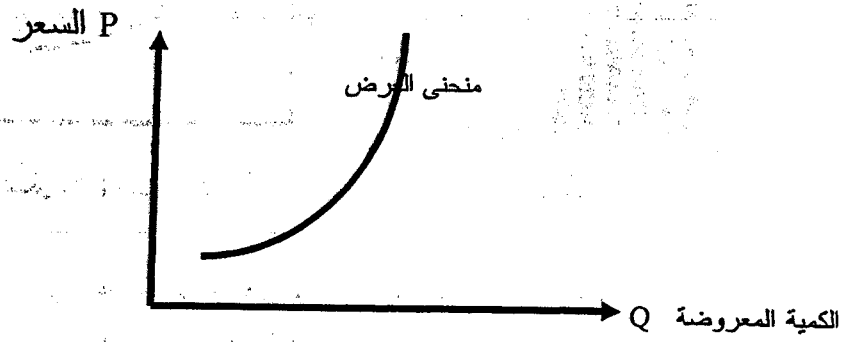

الشكل (3-1) منحنى العرض

خامساً – الطلب والعرض :

استناداً للفقرتين السابقتين (ثالثاً ورابعاً)، واستناداً للشكلين البيانيين (1-1 و3-1) ، يمكننا أن نستخلص الشكل البياني الجديد رقم (4-1) والذي يضمّ كلاً من منحنى الطلب ومنحنى العرض .

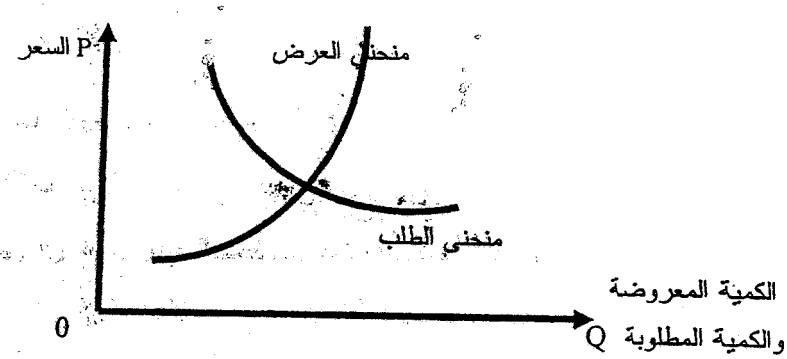

الشكل (4-1) منحنى العرض و منحنى الطلب

إنّ المعنى الاقتصادي لكلمة "طلب" هو : الكميّات المطلوبة من سلعة مـــــا (أو خدمة) التي يرغب و يستطيع الفرد شراؤها ، عند المستويات المختلفة للسعر في لحظة معينة (وهذا ما يوضّحه منحنى الطلب). ومن جهة أخرى، تعني كلمة "عرض": الكميّات المعروضة من سلعة ما (أو خدمة) التي يرغب العارض (أو البائع) بيعهـا ، عند المستويات المختلفة للسعر في لحظة معينة . (وهذا ما يوضّحه منحنى العرض) .

ومن الضروري ملاحظة أنّ طبيعة العلاقة بين الكميّة المطلوبة مـن السـلعة وسعرها هي عكسية، بمعنى أن ارتفاع السعر يؤدّي – حكماً – إلى انخفـاض الكميّـة المطلوبة (*). ومن جهة أخرى، تتصف العلاقة بين الكميّة المعروضـة مـن السـلعة وسعرها بأنها طردية، بمعنى أن ارتفاع السعر يؤدي – حكماً – إلى ارتفـاع الكميّـة المعروضة.ومن هنا تأتي صفة التعارض بين المنحنيين، كما يظهر في الشكل (4-1).

ويمكننا بسهولة الانتقال من المستوى الفردي في مناقشة العـرض والطلـب – حيث تبيّن كيف أنّ هناك علاقة بين السعر وسلوكية الفرد كونه عارضـاً أو طالبـاً – إلى المستوى الجماعي، وذلك إذا افترضنا أنّ غالبية الأفراد في المجتمع تمتلك الرغبة والقدرة على الشراء ولكن بمستويات مختلفة إلاّ أنها بالاتجاه ذاته، بمعنى أنها تخضـع للقانون ذاته :

- علاقة طردية بين الكميّة المعروضة والسعر .

(*) تلك هي القاعدة العامة، إلا أن هناك استثناءات تستند إلى أسس أخرى من شأنها ضرب هذه القاعدة، مثالنا في ذلك السلع الفاخرة أو التفاخرية .

- علاقة عكسية بين الكميّة المطلوبة والسعر .

ومن هنا يمكننا الاستنتاج أنّ منحنى العرض ومنحنى الطلب على المستوى الاقتصادي الكلّي (التجميعي) ما هو إلاّ عبارة عن تجميع للمنحنيات الفردية المكوّنة لهذا الاقتصاد، بمعنى أنّ شكل هذه المنحنيات على مستوى الاقتصاد الكلّي يبقى ذاته، نظراً لاحترام القانون المذكور أعلاه .

سادساً – التساوي بين الطلب والعرض :

الآن بات ممكناً لنا ملاحظة كيف تعمل آلية السوق، وذلك بالطبع استناداً إلى السلوكية المتعارضة لكلّ من العارضين من جهة ، والطالبين من جهة أخرى عندما يتغيّر السعر. إذ كما لاحظنا سابقاً ، يؤدي ارتفاع السعر إلى قيام العارضين بزيادة الكمية المعروضة من السلعة (أو الخدمة) بينما يقوم الطالبون بتخفيض الكميّة المطلوبة منها.

هذا يعني بأن آلية السوق تعمل بفضل ردود الفعل المتعارضة هذه ... لنفترض أنه لدينا سلعة ما تباع وتشترى في بلدة صغيرة، وتتأثر الكميات المعروضة منها والمطلوبة بتغير السعر ، كما هو موضح في الجدول التالي (1-1) .

الجدول (1-1) الكميات المعروضة والكميات المطلوبة عند المستويات المختلفة للسعر

الكميات المعروضة	الكميات المطلوبة	السعر
125	1	200
90	5	180
70	10	160
50	20	140
35	25	120
30	30	100
20	40	80
10	50	60
5	75	40
0	100	20

نتأكد بالنظر إلى الجدول وأرقامه ، من طبيعة العلاقة التي تربط كلاً من الكميّات المعروضة والسعر أنها (طردية) والكميّات المطلوبة والسعر (عكسية). بل ، يمكننا ملاحظة أنّه مقابل السعر المرتفع يعرض العارضون المزيد من السلعة المعنية في الوقت الذي ينحسر الطلب إلى العدم أو إلى عدد قليل جداً من الوحدات. وعلى العكس تماماً ، عندما ينخفض السعر إلى حدّ متدنٍ جداً (20 مثلاً) فإنّ العارضين يحجمون عن عرض أية وحدة من السلعة (أي صفر) في الوقت الذي يرتفع الطلب إلى أعلى مستوياته (100 في مثالنا هذا) .

ولكن من جهة أخرى، نلاحظ أنّه عند السعر (100) تتساوى الكميّات المعروضة مع الكميّات المطلوبة، لذلك ندعو هذا السعر : بسعر التوازن، وذلك لأنّه يحقّق التوازن بين الكميتين المعروضة والمطلوبة، بمعنى أنّ العارضين والطالبين يقبلون هذا السعر المناسب من أجل تحقيق التوازن في سوق هذه السلعة.

و السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : كيف يمكننا معرفة أنّ سعر التوازن هو نتيجة لتقاطع العرض و الطلب ؟

و تعتبر هذه الآلية (أو العملية) من أهم آليات علم الاقتصاد ، و بالتالي يتوجّب شرحها و فهمها تماماً .

و استنادا إلى مثالنا السابق الموضّح في الجدول (1-1) ، لنفترض أن البائعين قد وضعوا لصاقة على السلعة المدروسة تشير إلى أنّ سعرها هو ليس (100) و إنّما (180) وحدة نقدية ، فماذا يحصل إذاً ؟

يشير الجدول إلى أنّمنتج هذه السلعة سيقوم بإنتاج (90) وحدة منها ، و لكن الراغبين في اقتنائها سيشترون فقط (5) وحدات(*). سيترتب على هذا الواقع تكدّس البضاعة (هذه السلعة) في المستودعات ، و لن يكون صعباً علينا التنبّؤ بماذا سيحصل لاحقاً نتيجة لهذا الوضع... إذ من أجل الحصول على النقود (على دخل معين)، سيقوم أصحاب المستودعات (البائعون) بتخفيض السعر من أجل زيادة المبيعات. وهذا يعني

(*) تلك هي القاعدة العامة، إلا أن هناك استثناءات تستند إلى أسس أخرى من شأنها ضرب هذه القاعدة، مثالنا في ذلك السلع الفاخرة أو التفاخرية .

بأن سلوكيتهم ستتأثّر بهذا الوضع وسيندفعون لاتخاذ قرارات عقلانية مفادها : تخفيض السعر إلى درجة تسمح ببيع المخزون بالكامل.

وذلك من أجل تحقيق أعلى دخل ممكن (تعظيم الدخل وبالتالي الربح)، الذي يُعتبر بمثابة المحدد الرئيس للسلوكية العقلانية .

إذاً ، يبدأ الأمر بالتحسن – أي بزيادة الكمية المباعة – إعتباراً من اللحظة التي يبدأ السعر فيها بالانخفاض ... وتستمر الحال هكذا حتى يتم التخلّص من السلعة بالكامل، أي حتى تتساوى الكميّات المعروضة (المنتجة) مع الكميّات المطلوبة (المباعة) عند مستوى معين من السعر ، حيث ندعوه بسعر" التوازن ".

هكذا يكون قد توضّحت لدينا ليس فقط العلاقة بين السعرمن الجهة، والكميتين: المعروضة والمطلوبة ، من السلعة المدروسة ، وإنّما بين السعر وسلوكية من يقف وراء تحديد هاتين الكميتين، أي المنتج (العارض أو البائع)، والمستهلك (الطالب لهذه السلعة: أي الراغب بها والذي يملك القدرة على شرائها) ومن هنا تتحدّد السلوكيات في الاقتصاد من خلال تأثّرها بالسعر .

سابعاً – تغيّرات العرض والطلب :

لو أعدنا رسم الشكل (4-1) ولكن استناداً للأرقام الموجودة في الجدول(1-1)، لحصلناعلى الشكل (5-1) .

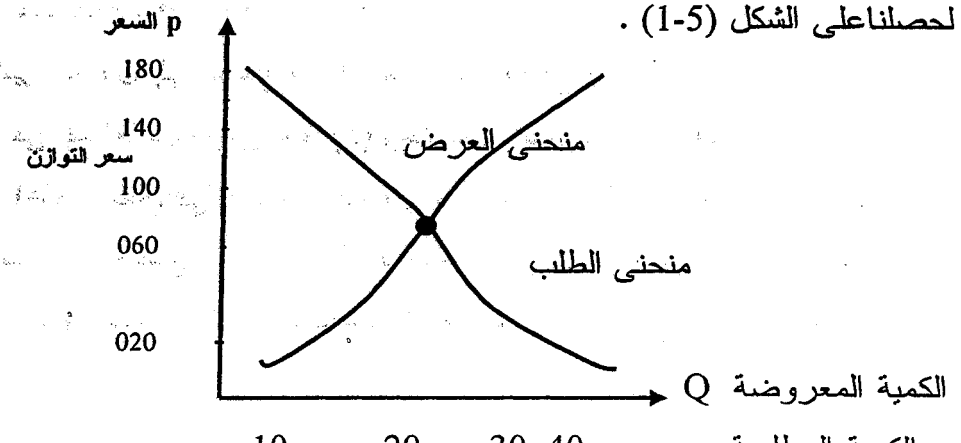

الشكل (5-1)

ممّا سبق ، نقول بأنّ سعر التوازن – (100) كما هو موضّح في الشكل (5-1)– قد تحقّق نتيجة لحالة غير مسيطر عليها في السوق من قبل البائعين والمشترين في أجواء من المنافسة الحرّة ... ويقوم هذا السعر (بصمت وبكفاءة) بالدور الاجتماعي الضروري والمطلوب، والذي يتعلق بتخصيص الموارد وتوزيع السلع بين البائعين والمشترين . ولكن هذا التحليل لايزال تحليلاً سكونياً (منقوصاً) من أجل ترجمة لعبة السوق الحقيقية بأمانة تامة، وذلك لأن إحدى السمات الأساسية لسعر التوازن هو أن يكون مستمراً (على الأقل لفترة طويلة).

إن الواقع يختلف ، قليلاً أو كثيراً، عن الحال الموضّح أعلاه ، فالأسعار تتغيّر غالباً صعوداً وهبوطاً ، فكيف يمكننا مناقشة ومتابعة وتحليل هذه التغيّرات ؟ في الواقع، إن كلمة "توازن" تحوي ضمناً التغيّر ... إذ لو أردنا شرح لماذا تتغيّر الأسعار، لتوجّب علينا البحث عن التغيّرات الحاصلة في قوى العرض والطلب التي كانت وراء تغيّر وتحقق السعر الأصلي (6) . لندرس الآن ما المقصود بتغيّرات " العرض والطلب" ولماذا يحصل هذا التغيّر ؟ كما يمكننا أن نطرح السؤال على الشكل التالي : ماالذي يمكن أن يُغيّر رغباتنا وقدراتنا على الشراء أو البيع عند سعر ما معطى ؟

والجواب بكل بساطة هو : إذا ارتفعت دخولنا أو إذا انخفضت، فإنها تُغيّر من قدرتنا الشرائية. وكذلك ، فإنّ أيّ تغيّر في أسعار سلع أخرى يؤدّي إلى تغيّر في دخلنا الحقيقي وبالتالي في قدرتنا الشرائية ... فعندما ترتفع أسعار المنتجات الغذائية فسنذهب إلى دور "السينما" عدداً من المرات أقل من السابق، وأيّ تغيّر في أذواقنا يؤدّي إلى تغيّر في رغباتنا بالشراء .

أمّا من جهة البائعين، فالأمور أكثر تعقيداً، فإنّ أيّ تغيّر في كلفة عناصر الإنتاج تؤدّي إلى تغيّر في اتخاذ القرار على مستوى المنشأة ... بمعنى أنّ التغيّر الذي يحصل في مستوى الدخل مثلاً أو الأذواق من شأنه أن يؤدّي إلى تغيّر ينعكس على مستوى العرض والطلب .

يبقى علينا توضيح النقطة التالية ، قبل الانتقال إلى مناقشة فكرة التغيّر في السعر وانعكاساته، وهي : الفرق بين الانتقال على منحنى الطلب (أو العرض) ذاته وانتقال المنحنى (عرض أو طلب) بالكامل .

إنّ تغيّر السعر يؤدّي إلى الانتقال على المنحنى ذاته من نقطة إلى أخرى (منحنى الطلب أو منحنى العرض). أمّا إذا حصل تغيّر في عناصر أو عوامل أخرى، مثل : أسعار السلع البديلة أو المكمّلة أو الدخل النقدي للمستهلك أو ذوق المستهلك أو ظهور مستهلكين جدد أو زيادة في السكان ... الخ فإنّ منحنى الطلب ينتقل بالكامل إما إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب الحالة .

وفيما يتعلّق بالعرض، فيحصل الشيء ذاته، أي إنّ تغيّر السعر يؤدّي إلى الانتقال على منحنى العرض ذاته. أمّا إذا حصل تغيّر في عناصر أو عوامل أخرى ، مثل : أسعار السلع الأخرى ، أو أسعار عناصر الإنتاج ، أو المستوى الفني للإنتاج (الإنتاجية ...)، أو سياسة الدولة المالية (الضرائب والإعانات ...الخ) ... الخ فإنّ منحنى العرض ينتقل بالكامل حسب الحالة .

وتشير الأشكال التالية إلى الحالات المختلفة :

الشكل (6-1) انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب طبيعة التغيّر الحاصل في أحد العوامل المذكورة سابقاً عدا السعر .

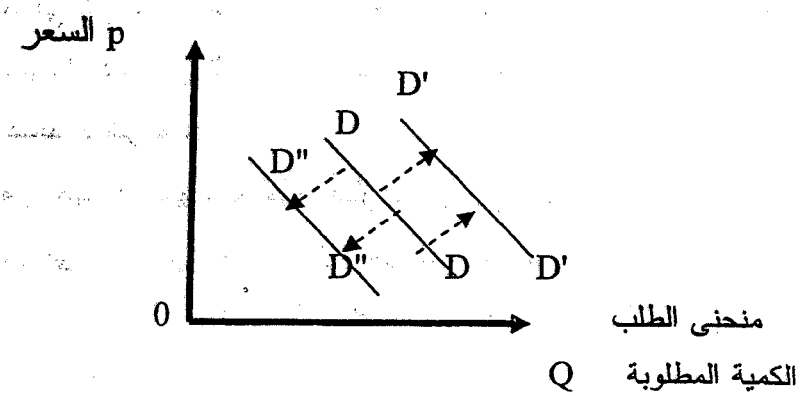

الشكل (6-1)

الشكل (7-1) انتقال منحنى العرض إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب طبيعة التغير في أحد العوامل المذكورة سابقاً عدا السعر .

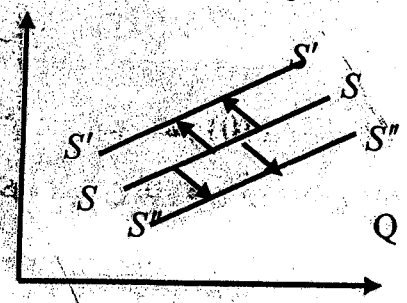

الشكل (7-1)

ثامناً – تغيّرات الأسعار :

في هذه الفقرة، سنتطرق إلى كيف تؤثّر تغيّرات العرض والطلب في الأسعار؟... ويمكننا تقسيم الدراسة إلى شقين : الأول له علاقة بتغيّر الطلب ارتفاعاً أو انخفاضاً والأثر المترتّب على السعر. والثاني له علاقة بتغيّر العرض ارتفاعاً أو انخفاضاً والأثر المترتّب على السعر .

1- التغيّر في الطلب :

نفترض أننا في سوق سلعة ما ، حيث تتساوى الكميتان المعروضة والمطلوبة منها ، عند سعر معين ، هو سعر التوازن طبعاً .

ونفترض أولاً أنّ ارتفاعاً في الطلب قد حصل لسبب ما ، ماذا يترتّب على هذا الارتفاع بالنسبة للسعر (7) ؟

إن الشكل التالي رقم (8-1) يوضّح هذا الأثر :

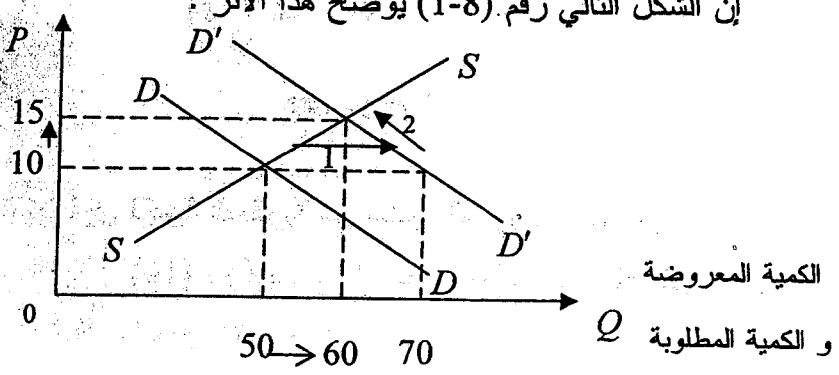

الشكل (8-1)

في البداية، تتساوى الكميّة المطلوبة مع الكميّة المعروضة عنـد الـرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما ازداد الطلب فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأعلى واليمين (إلى D'D') :

المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن ترتفع الكميّة المطلوبـة من (50) إلى (70) ، ولكن لايمكن للعرض أن يغطّي هذه الكميّة المطلوبـة إضـافياً عند السعر ذاته .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالارتفاع حتى يصل إلى (15) ، عنـدها تنحسـر الكميّة المطلوبة إلى (60) ، في الوقت الذي يزداد فيه العرض من (50) إلى (60) بسبب ارتفاع السعر .

ولو افترضنا الآن أنّ انخفاضاً في الطلب قد حصل لسبب ما، فماذا يترتّب على هذا الانخفاض بالنسبة للسعر ؟ إن الشكل (9-1) يوضح هذا الأثر.

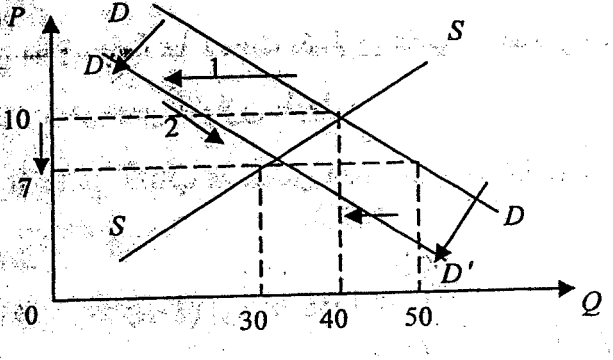

الشكل (9-1)

في البداية، تتساوى الكمية المطلوبة مع الكميّة المعروضة عند الرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما انخفض الطلب فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى الطلب إلى الأسفل واليسار (إلى D'D') .

المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن تنخفض الكميّة المطلوبة من (50) إلى (30) ، ولكن لايمكن أن يستمر ذلك لأنّ العرض أكبر عند السعر ذاته .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالانخفاض حتى يصل إلى (7) ، عندها تعود الكميّة المطلوبة لترتفع إلى (40) ، في الوقت الذي ينخفض فيه العرض من (50) إلى (40)بسبب انخفاض السعر .

2- التغيّر في العرض :

نفترض أننا في سوق سلعة ما ، حيث تتساوى الكميتان المعروضة والمطلوبة منها ، عند سعر معين ، هو سعر التوازن طبعاً . ونفترض أولاً أنّ ارتفاعاً في العرض قد حصل لسبب ما ، ماذا يترتّب على هذا الارتفاع بالنسبة للسعر ؟ إن الشكل (10-1) يوضّح هذا الأثر (8).

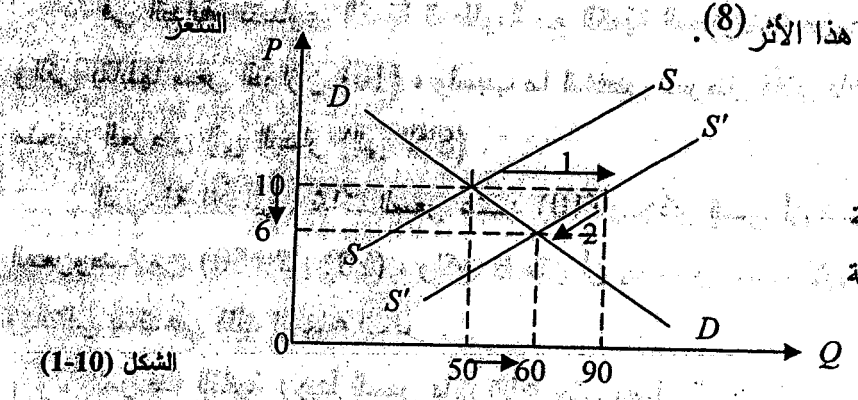

الشكل (10-1)

في البداية، تتساوى الكميّة المطلوبة مع الكميّة المعروضة عند الرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما ازداد العرض فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين (إلى 'S'S) . المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن ترتفع الكميّة المعروضة من (50) إلى (90) ، ولكن لايمكن للطلب أن يغطّي هذه الكميّة المعروضة إضافياً عند السعر ذاته .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالانخفاض حتى يصل إلى (6) ، عندها تنحسر الكميّة المعروضة إلى (60) ، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب من (50) إلى (60) بسبب انخفاض السعر .

ولو افترضنا الآن أنّ انخفاضاً في العرض قد حصل لسبب ما ، فماذا يترتّب على هذا الانخفاض بالنسبة للسعر ؟

إنّ الشكل (11-1) يوضّح هذا الأثر .

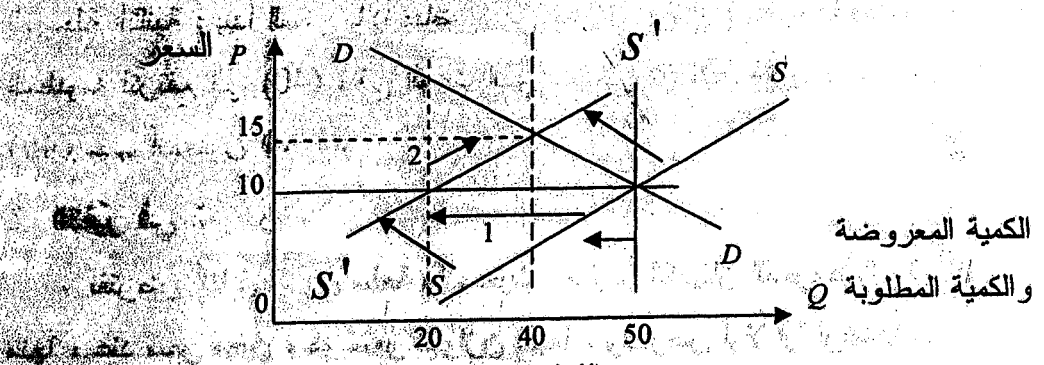

الشكل (11-1)

في البداية، تتساوى الكميّة المطلوبة مع الكميّة المعروضة عند الرقم (50)، والتي يقابلها سعر التوازن (10) ، ولسبب ما انخفض العرض فأدّى ذلك إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار (إلى S'S') .

المرحلة الأولى : ثبات السعر عند (10) يؤدّي إلى أن تنخفض الكميّة المعروضة من (50) إلى (20) ، ولكن لايمكن أن يستمر ذلك لأنّ الطلب أكثر وبالتالي يستدعي ذلك ارتفاع السعر .

المرحلة الثانية : يبدأ السعر بالارتفاع حتى يصل إلى (15) ، عندها ترتفع الكميّة المعروضة إلى (40) ، في الوقت الذي ينخفض فيه الطلب من (50) إلى (40)بسبب ارتفاع السعر .

تاسعاً – الأجل البعيد والأجل القريب :

عندما طُرح السؤال التالي، على أحد أشهر أساتذة الاقتصاد في القرن التاسع عشر ألفريد مارشال، ماالذي يؤثّر حقيقة في السعر ، العرض أم الطلب ؟ أجاب مارشال: الاثنان معاً كحدي المقص .

والحقيقة، وعلى الرغم من أنّ الأسعار تتحدّد من خلال تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب، إلاّ أنه يتوجّب علينا التفريق بين :

- الأجل القريب (المدى القصير)، حيث يُشكّل الطلب العنصر الأكثر ديناميكية.

- الأجل البعيد (المدى الطويل)، حيث يُشكّل العرض العنصر الأكثر ديناميكية.

والمقصود بتعبير " أكثر ديناميكية " ، أي الأكثر حركة وبالتالي أكثر تأثيراً بالسعر... وهكذا، يمكننا أن نقول إنّ العرض هو الذي يمثّل القوة الأكبر في التأثير في السعر والأكثر أهمية كونه يعتمد على تغيّرات جوهرية في الاقتصاد لها علاقة – على سبيل المثال لا الحصر – بتغيّر المستوى الفني والتكنولوجي (أي تغيّر الإنتاجية) ، أو بتغيّر في التوفيقات المستخدمة من عناصر الإنتاج وغير ذلك ... الخ .

إنّ التغيّرات في جانب العرض تعني التغيّرات في جانب الإنتاج، وهو العنصر الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر لايتحقّق إلاّ في الأجل البعيد ، ويترك آثاره على بقية القطاعات والجوانب الاقتصادية الأخرى وعلى رأسها جانب الدخل فالطلب فالسعر ... الخ وتبقى دراسة جانب الطلب تحظى بأهميّة بالغة (*)،إلاّ أنها تتمحور حول المدى القصير طبعاً ... وتفيد دائماً في تجاوز أو تخطّي الأزمات الناتجة عن أوضاع وأحوال اقتصادية عابرة (Conjoncturel) ، وليس أزمات اقتصادية دورية قد تكون هيكلية (Structurel) .

(*) وهذا ما ركزت عليه النظرية الكينزية (نسبة إلى صاحبها اللورد جون مينرد كينز) عندما عارضت التحليل الاقتصادي الكلاسيكي ونقلته من حيز الإنتاج (العرض) إلى حيز الاستهلاك (أي الطلب). بمعنى أن كينز نقل التحليل الاقتصادي من الأجل البعيد إلى الأجل القريب، فهو القائل : على المدى البعيد، كلنا أموات !

الوحدة الدراسية الثانية

الإنتاج والثروة

تمهيـــــد :

بعدما اطّلعنا على آلية عمل السوق من خلال بعض التفصيلات المتعلّقة بالعرض والطلب، سنبدأ الآن بدراسة المفاهيم والأفكار والموضوعات التي تدخل تحت عنوان الاقتصاد الكلّي. وبالتالي، من المنطقي الوقوف مباشرة على ما المقصود بالاقتصاد الكلّي "Macroeconomie" (1) ؟

الشق الأول (ماكرو) من اللغة اليونانية وتعني كبير، أي تُعنى بالمشكلات والموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد ككل، على عكس كلمة (Micro) وتعني صغير(2) ، بمعنى أنها تهتم بالمشكلات والموضوعات ذات الصلة باقتصاد وحدة إنتاجية ما (منشأة، مشروع، مصنع) أو تدرس سوق سلعة واحدة أو سلوكية مستهلك واحد أو منتج واحد.

الشق الثاني (اقتصاد)، وبلصق كلمة كلّي (ماكرو)، يعني أنّ هذا العلم يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية الإجمالية (على مستوى الاقتصاد بالكامل). وفي الحقيقة، يتوجّب على الطالب فهم الاثنين معاً كي يتمكّن من فهم علم الاقتصاد بكامله أو بجوانبه كافة ولكن في هذا الكتاب سنهتم بما له علاقة بالاقتصاد الكلّي (ماكرو)، أي أننا سنتوجّه إلى دراسة الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الوطني .

الوحدة الدراسية الثانية

الإنتاج والثروة

أولاً – الرؤية الكلّية للاقتصاد :

عندما ننظر من طائرة تحلّق في السماء إلى الأرض، فإننا نرى العناصر الرئيسة المكوّنة للطبيعة، مثل : الغابات ، الحقول، البحيرات، البحار، المرتفعات، الوديان...الخ، وبعد ذلك نميّز ما بناه الإنسان من مدن وقرى وشبكات الطرقات والسكك الحديدية والمصانع، و..الخ ، وبعد ذلك نكتشف الناس أنفسهم ومؤهلاتهم وطاقاتهم وحتى تنظيماتهم الاجتماعية .

تساعدنا هذه الرؤية الكلية في دراسة الاقتصاد عامة، والتدفقات المتعلّقة بالشراء والبيع التي تشكل الغطاء المعقد لما ندعوه باقتصاد السوق.

وفي الواقع ، لاتدخل النشاطات الاقتصادية كلها في هذا النظام، أو إنها لاتخضع لقوانينه وتنظيمه وذلك لأنّ الدولة تلعب دوراً هامّاً في الاقتصاد .

ولكن دون أدنى شك، تُشكّل فعاليات الشراء والبيع للقطاع العائلي (الأسر) ولقطاع الأعمال (المنتجين) السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تدفّقات الإنتاج الذي يمكننا ملاحظته وحسابه، وهو ما يدعى : بالناتج القومي الإجمالي(*).وهذا يعطينا الفرصة للتمييز بين ما هو كلي (ماكرو) وبين ما هو جزئي (ميكرو) .

ففي هذا الأخير، ندرس الأسباب والفعاليات الخاصة بالأفراد أو بالمنشآت (الوحدة الإنتاجية)، وذلك عندما يتم اتخاذ القرار من قبلها – فردياً – بالدخول في سياق عمليات الشراء والبيع، ونتفحص أو نختبر نتائج هذه القرارات المترتّبة على مستوى السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.

(*) وندعوه باللغة الإنكليزية : Gross National Product (GNP).
وباللغة الفرنسية : Produit National Brut (PNB) .

أما في الاقتصاد الكلّي (ماكرو)، فندرس آلية السوق بشكل مختلف، إذ نبحث عن الأسباب والدوافع الكامنة وراء قيام القطاع العائلي بكامله أو قطاع الأعمال بكامله، وننظر إلى كيف تؤثر هذه النشاطات على الحجم الكلّي للإنتاج وليس على تركيبه أو ممّ يتألف .

ثانياً – الإنتاج :

لو عدنا إلى المشهد الجوي للاقتصاد، وتخيّلنا كيف تتم عملية إنتاج كل سلعة أو كل خدمة (إنتاج رغيف الخبز ، إنتاج الخدمة الطبية ...الخ) لأمكننا رؤية تفاصيل كل عملية جزئية ، كما هي حال الخلية داخل الجسم، ولبات من الممكن متابعة التدفق الإجمالي للإنتاج .

ضمن هذه الرؤية الكلية، مع متابعة كيف تحصل العملية الإنتاجية، يمكننا – بسهولة بالغة – ملاحظة كيف تساهم الأرض بشكل مستمر وكذلك العمل ورأس المال في هذه العملية... والتي تؤدّي في نهايتها إلى خلق سلع وخدمات نهائية قابلة وجاهزة للبيع والشراء من قبل الوحدات والأفراد في الاقتصاد .

وهذا يقودنا – بالطبع – للتساؤل عما يُقصد بالسلع الوسيطة ؟ إذ علاوة على العوامل الرئيسة المكونة للعملية الإنتاجية (الأرض، العمل، رأس المال) لابدّ من توفّر سلع وسيطة (شبه أو نصف نهائية أو حتى مواد أولية مستخرجة من الطبيعة) تدخل في إنتاج هذه السلع النهائية (*)التي تذهب إلى مقصدها النهائي بهدف استهلاكها إن كانت سلعاً استهلاكية، أو بهدف إهلاكها أو اهتلاكها إن كانت سلعاً رأسمالية (استثمارية).

إذاً ، بعد التمييز بين السلع الوسيطة والسلع النهائية يتوجّب علينا التمييز بين السلع النهائية للاستهلاك والسلع النهائية للاستثمار .

(*) مثالنا في ذلك، تحول القطن من مادة أولية، بعد حلجه وغزله ونسجه إلى سلعة وسيطة، ومن ثم إلى ألبسة قطنية كسلعة نهائية .

1- سلع نهائية للاستهلاك :

متى نقول عن هذه السلعة بأنها نهائية ؟ الجواب، عندما تخرج من الـــــــدورة؟ أو التدفق الاقتصادي (أي عندما تخرج من السوق نهائياً). بمعنى آخر ، عندما تذهب لمن يستخدمها (يستهلكها) استخداماً نهائياً يؤدّي إلى عدمها أو فنائها بشكل نهائي وقاطع. فالفرد عندما يشتري "القميص أو البنطال" يكون بهدف استخدامه الشخصي وإتلافه مع مرّ الزمن، هذا ما ندعوه بالسلعة النهائية للاستهلاك . وإذا أخذنا سلعة أخرى غذائية، فإنّ خروجها من السوق وذهابها للمستهلك يعني عدمها مباشرة (إلغاء وجودها فيزيائياً) (*).

في الحقيقة، سندرس في الفصول القادمة كثيراً من المعلومات المتعلقة بسلوكية المستهلكين على مستوى الاقتصاد الكلّي... ولكن ما يهم الآن هو فهم أهمية تدفّق الإنتاج في أيادي المستهلكين، والتي من خلالها تتم عملية إشباع رغباتهم وحاجاتهم. ويعتبر الاقتصاديون أنّ الاستهلاك هو الغاية النهائية للفعالية الاقتصادية بالكامل، وإذا توقف – لسبب ما – فإنّ الاقتصاد ينهار كليّاً .

2- سلع نهائية للاستثمار :

لو تابعنا ما ينتج عن العملية الإنتاجية من سلع وخدمات نهائية، نلاحظ بأنّ غالبيتها هي عبارة عن سلع نهائية استهلاكية، لكننا نلاحظ أيضاً أنّ جزءاً من هذه السلع النهائية هي سلع استثمارية ... بمعنى أنها عبارة عن آلات وتجهيزات نهائية (تباع وتُشترى في السوق من قبل قطاع الأعمال أو المنتجين) يتم استخدامها بهدف خلق سلع وخدمات جديدة، ومثالنا في ذلك :

- الآلة، وتستخدم في العملية الإنتاجية .
- المباني، التي تزودنا بالمكاتب والشقق .
- الخطوط الحديدية، التي تساهم في النقل ... الخ

(*) لايمكن إلغاء بعض السلع الاستهلاكية إلغاءً تاماً، إذ يتحول بعض منها كليا أو جزئيا إلى فضلات ونفايات اعتاد علم الاقتصاد التقليدي إهمالها . أما اليوم، فهناك دراسات لإعادة تدويرها في الاقتصاد والاستفادة منها (مثال : البلاستيك ... الخ) .

هذا يعني أنّ هناك فارقاً بين السلع المستخدمة من أجل الإنتاج والسلع المستخدمة من أجل الاستهلاك، ويأتي هذا الفارق بأن السلع الاستثمارية تستخدم من قبل المنشآت والمصانع على شكل تجهيزات إنتاجية يتم إطفاؤها (استهلاكها أو هلكها) بناءً على عمرها الزمني (*)... ولذلك ندعو هذا النوع من السلع بالاستثماري أو بالسلع الرأسمالية لتميزها عن الأولى : السلع الاستهلاكية .

وضمن هذا المنطق من التحليل ، يتوجّب علينا التمييز بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي ... فالأول هو عبارة عن تدفّق الإنتاج الذي يذهب لتشكيل أو تكوين رأس المال، وتعبير إجمالي يعني أنّ جزءاً من هذا الاستثمار يتم من أجل تعويض اهتلاك رأس المال ذاته، بينما يذهب الجزء الآخر لتحقيق إضافة في مخزون رأس المال، وهذا ماندعوه بالصافي (3) .

أخيراً ، لابدّ من أن نختم الحديث عن موضوع الإنتاج من خلال توضيح ماالمقصود بالاستهلاك وبالاستثمار، وذلك من خلال الرسم التالي (1-2) الذي يحمل عنوان التدفقات في الاقتصاد ، والذي يسمح لنا باستنتاج السمات الرئيسة للعملية الإنتاجية :

1- تدفق الإنتاج دوري ويتجدّد تلقائياً من خلال التغذية الذاتية.. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه "الدورية" هي واحدة من أهم العناصر المحددة للاقتصاد الكلّي، الذي سندرسه في الفصول القادمة .

(*) وحتى يمكن إطالة عمرها الزمني عن طريق : الصيانة والتجديد ... الخ

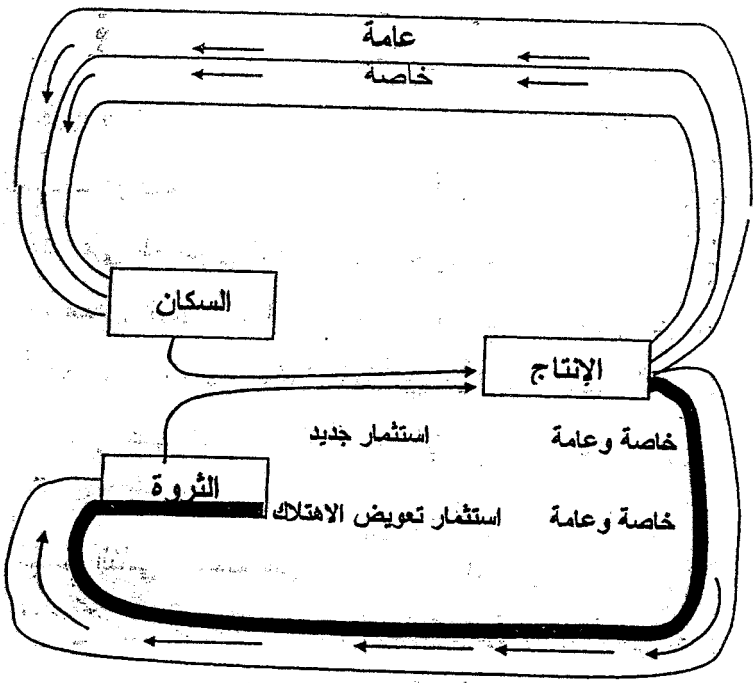

الشكل (1-2) التدفقات في الاقتصاد

2- يترتّب على المجتمع أن يأخذ قراراً (أو خياراً) بين الاستهلاك والاستثمار... فعلى أي مستوى من مستويات الإنتاج، أو عند مستوى معطى في الإنتاج، يُشكّل كلٌّ من الاستهلاك والاستثمار منفذين متنافسين لتصريف هذا الإنتاج. علاوة على ذلك، لايمكن لأي مجتمع أن يزيد من رأسماله إلاّ عن طريق وسائل الإنتاج أو السلع الرأسمالية التي لايستهلكها (*).

3- تتوزّع تدفقات كلّ من الاستهلاك والاستثمار باتجاه استخدامين اثنين : استخدام عام واستخدام خاص ... فالقطاع العام أيضاً يقوم باستهلاك وباستثمار جزء من الإنتاج المتحقق في الاقتصاد، على غرار الخاص .

4- وعلى مستوى الوطن، يُمثل الإنتاج الكمية الكلية أو الإجمالية من السلع والخدمات الجاهزة للإستخدام العام والخاص، استخداماً استهلاكياً أو استثمارياً (رأسمالياً) .

(*) بمعنى أن التنافس قائم بين الاستهلاك والاستثمار دائما ... وكلما أنقصنا النسبة المخصصة للاستهلاك من الإنتاج كلما كان بإمكاننا زيادة حصة الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج في السنوات اللاحقة .

ثالثاً – الثروة :

تعـــــدّ دراسة الإنتاج وتدفقه ذات أهمية بالغة، لأنّ مناقشة وفهم وحل جملة من المشكلات على المستوى الاقتصادي الكلّي، مثل : مستوى الناتج القومي الإجمالي، حجم العمالة، معدّل النمو ... الخ ، تتوقف أو تعتمد مباشرة على حجم تدفقات الناتج الكلّي في الاقتصاد . وحتى يمكننا القول إنّ مستوى معيشتنا كمواطنين (كمستهلكين) يتوقّف بشكل كبير على القسم الخاص من الإنتاج الذي يذهب إلى الاستهلاك الخاص والعام.

أما القسم الثاني المخصّص للاستثمار (التكوين الرأسمالي)، أي الجزء الذي يذهب من الإنتاج من أجل خلق سلع رأسمالية جديدة، فهو الذي يُعتبر بمثابة المصدر الرئيس لمخزوننا الوطني أو لثروتنا القومية. فالاستثمار هو المكوّن الرئيس للثروة، ولكن ماهي الأنواع أو الأشكال المختلفة للثروة؟ أو بمعنى آخر ممّ تتكوّن ثروتنا القومية؟ (4) إن الجدول التالي (1-2) يشير إلى المكوّنات الرئيسية للثروة القومية لبلد ما (الأرقام افتراضية)، تلك المكوّنات التي لاحظناها من خلال الجو سابقاً (الأرض، المباني، التجهيزات ... الخ). ويمكننا أن نسجّل الملاحظات التالية :

1- لا تتضمّن الثروة كلّ السلع المادية الموجودة في المجتمع، ومثالنا في ذلك ما يملكه البلد من محتويات في المكتبة المركزية الوطنية التي لا يمكن تقديرها بثمن .

الجدول (2-1) – مكوّنات الثروة القومية وقيمها لبلد ما
(الأرقام افتراضية)

النـــــــــــــــــــــــوع	مليار الليرات
*** الأبنية**	
مباني السكن	953
منشآت إنتاجية	857
إدارات	745
*** التجهيزات**	
التجهيزات الإنتاجية (آلات ...الخ)	544
التجهيزات الاستهلاكية المعمرة (سيارات...الخ)	497
المخزون	707
*** الذهب النقدي وعملات أخرى**	16
*** الأراضي**	
الأراضي المزروعة	336
الأراضي الخاصة (شقق سكنية ...)	706
أملاك عامة	243
*** الأصول الأجنبية الصافية** (صافي مانملكه على العالم الخارجي)	78
*** الإجمالي**	**5,682**

2- كذلك، لا يمكن تقدير الإنتاج الفني أو التجهيزات العسكرية التي لا تظهر في الإجمالي في الجدول .

3- كذلك، لا يظهر في الجدول غالبية الثروة العامة المتوفّرة على أرض الوطن، كونها غير قابلة للتقدير مسبقاً (إلاّ بشكل اسمي تقريبي)... وهذا يعني أنّ الجدول لا يقدّم – في أحسن الأحوال – سوى تقدير إجمالي للثروة الاقتصادية القومية .

4- والأهم من هذا وذاك ، أن الجدول يهمل حساب قيمة المؤهلات والمعارف الخاصة بأبناء الوطن، والذي يُعتبر في أيامنا الحالية – حيث بدأ يسيطر الاقتصاد المعرفي – من أهم مكونات الثروة القومية ... وهذا ما يُدعى برأس المال البشري والمعرفي.

ولو عدنا أخيراً إلى تعبير "رأس المال Capital "، لقلنا بأنه يُمثل كل ماتمكنت الأمة من إنتاجه اليوم، وفي الماضي (أي رأس المال الذي لم يفن بعد أو الذي لم يتم اهتلاكه بعد) .

5- ويمكننا لفت الانتباه إلى أن طريقة حساب الثروة القومية الواردة في الجدول السابق تهمل أيضاً عنصرين اثنين هامين :

أ – الحسابات المصرفية للأفراد (أبناء الوطن) .

ب – الأصول المالية للأفراد (أبناء الوطن)، كالأسهم والسندات والضمانات المصرفية و ... الخ .

ويبرر البعض إهمال هذين العنصرين بسبب حساب الأشياء التي تمثلها هذه الأصول المالية، كالمنازل والمنشآت والآلات ... الخ . إذ إن هذه الأصول تُعلمنا وتوضح لنا كيف تتوزع ملكية هذه الثروة في المجتمع . وحتى الحسابات المصرفية، يعاملها الاقتصاديون معاملة الأصول المالية لأنها عبارة عن المقابل الذي حصل عليه الأفراد لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية (أي عوائد عناصر الإنتاج) .

أما السؤال الذي يطرح نفسه الآن : لماذا يظهر في الجدول السابق ما أسميناه "بالذهب النقدي" وعملات أخرى ؟ والجواب – بكل بساطة – لأن العالم الخارجي (الأجانب) يقبل تبادل أو مبادلة أصولهم الحقيقية مقابل الذهب، ومن المحتمل أن يرفضوا عملتنا المحلية في مثل هذه الصفقات .

وكذلك، أخيراً، تُمثل الأصول الأجنبية الصافية قيمة مجموع الأصول الحقيقية المتمثلة بالمصانع والمنشآت الموجودة في الخارج والتي تعود ملكيتها لأبناء الوطن،

مطروحاً منها قيمة الأصول الحقيقية الموجودة على أرض الوطن والتي تعود ملكيتها للأجانب .

6- أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بعدم التساوي أو التطابق تماماً بين الثروة القومية للبلد المدروس ومجموع الثروات الشخصية الفردية لأبناء الوطن. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى أنه – على مستوى الفرد – تُعتبر الثروة (ثروته الشخصية) بمثابة دائنية له على شخص آخر ، بينما على مستوى المجتمع تُعتبر الثروة (الثروة القومية) بمثابة مخزون للأصول المادية التي يملكها المجتمع بالكامل، علاوة على ما نملكه في العالم الخارجي.

بمعنى آخر ، تُعامل الثروة القومية إذاً كظاهرة حقيقية، أي إنها النتاج الحقيقي أو الفعلي لأنشطة الماضي. بينما تعني الثروة المالية – التي هي عبارة عن الشكل الذي يمتلك من خلاله الأفراد أو المواطنين ثرواتهم – الشكل الذي من خلاله تتم عملية تملّك الأصول الحقيقية في المجتمع .

الوحدة الدراسية الثالثة

الناتج القومي الإجمالي

تمهيـــــد :

ألقينا بعض الضوء – في الفصل السابق – على التدفق الإجمالي للناتج القومي، الذي يلعب دوراً هاماً في دراستنا للاقتصاد الكلّي. ويمكننا الآن أن نقدّم تعريفاً أولياً للناتج القومي : "هو قيمة الناتج الكلي السنوي من السلع والخدمات النهائية لبلد ما مقدراً بعملتها المحلية "(1) . ونلاحظ من التعريف التركيز الكبير على تعبير "النهائية"، أي السلع والخدمات النهائية، لذا سنتوقف في البداية عند هذا المفهوم .

الوحدة الدراسية الثالثه

الناتج القومي الاجمالي

أولاً – ما المقصود بالسلع النهائية ؟

يقودنا مفهوم الناتج القومي الإجمالي للتساؤل حول قياس قيمة الناتج النهائي في النظام الاقتصادي المدروس، أي القيمة الإجمالية لمجمل السلع والخدمات التي حصل عليها المستهلكون والتي ذهبت لاستبدال رأس المال (تعويض الاهتلاك) وإلى تكوين رأس مال جديد (استثمار صافي) .

وهذا يعني بأننا لانقوم بحساب السلع الوسيطة داخل هذا المؤشر أو المجموع الكلي، أي أننا لانجمع قيمة القطن وقيمة النسيج وقيمة الألبسة عندما نحسب قيمة الناتج القومي الإجمالي (*)... وقد تكون مثل هذه الحسابات للقيم المذكورة مفيدة لأسباب ولموضوعات أخرى لها علاقة بمناقشة الفعاليات الاقتصادية .

إذاً ، عندما نقوم بحساب الناتج القومي الإجمالي فإننا لانجمع سوى قيم السلع النهائية فقط، المستخدمة من أجل الاستهلاك والاستثمار، ولمدة عام فقط ... وهذا يعني أن المبيعات من السيارات المستعملة والتحف أو القطع النادرة القديمة... الخ لاتدخل في حساب الناتج لهذا العام لأنها سبق ودخلت في حسابه في سنوات صنعها (إنتاجها) السابقة .

1- النماذج المختلفة من السلع النهائية (2) :

الآن، سنقوم بتعميق الفكرة التي أشرنا إليها ، سابقاً ، والمتعلقة بأن تدفقات الإنتاج تنقسم إلى قسمين رئيسيين هامين : الاستهلاك والاستثمار الإجمالي.

في البداية، لابدّ من لفت الانتباه إلى جزء صغير من إنتاجنا الوطني الذي يتسرب نحو الخارج ونطرح منه مايدخل إلى الوطن من تدفقات إنتاج العالم الخارجي، أي الصادرات مطروحاً منها الواردات أو ما يدعى بالصادرات الصافية والتي تأخذ

(*) إن ثمن القميص يتضمن قيمة كل المنتجات الوسيطة التي يتألف منها .

الإشارة السالبة في حال زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات. إلاّ أننا سنهمل هذا الأمر في هذا الفصل والفصول اللاحقة حتى الوصول إلى التجارة الخارجية أو إلى فكرة فتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي.

وتعتبر هذه الإشارة ضرورية ، لأن الصادرات الصافية هي بمثابة استثمار ذلك لأنها عبارة عن سلع لم يتم استهلاكها داخل الوطن، وطالما أننا ننوي الآن استبعادها فهذا يعني أن الاستثمار الذي سنتحدث عنه يحمل اسم : الاستثمار المحلي الخاص الإجمالي. وهذا الأخير لايضم سوى الاستثمار بالأصول "الفيزيائية" أي المادية، مثل : المصانع، المخزون، بيوت السكن... الخ ، والذي ينتج عن إنفاقات شخصية خاصة .وبالتالي، فالاستهلاك العام والاستثمار العام لايُعتبران إنفاقات استهلاكية شخصية ولااستثمار محلي خاص إجمالي ... فإجمالي المشتريات العامة من السلع والخدمات النهائية تُشكّل فئة خاصة ندعوها : المشتريات العامة من السلع والخدمات .

2- التدفقات الأربعة للناتج النهائي :

من الفقرة السابقة، يمكننا أن نستنتج بأنه لدينا تدفقات أربعة للناتج النهائي، وكل واحد من هذه التدفقات يذهب إلى مشترٍ نهائي (أو مقصد أخير)... ولهذا ، يمكننا القول بأن الناتج القومي الإجمالي هو حاصل جمع الإنفاقات الاستهلاكية الشخصية أو الخاصة (C) ، والاستثمار المحلي الخاص الإجمالي (I) ، والإنفاق أو المشتريات العامة (G) ، والصادرات الصافية (X) . وتكتب المعادلة على الشكل التالي (3) .

$$GNP = C + I + G + X$$

إن دراسة هذه المعادلة من عام لآخر تسمح لنا بتبيان معدل النمو السنوي في الاقتصاد المدروس، كما تمكننا من وضع شكل بياني يمثل سلسلة زمنية تشرح التطورات الاقتصادية الحاصلة في هذا البلد المعني .

3- التدفق والمخزون :

حتى هذه اللحظة ، كان حديثنا متعلقاً بتدفقات الإنتاج... وكان ذلك مقصوداً لأن "الناتج القومي الإجمالي" هو عبارة عن "مفهوم تدفق" . أما الثروة أو رصيد رأس

المال فهما عبارة عن "مفهوم مخزون" نظراً لتثبيت وجودهما في لحظة معينة (*). والحقيقة، يشير مفهوم الناتج القومي الإجمالي إلى "الإيقاع" الذي تحقق به خلال هذا العام مثلاً، فإذا لم يُستهلك هذا الإنتاج المتحقق فذلك يعني بأنه دخل في "خزان أو مستودع" ازدادت قيمة محتوياته بمقدار هذا الإنتاج المتحقق في هذا العام .

ولكن، كما هو معروف وحاصل، يُستهلك الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر خلال إنتاجه، وبالتالي فإن قيمته هي قيمة تدفق الإنتاج في السنة الجارية، وليس عبارة عن مجموع أو إجمالي معطى للإنتاج في لحظة محددة .

ثانياً – الناتج القومي الإجمالي : أداة قياس .

يُعتبر مفهوم الناتج القومي الإجمالي مفهوماً ضرورياً من أجل تقدير وحساب النتائج التي وصل إليها الاقتصاد المعني، ولكن يجب الانتباه إلى مزايا (محاسن)، ومساوئ (قصور) هذا المؤشر الاقتصادي الهام (4) .

1- يأخذ هذا المؤشر (الناتج المحلي الإجمالي) بالحسبان القيم المقدّرة بالوحدات النقدية فقط، ولايأخذ (أو يستبعد) القيم المقدّرة بالوحدات المادية (الفيزيائية) أي إنه يأخذ قيمة الوحدات المنتجة وليس عددها أو حجمها. وهذا يعني بأن قيمة الناتج القومي الإجمالي تتأثر بالأسعار السائدة وبتغيرها من سنة لأخرى ، فمن الممكن أن تكون الزيادة الحاصلة ناتجة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس عن زيادة حقيقية في حجم الإنتاج .

وبغرض إجراء مقارنة من سنة لأخرى لمعرفة معدل النمو الحقيقي في هذا الناتج، لجأ الاقتصاديون إلى حساب ما أُنتج في هذه السنة بأسعار سنة أخرى أطلقوا عليها : سنة الأساس ... بمعنى أنهم ثبّتوا الأسعار (أو مستواها) من أجل معرفة أن الزيادة في قيمة الإنتاج (إن وجدت) هي حقيقية وليست صادرة عن ارتفاع الأسعار .

2-لايمكن للناتج القومي الإجمالي – غالباً – أن يعكس بأمانة التغيرات التي تؤثر في نوعية وجودة الإنتاج ... تلك هي نقطة الضعف الثانية لهذا المؤشر. وتعود الصعوبة

(*) إن تكوين رأس المال (أو الثروة) هو عبارة عن تدفق، ولكن رصيد رأس المال (أو الثروة) في لحظة معينة هو عبارة عن مخزون (تراكم معين).

في ذلك إلى التغير الحاصل في منفعة السلع والخدمات ذاتها ، فطالما أن " التقنية " تتغير وتتقدم فإن ذلك يؤدي إما إلى تغيير في طبيعة السلعة أو الخدمة، أو يؤدي ذلك إلى ظهور سلع وخدمات جديدة .

3- لايعكس الناتج القومي الإجمالي الهدف من الإنتاج ... ونقطة الضعف هذه تعني أن هذا المؤشر لايحدد لنا على الإطلاق الاستخدام النهائي للإنتاج . إذ قد يزداد هذا الناتج في سنة من السنوات بسبب ارتفاع الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وفي سنة أخرى بسبب زيادة الإنفاق في مجال الدفاع ... وهكذا .

كما تضيف مشكلة تدهور أو تلوث البيئة ضعفاً آخر لهذا المؤشر، لأنه لايبين لنا مدى الضرر الذي ينعكس على البيئة والمجتمع بسبب إنتاج بعض السلع التي تحتاج إلى تقنيات تسيء للبيئة. كما أنه لايمكن تقدير تكلفة هذا الضرر والتعامل معه بطريقة محاسبية واضحة ودقيقة على الرغم من كل الجهود التي تُبذل في هذا الإطار .

4- لايتضمن الناتج القومي الإجمالي غالبية السلع والخدمات التي لاتتوجه إلى البيع ... كما أنه يعلمنا فقط عن حجم الإنتاج النهائي، ولايأخذ بالحسبان درجة إشباع المستهلكين وكذلك عمل المرأة (ربّات المنازل) في بيتها . أما إذا تمّ التعاقد مع طبّاخ أو عامل تنظيف أو مربية أطفال ... الخ فيدخل ذلك في حسابات الناتج ، لأنه يتم عن طريق السوق (عن طريق البيع والشراء لهذه الخدمة) .

5- لايأخذ الناتج القومي الإجمالي قيمة "الترفيه والتسلية" ... فهذا الأمر ضروري من أجل استهلاك السلع المادية والخدمات، إذ على سبيل المثال : ما فائدة أن يمتلك المرء قارباً ولايمتلك الوقت لاستخدامه وتحقيق المتعة والفائدة المرجوة منه. بمعنى آخر، إن توفر الوقت يؤدي إلى زيادة رفاهية الفرد والمجتمع بالكامل، ولكن يواجه الاقتصاديون صعوبة كبيرة في عملية حساب قيمة الوقت المخصص للترفيه والتسلية.

6- أخيراً، لايقدم هذا المؤشر(الناتج القومي الإجمالي) أية إشارة تتعلق بتوزيع السلع والخدمات بين السكان .

ثالثاً – الناتج القومي الإجمالي والرفاه الاقتصادي :

تفرض نقاط الضعف المذكورة سابقاً على الاقتصاديين التعامل بحذر مع هذا المؤشـــر، لاسيما في مناقشة الموضوعات التي لها علاقة بالرفاه. ولهذا السبب، اجتهد

الاقتصاديون من أجل حلّ هذه المعضلة، فمنهم مَنْ طالبَ بحساب مؤشر جديد يحمل اسم "الكلفة القومية الإجمالية" واصطدم بصعوبات جمّة لم تمكنه من متابعة مشروعه. ومنهم مَنْ طالبَ بحساب مؤشر آخر يحمل اسم "الرفاه الاقتصادي الصافي" في موازاة أو في مقابل مؤشر الناتج القومي الإجمالي ... وهكذا .

وتعتبر محاولات جيمس توبين (*) من أجل حساب الرفاه الاقتصادي عن طريق جمع المنافع الفردية وإضافة عناصر أخرى لها – خاصة الخدمات المقدمة من قبل ربّات المنازل إلى أسرها – من أكثر المحاولات جدية وأهمية .

أخيراً، وعلى الرغم من كل هذه النواقص ونقاط الضعف، يبقى مؤشر الناتج القومي الإجمالي الأداة الأكثر بساطة وأهمية من أجل معرفة إجمالي النشاطات السلعية و الخدمية في الاقتصاد .

رابعاً – محددات النمو الاقتصادي :

يعتمد الإنتاج على العمل، ويتبع هذا الأخير لحجم القوة العاملة التي تشكّل نسبة معينة من السكان (5) . وبالتالي، فإن المحدد الأول الذي يهمنا هو عدد العاملين في الاقتصاد كنسبة معينة من قوة العمل المتاحة . ولقد لوحظ في الاقتصاديات كافة أن هذه النسبة هي بارتفاع مستمر بسبب ازدياد السكان أولاً وتأثير الفئات والشرائح العمرية ثانياً ومشاركة المرأة المتزايدة يوماً بعد يوم ..الخ . ودون الدخول في التفاصيل في كل نقطة على حدة، نعتبر أن الوقوف على مفهوم "إنتاجية العمل" هو من الأهمية بمكان لأنه يسمح بشرح وتوضيح جزء من النمو الحاصل في الاقتصاد على المدى الطويل. والسؤال كيف يقيس الاقتصاديون إنتاجية العمل؟ والجواب : بقسمة الناتج الكلي من السلع والخدمات على العدد الكلي لساعات عمل العامل الواحد .

ويُعتبر مؤشر إنتاجية العمل واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد على فهم النمو الاقتصادي في البلد المعني والعمل على زيادة معدلاته... ويتم ذلك عادة من خلال رفع هذه الإنتاجية عن طريق (6) :

(*) حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد .

1- تحقيق النمو في رأس المال البشري، والمقصود في هذا الأخير مجمل المؤهلات والمعارف التي تمتلكها قوة العمل في بلد ما ... فكلما نمت وازدادت معارف الناس ومداركها وتأهلت وتدربت بشكل مستمر، ارتفع مستوى الأداء وبالتالي الإنتاجية، التي بدورها تؤثر بقوة في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد .

2- سهولة وحرية حركة وانتقال اليد العاملة ، التي تساهم مساهمة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية العمل المتحققة بالاقتصاد لأنها تؤدي لانتقال اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة إلى الأماكن التي تحتاجها .

3- العنصر الثالث له علاقة بدخول الاقتصاد بما يدعى بحالة أو بمرحلة الإنتاج الواسع والوفير، الذي يساعد على تقسيم وتنويع في العملية الإنتاجية، ويزيد من إمكانية الاستبدال بين عناصر الإنتاج، ويعمل على تحقيق مستويات عالية جداً من الإنتاج (كماً ونوعاً) .

4- تستدعي دخول وحدة إضافية من وحدات العمل زيادة في رأس المال المستخدم (تجهيزات..)، وبالتالي فإن الزيادة الكمية في رأس المال المستخدم تؤدي إلى تحسن في إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج طبعاً .

خامساً – الإنتاج والطلب :

يمكن البدء بطرح السؤال التالي : كيف نقدّر حجم الطلب الذي يكفي لشراء كل الإنتاج؟ وهذا يعني – بكل بساطة – أن هناك علاقة بين الطلب والإنتاج ... إذ يعتبر المنتج أن العنصر المحدد والأهم هو الطلب أو القوة الشرائية، أي وجود مشترين راغبين وقادرين على شراء السلعة عند السعر الذي يرغبه البائع .

لو سألنا المشتري من اين حصلت على النقود؟ لأجاب على الفور من الدخل الذي أحصل عليه لقاء عملي في مكان ما ... ولكن من أين يأتي هذا الدخل نفسه ؟ والجواب من مساهمة صاحبه في العملية الإنتاجية . وهكذا، فالطلب يُحرّض على الإنتاج، والإنتاج يُحرّض على الطلب (من خلال توزيع الدخول على أصحاب عوامل أو عناصر الإنتاج)، والشكل (1-3) يوضح هذا التدفق الدوراني .

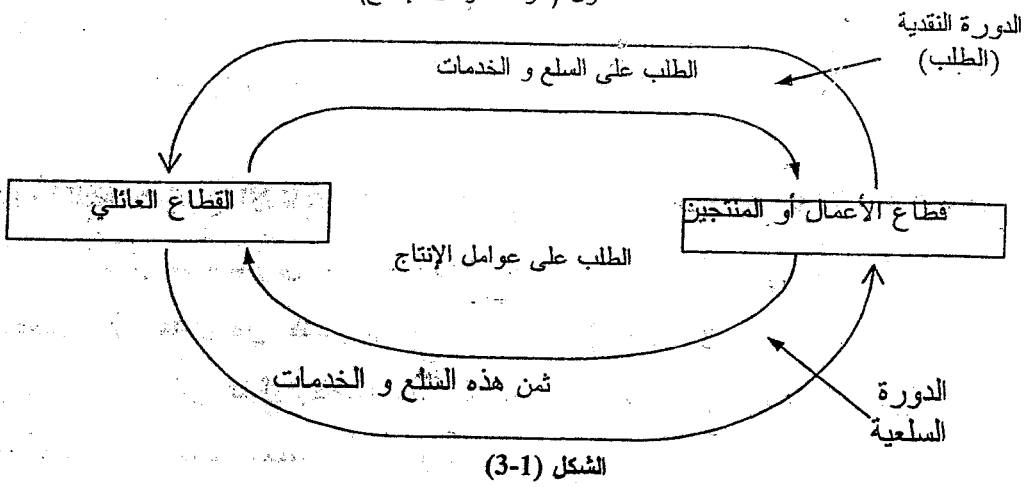

الشكل (1-3)

(التدفق الدوراني في اقتصاد مغلق)

وبلاتدخل للحكومة

نلاحظ من الشكل (1-3) ، الذي يفترض أننا في اقتصاد مغلق وبلا تدخّل للحكومة، كيف تنطبق الدورتان (السلعية والنقدية) على بعضهما البعض، فقطاع الأعمال الذي يطلب عناصر الإنتاج من القطاع العائلي يدفع لقاءها ثمناً (مايشكل الدخل) ، والقطاع العائلي الذي يطلب السلع والخدمات التي أنتجها قطاع الأعمال يدفع ثمنها أيضاً. فالدخول التي حصل عليها الناس – لقاء مساهمتهم في العملية الإنتاجية – شكّلت الطلب الفعلي على الإنتاج .

سادساً – التكلفة والدخل :

في الحقيقة، عندما يقرر المستحدث القيام بالعملية الإنتاجية فإن ما يشغله ليس الدخل فقط وإنما حساب التكلفة أيضاً ... فالنقود التي يدفعها أثناء العملية الإنتاجية تُشكّل – بالنسبة إليه – تكلفة هذا الإنتاج . وتنقسم هذه التكلفة إلى عدة أقسام أو أنواع، منها مايذهب لدفع الأجور والرواتب ، ومنها مايذهب لشراء المواد المستخدمة في الإنتاج، ومنها مايذهب لتعويض الاهتلاك ومنها للضرائب ... الخ .

وهذا يعني أن مفهوم "التكلفة" يسمح لنا بالدخول في الدورة الاقتصادية الكلية داخل الاقتصاد المعني، إذ لو تمكنّا من تبيانْ كيف تصبح هذه الأنواع المختلفة للتكلفة

عبارة عن دخول فسنتمكن من تحقيق خطوة جيدة على طريق فهم فيما إذا سيباع الناتج القومي لمن قام بإنتاجه أصلاً .

1- تكلفة عناصر الإنتاج والدخل القومي :

لنتذكر مرة أخرى عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، الاستحداث)... يحصل كل عامل من هذه العوامل على عائد (دخل)، فالعمل يحصل على الأجور والرواتب، ورأس المال يحصل على الفائدة، والأرض على الإيجار أو الريع، وأخيراً الاستحداث (التنظيم) يحصل على الربح .

والجدير بالذكر أنه من وجهة نظر الممارسة أو التطبيق المحاسبي الحقيقي، لايظهر الربح كتكلفة... ولكن في دراستنا هنا، يتوجب علينا اعتباره بمثابة نوع خاص من التكلفة كونه يمثل عائداً من العوائد لأحد عناصر أو عوامل الإنتاج. والآن نقدم الملاحظتين التاليتين :

أ- تشكل هذه العوائد تحويلات (عمليات دفع) لأصحاب عناصر الإنتاج من أجل تأمين وتحقيق العملية الإنتاجية للوصول إلى الإنتاج المنشود . وبمعنى آخر،عوائد عناصر الإنتاج هي التي سمحت بظهور المنتجات، بغضّ النظر إن كانت من إنتاج القطاع العام أو القطاع الخاص. وكامل القيمة التي أضيفت للاقتصاد كانت في مقابل الدفعات التي دفعتها المنشأة لمالكي عناصر الإنتاج، دون أن ننسى ثمن مستلزمات الإنتاج والضرائب وغيرها ... الخ .

ب- لو قمنا بجمع ثمن أو كلفة هذه العناصر مجتمعة في كافة المنشآت العامة والخاصة، فإننا نحصل على إجمالي القيم المضافة المتحققة في الاقتصاد خلال السنة المدروسة. ونحصل بالمقابل على الدخل القومي، والذي سيكون حُكماً أقل من الناتج القومي الإجمالي، لأنه لايُدخل تكاليف الإنتاج الأخرى، مثل : أنواع محددة من الضرائب والاهتلاك .

سابعاً – المؤشرات المختلفة المنبثقة عن الناتج القومي الإجمالي :

إذا كانت نقطة الانطلاق لهذه المؤشرات المختلفة هي الناتج القومي الإجمالي، أي مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية هي سنة، فالمؤشر الثاني الذي يلي هو : الناتج القومي الصافي، والذي نحصل عليه :

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الاهتلاك

وذلك لأنه تُستعمل في عملية الإنتاج مجموعة من الآلات والأدوات والمباني وغيرها مما يُطلق عليها اسم رأس المال الثابت، ولما كان هذا الأخير يُهتلك تدريجياً مع الزمن (ولكل من الآلات والمباني وغيرها عمر زمني محدد) من جرّاء استعماله في العملية الإنتاجية فإن إدارة المشروع تخصص سنوياً جزءاً من قيمة إستثماراتها لتعويض اهتلاكات رأس المال الثابت (هذا ما أشرنا إليه سابقاً كجزء أو كنوع من أنواع التكلفة في المشروع) .

أما المؤشر التالي الذي سنتحدث عنه فهو الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي نحصل عليه كما يلي :

الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج =

الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج (إن وجدت)

وفي الواقع، يقابل هذا المؤشر تماماً الدخل القومي الذي هو كما لاحظنا عبارة عن عوائد عوامل الإنتاج (أي تكلفة الإنتاج)... ويمكننا بعد ذلك الانتقال إلى مؤشرات أخرى مثل : الدخل الشخصي والدخل التصرفي... الخ ، ولكن لامجال لبحثها هنا (*).

يمكننا بعد ذلك ببساطة أن نستنتج أن هذه المؤشرات تنقسم – بخطوطها العريضة – إلى قسمين اثنين، الأول له علاقة بالإنتاج والثاني له علاقة بالدخل ، كما يوضح ذلك الجدول (1-3) التالي :

(*) لمزيد من التفاصيل حولها، يمكن الرجوع إلى مقرر الحسابات الاقتصادية القومية الذي يُدرس لطلبة السنة الثالثة في كليات الاقتصاد في الجامعات السورية .

المؤشرات الرئيسة للدخل وللناتج الكليين	
الناتج الكلي	الدخل الكلي
1- الناتج القومي الإجمالي	1- الدخل القومي الإجمالي *
2- الناتج القومي الصافي	2-الدخل القومي الصافي
3- الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج	3- الدخل القومي بتكلفة عناصر الإنتاج
4- الناتج الشخصي	4- الدخل الشخصي
:	:
الخ	الخ

الجدول (1-3)

يبقى علينا أن نميز بين الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلـــي (أو الجغرافي) الإجمالي، والذي يمكننا أن نحصل عليه من المعادلة التالية :

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج القومي الإجمالي – مجموع الدخول من الخارج للمقيمين في الوطن + مجموع الدخول في الوطن للمقيمين في الخارج .

بمعنى أن الناتج المحلي (أو الجغرافي) يمثل حصيلة الأعمال الإنتاجية في سنة معينة لجميع الأشخاص الذين يعملون ضمن حدود الدولة المعينة بغض النظر عن جنسياتهم.. ويمكن بعد ذلك أن نحصل على المؤشرات الأخرى، أي الصافي وبتكلفة عناصر الإنتاج بالطريقة ذاتها .

(*) علما بأن مفهوم الدخل هو حصرا مفهوم صافي .

الوحدة الدراسية الرابعة

الادخار و الاستثمار

تمهيـــــد :

حتى هذه اللحظة، لايزال يتصف النموذج (الموديل) الخاص باقتصاد ذي تدفق دوراني بأنه نموذج سكوني (ستاتيكي)، أي أنه يصف وصفاً الوضع الاقتصادي القائم بلا نمو (أو بلا تراجع). إذ يقتصر على تبيان كيف أن الدخول التي يحصل عليها الناس نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية هي كافية وقادرة على خلق الطلب الضروري واللازم لشراء السلع والخدمات المنتجة كافة .

ولكي نقترب أكثر من الواقع، سنحاول في هذا الفصل أن ندخل عنصراً جديداً من عناصر النمو، وهو : الادخار والاستثمار ... إذ إن الهدف النهائي من هذا المقرر هو فهم ظاهرة النمو . فكما هو معروف، لو تساوت معدلات زيادة الإنتاجية مع معدلات الزيادة السكانية مع غياب النمو الاقتصادي في البلاد، فهذا سيؤدي إلى مواجهة مشكلات اقتصادية حادة وقاسية .

الوحدة الدراسية الرابعة

الادخار و الاستثمار

أولاً – ما معنى الادخار؟

في فصل سابق (الإنتاج والثروة)، جئنا على ذكر الادخار – بشكل غير مباشر – من خلال أن ما لايستهلك من الإنتاج المتحقق في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة يذهب للادخار وبالتالي لتكوين رأس المال في الفترة التالية. بمعنى آخر، يخلق الإنتاج دخولاً مقابلة له تذهب كعوائد لعناصر الإنتاج، وعندما يقوم أصحاب هذه العوائد بادّخار جزء من هذا الدخل ، فذلك يعني بأن هذا الجزء لم يذهب للإنفاق الاستهلاكي(*).

لو عدنا إلى تمثيلنا السابق للتدفق الدوراني في الشكل (1-2) ، نلاحظ بأن الإنفاق يمثل العنصر الهام في استقرار و توازن الوضع الاقتصادي. وبالتالي، إذا كان الادخار هو عبارة عن عدم إنفاق، فهذا يعني أنه من الممكن أن يكون وراء تراجع أو تقهقر الاقتصاد نظراً لتحقق فائض في الإنتاج في كل عام، وتراكم هذا الفائض الذي يؤدي إلى الأزمة.

ولكن مثل هذا الأمر غير واضح وغير دقيق... إذ إن الاستثمار (أي إنفاق الأموال على السلع الرأسمالية) يستدعي بالضرورة وجود الادّخار، أي عدم استخدام النقود من أجل إنتاج سلع الاستهلاك، إذاً فالادخار هو ضرورة وشرط من أجل تحقّق عملية الاستثمار .

والسؤال المطروح ، كيف يمكن لمثل هذا الفعل (فعل الادخار) أن يكون بآن واحد معاً ضروري من أجل التوسع الاقتصادي، وخطر على استقرار الاقتصاد؟.

(*) كما يمكننا أن نعتبر العمليات التالية كجزء أو كنوع من أنواع الادخار : شراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية أو حتى المبالغ المدفوعة من قبل الأفراد للتأمين على الحياة ... الخ .

1- الادخار الصافي والادخار الإجمالي :

يُقصد بالادخار الإجمالي كل ما يُدّخر من أجل تعويض الاهتلاك ومن أجل زيادة السلع الرأسمالية (أي تكوين رأس المال)، على صورة الاستثمار الإجمالي.
ويُقصد بالادّخار الصافي كل ما يسمح بزيادة مخزون رأس المال، على صورة الاستثمار الصافي(1).

فلو رمزنا للاستثمار الإجمالي بـ (I) ، وللاستثمار الصافي بـ (In) وللاستثمار المخصص لتعويض الاهتلاك بـ (Ir) ، فيكون الاستثمار الإجمالي يساوي :

$$I = I_n + I_r$$

يقابل الادخار الإجمالي الاستثمار الإجمالي، ويقابل الادخار الصافي الاستثمار الصافي، أما الفارق بين الادخار الإجمالي والادخار الصافي فهو الذي يقابل استثمار تعويض الاهتلاك أو الاستبدال (2).

ولو عدنا إلى فكرة التدفق الدوراني في الاقتصاد لأمكننا – طالما أننا نتحدث عن الادخار بمعنى الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل – ملاحظة عدم كفاية الطلب في هذا الاقتصاد من أجل امتصاص كامل السلع والخدمات النهائية المنتجة فيه . وبالطبع – كما هو معروف – يجيب الكلاسيكيون على مثل هذه الحالة بأنها مؤقتة طالما أن الادخار (S) سيتحول حكماً إلى استثمار (I) ، بمعنى أنه سيتحول كطلب على السلع الاستثمارية المنتجة في الاقتصاد ... وعلى الرغم من هذا يتوجب علينا الوقوف بشيء من التفصيل حول فكرة عدم كفاية الطلب .

2- عدم كفاية الطلب :

كي نصل تماماً لشرح فكرة عدم كفاية الطلب، نستعين بالرســـــم التالي (4-1) :

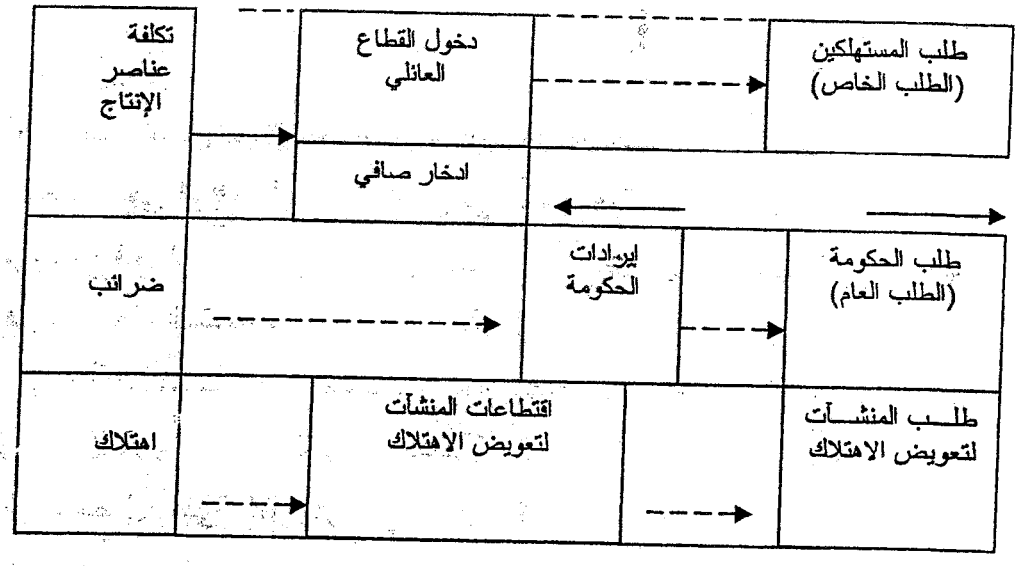

الشكل (1-4)

عدم كفاية الطلب

يُبين لنا الشكل بوضوح عدم كفاية الطلب المترتب عن عدم كفاية الإنفاق الاستهلاكي، وبمعنى آخر يحصل المنتجون الذين ينتجون سلع الاستهلاك على إيرادات أقل من المبالغ التي أنفقوها .

والسؤال الذي يطرح ذاته، ألا يمكن لاقتصاد في حالة نمو – بواسطة الاستثمار – من أن يلغي عدم كفاية الطلب هذه بشكل أو بآخر ؟ .

3- مفارقة الادخار :

يمكننا توضيح تلك المفارقة الخاصة في الادخار، التي تحصل في غالبية الاقتصادات، من خلال تسلسل الأفكار التالية (3) :

أ – أي فعل ادخار يخلق نقصاً (أو عدم كفاية) في الطلب ... وحتى تتم تغطية هذا النقص، سيعاني النظام الاقتصادي من صعوبات لأن المستثمرين لن يتمكنوا من استرداد المبالغ التي أنفقوها بالكامل.

ب – إذا كان سبب هذا النقص يعود إلى الادخار المخصص لتغطية الاهتلاك، فمن الممكن تغطية هذا النقص بالإنفاقات المخصصة لتعويض الاهتلاك. أما إذا كان

نتيجة للادخار الصافي فمن الضروري اللجوء إلى إنفاق في الاستثمار الصافي مساوياً في القيمة حتى نتمكن من إزالة النقص أو عدم كفاية الطلب .

جـ – في الواقع، إن وجود نقص في الطلب يجبرنا على اتخاذ خيار ما : فإذا كنا نرغب باقتصاد ديناميكي ويستثمر بشكل جيد، فيجب علينا اللجوء إلى الادخار الصافي لحل هذه المشكلة .

وإذا أردنا تجاشي هذه المشكلات، فإنه يمكننا مكافحة هذا النقص في الطلب عن طريق دفع وتحريض المستهلكين أو المنشآت الخاصة لعدم الادخار ... في مثل هذه الحالة، سنحصل على تدفق دوراني بشكل أكيد لكننا سنحرم أنفسنا من أي نمو اقتصادي. تلك هي المفارقة ! .

ثانياً – الاستعاضة عن الادخار :

بعد توضيح مفارقة الادخار، يُطرح السؤال التالي: كيف تتم عملية الخروج من هذه المفارقة (أي حل المعضلة)؟ إن الشكل السابق (1-4) يوضح لنا عملية الحل كما يلي:

إذا كان ادخار القطاع العائلي هو السبب في نقص أو عدم كفاية الطلب، فمن المفروض أن يزيد قطاع آخر من إنفاقه من أجل تغطية هذا النقص... وفي الواقع، لايوجد سوى قطاعين آخرين ، هما : الدولة (القطاع العام) والمنتجون (القطاع الخاص أو قطاع الأعمال). وهكذا، فبطريقة أو بأخرى، زيادة إنفاق قطاع من هذين القطاعين ستؤدي إلى تغطية النقص أو عدم كفاية الطلب، وبالتالي تعويض أو الاستعاضة عن الادخار .

أما السؤال الثاني الذي يطرح ذاته، فهو : كيف تتحقق هذه الاستعاضة؟ أي كيف ستوضع هذه المبالغ "المدخرة" من قبل المستهلكين تحت تصرف المستحدثين (المنتجين) في القطاع الخاص أو الحكومة (القطاع العام)؟

في اقتصاد السوق، لاتوجد سوى طريقة واحدة تقوم على "استئجار"(*) هذه الأموال... يبقى من الضروري معرفة أن عملية الاقتراض هذه واستثمار تلك الأموال لايمكن أن تعطي ثمارها إلاّ إذا كان هناك عوامل أو عناصر إنتاج غير مستعملة في الاقتصاد، أي إن الاقتصاد ليس في حالة الاستخدام الكامل... وأن المستثمرين والدولة يرغبون القيام بهذه العملية.

لنفترض الآن أن هؤلاء الأخيرين يرغبون، ولنتساءل كيف سيتمكنون من القيام بهذه العملية؟ وكيف سيحصلون على الأموال اللازمة من أجل توسيع دائرة أنشطتهم ؟

1- زيادة الإنفاق :

توجد ست طرق – يمكن اللجـــوء إليها – من أجل تحقيق هــذه الزيــادة في الإنفاق (4)، هي :

أ – يمكن للقطاع الخاص أن يزيد إنفاقاته عن طريق الاستدانة من القطاع العائلي (من الأفراد) ، وذلك ببيعهم سندات (أوراق مالية) جديدة .

ب – يمكن للحكومة (القطاع العام) أن تزيد إنفاقاتها عن طريق الاستدانة من القطاع العائلي (من الأفراد)، وذلك ببيعهم سندات (أوراق مالية) حكومية جديدة.

جـ – يمكن للحكومة أن تزيد من إنفاقاتها عن طريق اقتراض المبالغ الفائضة الموجودة لدى المصارف التجارية (**).

د – يمكن للقطاع الخاص أن يزيد إنفاقاته عن طريق جذب مدخرات القطاع العائلي باتجاه شركات الأشخاص والشركات المساهمة أو باتجاه أي نوع من أنواع الشركات التي تقوم على المشاركة .

هـ– يمكن للدولة أن تزيد إنفاقاتها من خلال فرض الضرائب على القطاعات الأخرى.

و– يمكن للدولة كما للقطاع الخاص أن يزيدوا إنفاقاتهم بالرجوع إلى مدخراتهم المتحققة سابقاً .

(*) والمقصود "باستئجار" هذه الأموال، الحصول عليها لقاء مبلغ ما ... أي اقتراضها مثلا من الجهة صاحبة العلاقة أو من خلال وسيط متخصص لقاء فائدة .

(**) في الواقع، هي تقترض من الناس، ولكن بواسطة المصارف .

من خلال النظر للطرق المختلفة أعلاه، يمكننا ملاحظة أن مثل هذه الحالة (حالة الادخار، أو النقص في الطلب) كانت وراء انتشار أنواع متعددة من الأوراق المالية، مثل: السندات (حكومية أو صادرة عن شركات خاصة) – الأسهم (الدخول في الشركات المساهمة) – وأوراق مالية أخرى تفيد في الإفصاح عن المالك الحقيقي للأموال (أو لرؤوس الأموال) (5) ، دون الخوض في الأنواع المختلفة للإيداعات المصرفية وطرق التعامل معها، والتي باتت غير قابلة للحصر بحكم التطورات الهائلة التي حصلت في تكنولوجيا المصارف وأسواق المال علاوةعلى تخطي الحدودالقومية.

2- ملاحظات عامة :

أ – لنرَ ماذا يحصل عندما يوضع الادخار تحت تصرف القطاع الخاص (قطاع الأعمال) في الاقتصاد، وذلك عن طريق الاقتراض المباشر مثلاً، يتضح ذلك من خلال الشكل رقم (2-4) .

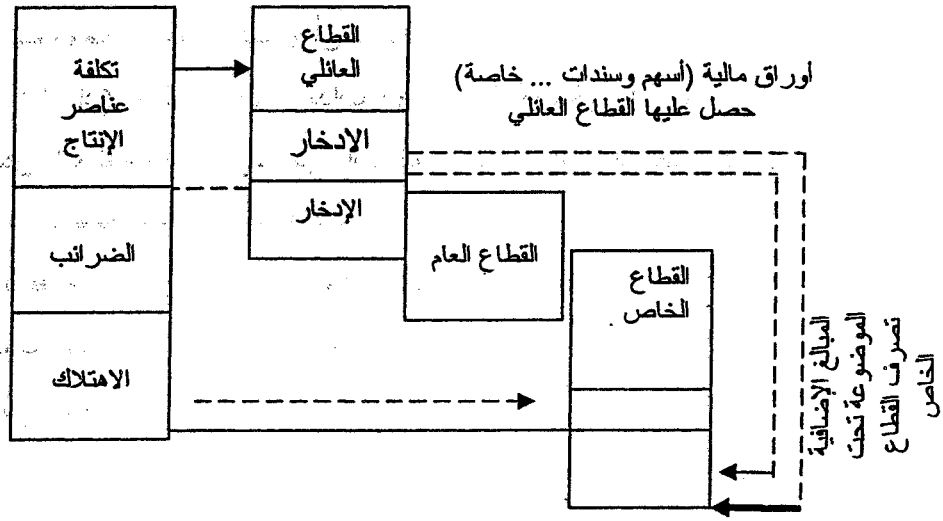

الشكل (2-4)

تحويل الادخار إلى القطاع الخاص

أما إذا كان القطاع العام (الدولة) هو الذي حصل على مبالغ الادخار، فيصبح الشكل كما يلي : (الشكل رقم 3-4) .

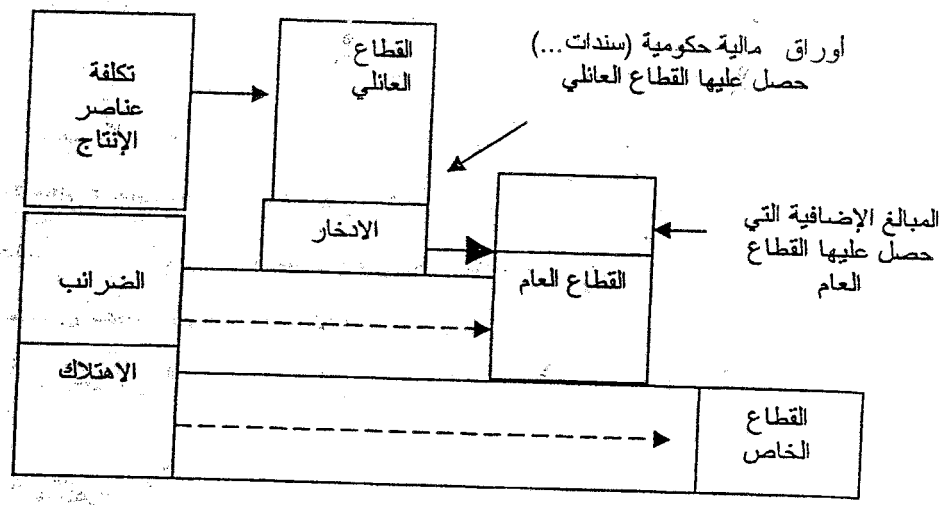

الشكل (3-4)

تحويل الادخار إلى القطاع العام (الحكومة)

ب – لاحظنا في الفقرة السابقة كيف أنه من الممكن تعويض الادخار (الذي يمثل نقصاً في الطلب) عن طريق زيادة مساهمة قطاع آخر (الخاص أو العام)، أي بنقل هذه المبالغ المدخرة في القطاع العائلي إلى القطاعين الآخرين لقاء إصدار أوراق مالية معينة من قبلهما (*). وتأتي الخطوة الثانية لتشير إلى عملية إنفاق هذه المبالغ الإضافية التي تم الحصول عليها إنفاقاً استثمارياً جديداً ، أو تقوم الدولة بزيادة إنفاقها على السلع والخدمات العامة .

جـ – إذا كان من المفروض تغطية (أو تعويض) الادخار الحاصل في قطاع ما، فهذا يعني أنه يترتب على قطاع آخر أن ينفق أكثر مما يحقق من إيرادات (دخل)

د – من المفيد التمييز بين الادخار الحقيقي والادخار النقدي، أي هذه الثنائية التي يحملها مفهوم الادخار ... إذ عندما يتخذ الفرد قراراً بعدم إنفاق كامل دخله، فإنما يعني أنه ادّخر جزءاً منه على شكل نقود (أي الادخار النقدي) أما الادخار الحقيقي فهو الذي يُترجم – بعد مجموعة من العمليات وفترة زمنية ما – إلى إضافة في تكوين رأس المال (أي الاستثمار الجديد) .

(*) حسب طبيعة التحويل : لشراء أسهم في الشركات المساهمة أو لشراء سندات خاصة أو عامة، أو عن طريق الاقتراض من المصارف التي حصلت على ادخارات القطاع العائلي بكل بساطة .

هـ - استناداً للفقرة (د) أعلاه، يترتب التفريق بين المدخرين والمستثمرين .. ففي العالم المعاصر، حيث تعقدت الحياة وتنوعت أشكال الوسطاء ، بات الخلاف واضحاً بين المجموعتين على الرغم من بعض الحالات التي تدمج بينهما كما يحصل في بعض المنشآت الصغيرة التي يُحول صاحبها مدخراتها إلى استثمارات جديدة .

وطالما أنه بشكل عام يوجد مجموعتان مختلفتان (مدخرون ومستثمرون) فمن الطبيعي حصول بعض الاختلافات والفوارق بين الادخار والاستثمار مما يتطلب تدخل الدولة من أجل حلّ وإزالة هذه الفوارق من خلال السياسة النقدية .

ثالثاً – الاستثمار (*):

يتوجب علينا – منذ البداية – التمييز بين الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي، ولكن قبل ذلك ما المقصود بالاستثمار ؟ إنه النشاط الذي يقوم على استخدام موارد المجتمع من أجل الحفاظ أو من أجل زيادة مخزون رأس المال في الاقتصاد (6) . بمعنى آخر، يكون الاستثمار حقيقياً عندما يؤدي إلى تعويض الاهتلاك أو إلى تكوين جديد أو إضافي لرأس المال ، وهذا الأمر يدفعنا إلى ضرورة التمييز بين أنواع الاستثمار من خلال وجهة النظر التي ننظر من خلالها إلى الموضوع، أي وجهة نظر فردية أو وجهة نظر عامة (المجتمع أو الاقتصاد بالكامل) أولاً .

فعندما يقوم الفرد بالاستثمار بمعنى افتتاح منشأة جديدة أو شراء آلة جديدة..الخ فإنما يضيف إضافة حقيقية لرأس المال على مستوى الاقتصاد الكلي. أما عندما يقوم بشراء أوراق مالية (كالأسهم الخاصة بشركة معينة) ، فهذا يعني من وجهة نظره بأنه يستثمر أمواله (يوظفها من أجل الحصول على دخل ما)، ولكن من وجهة نظر الاقتصاد الكلي لم تحصل أية إضافة إلى تكوين رأس المال وإنما حصلت عملية انتقال ملكية هذه الأوراق من شخص إلى آخر .

(*) تقصدنا دراسة الاستثمار في هذا الفصل، على الرغم من كونه يُشكل المكون الثاني (المصدر الثاني) من مكونات الطلب الكلي، أي يأتي بعد الاستهلاك الكلي (C) المكون الأول، والذي سنتناوله في الفصل التالي مباشرة... وذلك استكمالاً لموضوع الادخار الذي بدأنا به في هذا الفصل .

فالاستثمار المالي بهذا المعنى لايغطي الاستثمار الحقيقي، لذا يدعوه البعض بتسمية أخرى هي : توظيف الأموال . وفي حالات أخرى، ينطبق الاستثمار المالي لمجموعة من الأشخاص عندما تذهب أموالهم لزيادة رأس المال الخاص بشركة معينة وبالتالي زيادة الأوراق المالية (لاسيما الأسهم) الخاصة بهذه الشركة (*).

رابعاً –الأنواع المختلفة للاستثمار :

يقوم القطاع الخاص (قطاع الأعمال)، بفضل المبالغ التي توجّد بحوزته بتجديد رأسماله المهتلك وبزيادته أيضاً .. وسنرى الآن ما هي الأنواع المختلفة للإنفاق الاستثماري (الشكل رقم 4-4):

1- المخزون :

في قمة العمود (3) في الشكل المبين أدناه رقم (4-4) ، نجد شريحة إنفاق استثماري تعادل 14 مليار وحدة نقدية تمثل التغيّر في المخزون باتجاه الزيادة في بلد من البلدان وفي سنة محددة (لتكن العام 2000) . ويجب الانتباه إلى أن هذا الرقم لايُمثل المخزون الموجود بالكامل وإنما فقط التغير الحاصل من سنة لسنة. وبالتالي، يمكن أن يكون هذا التغير إيجابياً أو سلبياً أومعدوماً ... ويتكوّن هذا المخزون من سلع رأسمالية (إنتاجية) أو حتى سلع زراعية أو استهلاكية باقية لدى الشركات والمنشآت ، وليس لدى الأفراد. كما أننا نعتبر الزيادة في المخزون بمثابة استثمار صافٍ لأنها تشكل جزءاً من الإنتاج الذي تمّ تحقيقه (إنتاجه) ولم يُستهلك بعد .

2- التجهيزات :

تأتي التجهيزات في الموقع الثاني على العمود (3) بعد المخزون، وهي تشير إلى جملة الإنفاقات على أنواع مختلفة من السلع الرأسمالية، مثل : الشاحنات،

(*) وأفضل مثال على ذلك عندما تقوم شركة ما بعرض عام للشراء لأوراق مالية خاصة بها سيذهب ثمنها لزيادة رأس المال (أي توسيع الاستثمارات) في تلك الشركة، وتدعى العملية بالفرنسية
(OPA) = Offre publique d'achat .

المولدات، أجهزة الحاسوب، الآلات ... الخ. ويتضمن المبلغ الإجمالي الإنفاق على التجهيزات المخصصة لاستبدال أو لتعويض ما اهتلك، وكذلك الإنفاق على التجهيزات الجديدة .

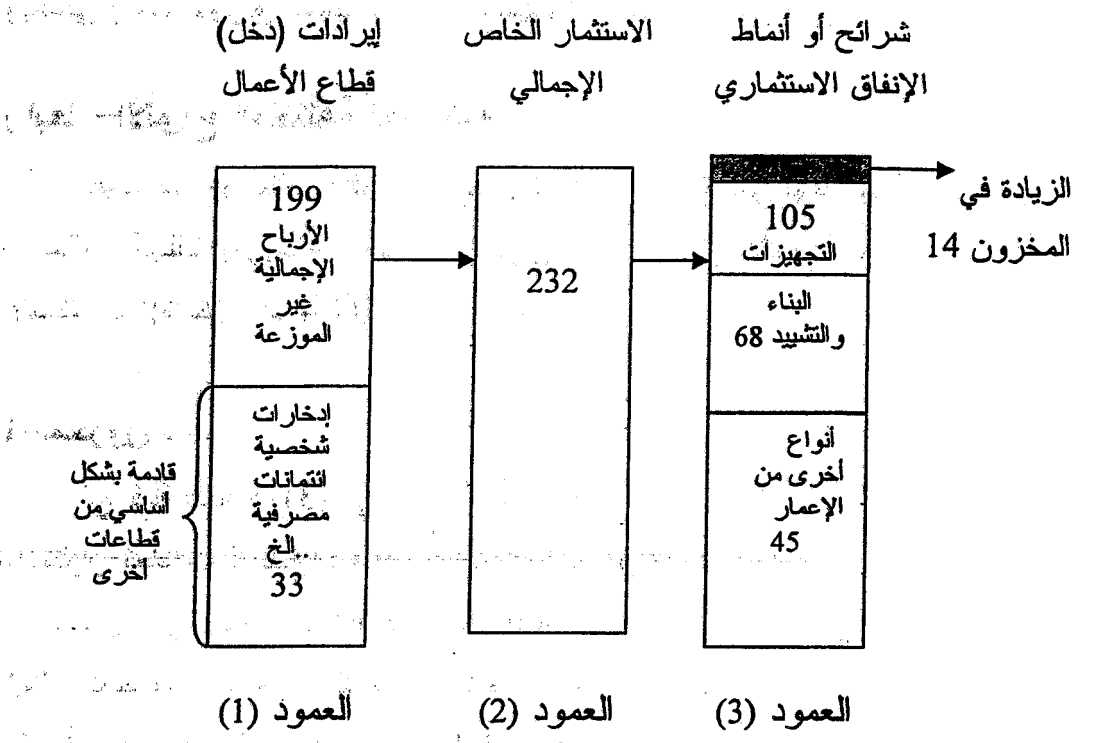

الشكل رقم (4-4)

الإنفاق الاستثماري لقطاع الأعمال في اقتصاد ما عام (2000) ، الأرقام افتراضية وبالمليارات

- ليس من الضروري أن تتوافق المجاميع الكلية للأعمدة الثلاثة، فقد تحصل بعض الفوارق البسيطة ، وغالباً ما تتم عملية تدوير هذه المبالغ وتقريبها .

3- البناء والتشييد (السكن) :

يتمحور النوع الثالث من الإنفاق الاستثماري حول البناء والتشييد السكني، والسؤال المطروح فوراً : لماذا ندخل هذا النوع من الإنفاق؟ لأن غالبية الأبنية السكنية تتم عن طريق المنشآت الخاصة، التي تقوم بعد ذلك ببيعها. وهذا يعني بأن الإنفاقات قد تمّ تأمينها من قبل تلك المنشآت وليس من قبل القطاع العائلي. وعندما يتم شراؤها من هذا الأخير تكون هي بمثابة أصل قائم (متحقق) مسبقاً والإنفاق عليه (شراؤه)

لايخلق دخلاً جديداً في الاقتصاد ، وإنما استلام مبالغ من قبل هذا المستثمر (متعهد البناء) الذي كان وراء خلق دخول جديدة أصلاً .

4- أنواع أخرى من الإعمار (بناء المصانع مثلاً) :

يشير القسم الأخير من العمود (3) في الشكل السابق إلى الأنواع الأخرى من الإعمار والبناء (كإنفاق استثماري)، والمقصود بها خاصة بناء المصانع وتجهيزاتها والمخازن والمكاتب الخاصة والمستودعات..الخ وتجدر الإشارة إلى أن هذا القسم لايضم أعمال البناء والإعمار العامة، مثل : الطرقات والجسور والمرافئ ... الخ .

خامساً – الضارب (*):

الضارب البسيط بالتعريف هو عبارة عن معرفة التغير الحاصل في الدخل بسبب التغير الحاصل في الإنفاق الاستثماري، فلو رمزنا للتغير في الإنفاق الاستثماري بالرمز (ΔI) فسيكون التغير الحاصل في الدخل(ΔY). وتبقى النقطة الثانية الواجب معرفتها هي حجم هذا التغير، لذا لجأ الاقتصاديون إلى تقديم المعادلة التي من خلالها يتم حساب حجم التغير الحاصل في الدخل نتيجة التغير في الإنفاق الاستثماري. وتكتب هذه المعادلة على الشكل التالي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}.\Delta I$$

حيث :

ΔY = التغير في الدخل المطلوب معرفته (أي المجهول) .

ΔI = التغير في الإنفاق الاستثماري (معلوم) .

c = الميل الحدي للاستهلاك، والذي يعني التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة .

(*) يقابل تعبير الضارب بالفرنسية : Le Multiplicateur ، وبالإنكليزية Multiplier . وتوجد أنواع عدة له، منها : الضارب البسيط – الضارب الديناميكي – ضارب التجارة الخارجية – ضارب الموازنة العامة ... الخ ولن نتناول هنا سوى الضارب البسيط (٧) .

ولكن كيف تمّ التوصل إلى هذه المعادلة؟ لنأخذ معادلة الطلب الكلي في الاقتصاد (بدون تدخل حكومي وفي اقتصاد مغلق) ، وهي :

$$D = C + I \qquad (1)$$

حيث :

D= الطلب الكلي

C= الاستهلاك الكلي .

I= الاستثمار الكلي .

ولنأخذ معادلة تابع الاستهلاك التي سندرسها بشيء من التفصيل في فصل قادم، وهي :

$$C = C_a + cY \qquad (2)$$

حيث :

C= الاستهلاك الكلي

Ca= الاستهلاك عند الدخل صفر (أي غير التابع للدخل)

Y= الدخل الكلي

c= الميل الحدي للاستهلاك (المشروح سابقاً، والمقصود به تحديد الاستهلاك التابع للدخل) .

لو استبدلنا C في المعادلة (1) بقيمتها المعبّر عنها في المعادلة (2) لحصلنا على المعادلة الثالثة :

$$Y = C_a + cY + I \qquad (3)$$

يمكن كتابة المعادلة (3) على الشكل التالي :

$$Y = \frac{1}{1-c}(C_a + I) \qquad (4)$$

توضح المعادلة (4) أنّ الدخل الكلي (Y) يمكن تحديده بدلالة الميل الحدي للاستهلاك (c) وحجمي الاستهلاك عند الدخل صفر (C_a) والاستثمار (I) المستقلين عن حجم الدخل .

ولو افترضنا أنه لسبب ما حصل زيادة (تغير) في حجم الإنفاق الاستثماري قيمتة (ΔI) ، فسيترتب عنه زيادة (تغير) في حجم الدخل الكلي قيمته (ΔY) ، لتصبح المعادلة (4) على الشكل التالي :

$$Y + \Delta Y = \left(\frac{1}{1-c}\right).(C_a + I + \Delta I) \qquad (5)$$

وإذا طرحنا المعادلة رقم (4) من المعادلة رقم (5) ، فإننا نحصل على :

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-c}\right).\Delta I$$

وهي ذات المعادلة التي بدأنا بها معرّفين الضارب ... وعلى سبيل المثال ، لو افترضنا أن قيمة الزيادة في الإنفاق الاستثماري هي (20) ، وأن قيمة (c) الميل الحدي للاستهلاك هو (0.8) ، فتكون قيمة الزيادة في الدخل هي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8} \cdot 20 = 100$$

هذا يعني أن الإنفاق الاستثماري الأولي والمستقل عن الدخل أدى لزيادة هذا الأخير بخمسة أمثال، والسبب يعود – في نهاية المطاف – إلى قيمة (c) الميل الحدي للاستهلاك .

سادساً – النزعة الحدية للادخار وللاستهلاك :

لاحظنا في الفقرة السابقة (الضارب) أن العنصر الرئيس المحدد لحجم الزيادة المتحققة في الدخل (Y) بسبب الإنفاق الاستثماري المستقل (I) هو الميل الحدي للاستهلاك (c) ، والتي تشير إلى ما يذهب للاستهلاك نتيجة زيادة دخل الفرد بوحدة واحدة (8) . وهذا يعني أن قيمتها يجب أن تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، أي :

$$0 < c < 1$$

وتختلف قيمة (c) باختلاف شرائح الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يذهب قسم ضئيل إلى الاستهلاك من الوحدة الإضافية التي يحصلون عليها كزيادة في

دخولهم، وذلك لأن درجة إشباع هؤلاء الناس من السلع الاستهلاكية مرتفعة نسبياً. وعلى العكس، يذهب قسم كبير (لا بل بالكامل في بعض الأحيان) إلى الاستهلاك من الزيادة الحاصلة في دخل أصحاب الدخول المنخفضة.

ومن جهة أخرى، يمكننا أن نستنتج أنه طالما لاتذهب كامل الزيادة في الدخل بوحدة واحدة إلى الاستهلاك ، فهذا يعني أن المتبقي يذهب للادخار . وإذا رمزنا للميل الحدي للادخار بالرمز (s) صغيرة ، فهذا يعني أن : $c + s = 1$

إذاً ، إن مجموع الميل الحدي للاستهلاك مع الميل الحدي للادخار سيساوي حكماً الواحد صحيح. وهذا يعني أنه عندما تزداد دخول الأغنياء فسيذهب القسم الأكبر منها إلى الادخار بحكم ارتفاع (s) ، والعكس صحيح أي عندما تزداد دخول الفقراء فستذهب بالكامل تقريباً للاستهلاك بحكم ارتفاع (c) .

ولو عدنا إلى الضارب الذي هو على الشكل التالي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} . \Delta I$$

فإنه يمكننا كتابته بشكل مختلف، كما يلي :

$$\Delta Y = \frac{1}{s} . \Delta I$$

ومن هنا تعد عملية الادخار ذات أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد القومي كونها تعتبر واحدة من أهم محددات الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي .

سابعاً – محددات الاستثمار :

قبل الحديث عن محددات الاستثمار ، لابدّ من الوقوف على بعض الأفكار الضرورية والهامة : "تؤدي الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستهلاكي – الناتجة أصلاً عن زيادة الدخل – إلى خلق توقعات عقلانية لدى المستثمرين تفيد بزيادة أرباحهم فيما لو زادوا أو رفعوا إنتاجهم " (9). هذا يعني، وضمن هذه التوقعات العقلانية الإيجابية المتفائلة للمنتجين أو للمستثمرين، أنهم سيعملون على المحافظة، أو على التوسع في السيطرة على الجزء أو القسم ، الذي يحتلونه من سوق هذه السلعة .

ضمن هذا المنطق ، يمكننا الحديث عن النوع الأول من الاستثمار المحرّض بفعل ارتفاع الدخل والاستهلاك، وهذا ما يُدعى بمبدأ التسريع (*) أو بالمسارع ... وتأتي هذه التسمية حقيقة من أن قيمة الاستثمار المحرض تتوقف على معدل النمو في الاقتصاد، إذ إن الاقتصاد الذي لاينمو أو الذي يملك قدرات غير مستخدمة لايمكنه الاستفادة من هذا النوع من الاستثمار (أي المحرّض) .

ولقد أثبت الاقتصاديون في مناسبات عدة أن القيمة المطلقة للاستثمار تبدأ بالانخفاض اعتباراً من اللحظة التي يبدأ فيها معدل الزيادة في الاستهلاك بالانخفاض، فتباطؤ معدل نمو المبيعات يمكن أن يقود لانخفاض مطلق في الطلبيات المقدمة إلى منتجي سلع الإنتاج (السلع الرأسمالية) .

أما النوع الثاني من الاستثمار فهو ذلك المدعو "بالمستقل"، إذ من المؤكد أن لاتكون الاستثمارات كافة نتيجة لارتفاع سابق في الاستهلاك، وإنما يوجد نوع هام من الاستثمارات التي تحصل كنتيجة لمبادرة فردية مبنية على توقع بتحقيق مستويات ربح عالية فيما لو تمّ إنتاج سلعة جديدة أو ... الخ . ندعو هذا النوع من الاستثمار بالمستقل، أي إن قرار الاستثمار في لحظة اتخاذه لم يتأثر نهائياً (أو بشكل بسيط جداً) بالتوجهات وبالنزعات السائدة في الفترة السابقة ... وغالباً ما يُشكل التقدم التقني الحاصل في مجالٍ ما عنصراً رئيساً في تحقيق هذا الاستثمار المستقل .

ومن الطبيعي أن يتمكن الاقتصاديون من تقديم حسابات وتقديرات تقريبية للنوع الأول من الاستثمار – أي المحرض – بسهولة أكبر مما لو رغبوا في حساب وتقدير النوع الثاني – أي المستقل – الذي يعتمد على الاكتشافات والاختراعات وعلى الفرص الجديدة المتاحة في عالم الأعمال، والتي غالباً ماتكون مفاجئة وغير قابلة إلى حدّ كبير للتكهن والحسبان. إلاّ أنه من الطبيعي والمنطقي أن يتأثر كلا النوعين بالمناخ الاستثماري العام القائم في الاقتصاد المدروس، الذي ينعكس على متخذ القرار بشكل

(*) باللغة الإنكليزية (Acceleration) ، ويُشتق منها مايقابل كلمة مسارع (Accelerator) ، والذي يشير إلى الاستثمار المحرض عن طريق الزيادة في الدخل التي قادت لزيادة الطلب الاستهلاكي على السلع والبضائع والخدمات المنتجة في الاقتصاد .

مباشر بغض النظر عن معدلات النمو عامة وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخل والاستهلاك على حدّ سواء .

تُعتبر جملة الأفكار التي قدمناها أعلاه بمثابة محددات للاستثمار غير قابلة للتنبؤ والتقدير والحسبان بشكل كبير جداً ، بحيث يساعد متخذ القرار الاستثماري على تحديد موقفه من مشروع معين. لذلك سنحاول في هذه الأسطر التالية أن نقدم مجموعة من المحددات القابلة – نسبياً – للتقدير والحساب ، وعلى رأسها :

1- الفائدة :

يُقدم معدل الفائدة للمستحدث الراغب بالاستثمار نوعين من المعلومات .. فإذا كان بحاجة لاقتراض رؤوس الأموال، فإن معدل الفائدة المرتفع يجعل الاستثمار أكثر غلاءً وصعوبة. وعلى العكس تماماً ، تساعد (لا بل تُحرّض) معدلات الفائدة المنخفضة على الاستثمار، فعلى سبيل المثال :

إن اقتراض مبلغ 1.000.000 وحدة نقدية لمدة 20 عاماً ، مع تخفيض معدل الفائدة من 8% إلى 7% يعني تخفيض كلفة الفائدة بما يعادل 200.000 وحدة نقدية وهو عبارة عن مبلغ لابأس به على كامل المدة (*).

أما المعلومة الثانية فهي تهم المشروعات التي لاترغب بالاقتراض من أجل استثماراتها وإنما باستخدام مدخراتها المتأتية من أرباحها السنوية المحتجزة أو غير الموزعة، وهذا يستدعي الحديث عن مفهوم "القيمة الحالية Actualisation " .

2- القيمة الحالية (10) :

لنفترض أن فرداً ما ، وعدك بتسليمك مبلغ 1000 وحدة نقدية بعد عام .... هل ستوافق على إعطائه المبلغ ذاته الآن ومن ثمّ تحصيله كما هو بعد عام ؟ بالطبع لا ، لأنك من خلال إقراض هذا المبلغ ستخسر ما يدعى بتكلفة الفرصة البديلة الضائعة.

(*) إن انخفاض الفائدة السنوية بمبلغ 10.000 وحدة نقدية ، يعني انخفاضه بقيمة 200.000 وحدة على مدى عشرين عاماً.

فلو افترضنا بأنه يمكنك إيداع المبلغ ذاته في المصرف بمعدل فائدة سنوي 5% ، فهذا يعني بأنك ستخسر هذه الفرصة (هذا المبلغ) لو قمت بإعطائه للفرد المذكور أعلاه لمدة عام .

وبغض النظر عن طبيعة العلاقة التي تربطك بهذا الفرد (قرابة، صداقة، أخوة ...الخ)، فإن الأمر يجب أن يكون واضحاً في ذهنك وإن القيمة الحقيقية للمبلغ في نهاية الفترة تختلف عنها في بدايتها. بمعنى آخر، يترتب عليك إضافة قيمة لها علاقة بمعدل الفائدة على هذا المبلغ في نهاية الفترة، أي أن القيمة ستتغير بانقضاء المدة المعنية .

وإذا قمتَ بالعملية، أي أعطيت المبلغ لهذا الفرد الذي ردّها إليك في نهاية الفترة، فإن القيمة الحالية – إذا اعتبرنا معدل الحسم 5% – يتم حسابها على الشكل التالي:

1000/1,05 = 952,40 وحدة نقدية .

وهذا ما يُرجعنا إلى المستحدث الذي يتساءل عن وجوب أن يستثمر أمواله أم لا.. لنفترض بأنه يبحث إمكانية استثمار مبلغ 100000 وحدة نقدية ، في شراء آلة، يعتقد بأنها ستقدم له ربحاً سنوياً قيمته 25000 صافي لمدة خمسة أعوام (حيث تُهتلك الآلة في نهاية العام الخامس) .

هل يعني هذا الأمر بأن الربح سيكون بعد خمسة أعوام قيمته 125000 وحدة نقدية مع تنزيل ثمنها 100000 وحدة ، سيبقى 25000 وحدة ؟ الجواب : لا ، لأنه من الضروري حساب القيمة الحالية لهذا المبلغ (الربح). ولهذا يترتب علينا أن نحسم الـ 25000 الأولى بمعدل حسم ما ، والـ 25000 الثانية بمعدل حسم مرتين (وهكذا دواليك ، وبالنسبة لمثالنا خمسة أعوام) . وتكتب المعادلة على الشكل التالي(11) :

$$V=\frac{R}{1+i}+\frac{R}{(1+i)^2}+...+\frac{R}{(1+i)^n}$$

حيث :

V= القيمة الحالية (المجهول المراد حسابه)

R= الربح المترتب سنوياً .

i= معدل الفائدة .

n= عدد السنوات .

يمكننا استناداً للمعادلة السابقة حساب القيمة الحالية للمبلغ المستثمر في شراء آلة عمرها الزمني خمسة أعوام ، على الشكل التالي :

$$V_0 = \frac{25000}{1+0,05} + \frac{25000}{(1+0,05)^2} + \frac{25000}{(1+0,05)^3} + \frac{25000}{(1+0,05)^4} + \frac{25000}{(1+0,05)^5}$$

= 109000 وحدة نقدية

وهذا يعني – مع استخدام معدل الحسم 5% – أن القيمة الحالية للمبلغ الأولي 100.000 وحدة نقدية سيكون في نهاية الفترة مساوياً لـ 109000 وحدة نقدية، بمعنى أن الاستثمار مجدياً . ولو أجرينا نفس العمليات (للمثال ذاته) ولكن معدل حسم 10% لكانت القيمة الحالية للمبلغ المذكور مساوية لـ 34700 وحدة نقدية، وهذا أقل مما أنفق في البداية لشراء الآلة، مما يستدعي عدم قيام المستثمر بهذا المشروع .

3- معدل الفائدة والاستثمار :

يقوم المستثمر بدراسة معقدة لمعدلات الفائدة المختلفة المعمول بها في الاقتصاد قبل اتخاذ القرار بالاستثمار أم بعدمه ... إذ من المعروف، توجد احتمالات وإمكانات مختلفة لتوظيف الأموال واستثمارها، وتبدأ عملية المقارنة بين الفائدة المترتبة عن شراء الأسهم والسندات وشهادات الخزينة ... الخ مع الاستثمار المراد القيام به، وكل ذلك يتمّ مع حساب القيمة الحالية للمبلغ المخصص للاستثمار بعد نهاية الفترة المحدّدة، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب (*).

وبغض النظر عن هذا كله، لاحظ الاقتصاديون (ولاسيما المستثمرون) منذ زمن بعيد أن هناك – من حيث المبدأ – علاقة عكسية واضحة وجلية بين الاستثمار من

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن الاستثمار يتحدد بمدة زمنية وكذلك العديد من الأوراق المالية باستثناء مايمكن بيعه عندما يكون ذلك مناسباً . وكذلك يجب لفت النظر إلى درجة المخاطرة التي تختلف من استثمار إلى آخر ومن توظيف إلى آخر ... الخ وكل هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمناخ الاقتصادي العام الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً وبدرجة متفاوتة على كل نوع من هذه الأنواع .

جهة ومعدل الفائدة المعمول به في السوق من جهة أخرى، كما هو موضّح في الشـــــــكل رقم (5-4)

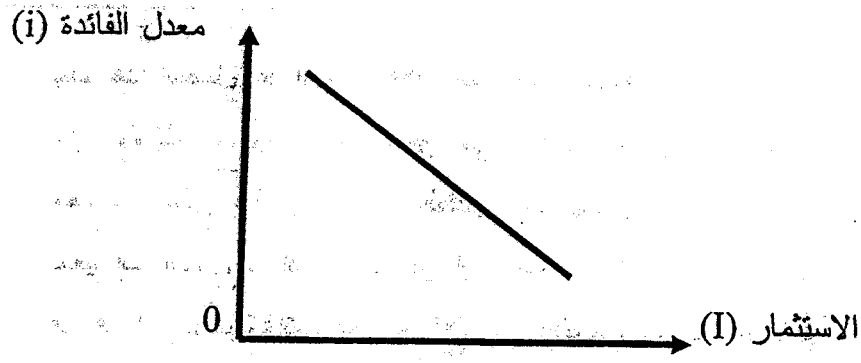

الشكل رقم (5-4)
العلاقة العكسية بين الاستثمار
ومعدل الفائدة

يوضّح الشكل السابق أن ارتفاع معدل الفائدة يقود إلى تقليص الإنفاق الاستثماري، والعكس صحيح... وهذا منطقي، لأن علاوة على موضوع القيمة الحالية الموضح أعلاه، إذ يحاول المستثمر أصلاً منذ البداية أن يقارن معدل الفائدة الجاري في السوق (i) مع ما يُدعى بالكفاءة الحدية لرأس المال (r) ، أي المبلغ الذي يحصل عليه المستثمر في نهاية كل عام نتيجة استثماره لوحدة نقدية واحدة .

لهذا ركّز الاقتصاديون ، في محاولة لإقناع المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه، على المقارنة بين (i) و (r) ، كما يلي :

- إذا كانت $i > r$: فلاننصح بالاستثمار ، ويكفي أن نودع المبلغ في المصرف لنحصل على عائد أو مردود أكبر مما نحصل فيما لو استثمرنا المبلغ في مشروع ما .
- إذا كانت $i < r$:ننصح بالاستثمار لأن المردود المترتب أكبر من معدل الفائدة .
- إذا كانت $i = r$: يدعو الاقتصاديون هذه الحالة بالشرط الحدّي للاستثمار .

الوحدة الدراسية الخامسة

الاستهلاك الكلي

تمهيـــــد :

لقد درجت العادة في كتب الاقتصاد الكلّي أن تتمّ دراسة الاستهلاك الكلي في البداية ، على اعتبار أنه يُشكّل المكوّن الأول من معادلة الطلب الكلي في الاقتصاد، ويأتي بعده الاستثمار الكلي كونه المكون الثاني (*). ولكننا تقصدنا هذا التعديل نظراً لأهمية تبيان العلاقة بين الاستثمار والادخار، فتساويهما هو الشرط الحدي للتوازن الاقتصادي الكلي، أي للمساواة بين الدخل الكلي (Y) والإنتاج الكلي (Q) والإنفاق الكلي (D) كما لاحظنا سابقاً .

ويُعتبر القطاع العائلي – من وجهات نظر متعددة ومتنوعة – من أهم القطاعات في الاقتصاد ، والذي يُقصد فيه العائلات والأفراد الذين يتسلمون الدخول (عوائد عناصر الإنتاج) والتحويلات القادمة إليهم من جهات مختلفة (1) . كما يمكن اعتبارهم بمثابة الوحدات التي تقوم بعملية الاستهلاك، أو حتى المشترين لسلع الاستهلاك والمدخرين... ويوضح الشكل التالي (1-5) هذا الموضوع، علماً بأن الأرقام هي افتراضية لاقتصاد مفترض في سنة ما .

كما ينقسم الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي إلى ثلاثة أقسام (2) ، هي :

- الإنفاق على السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، كالغذاء واللباس وغيرها.
- الإنفاق على الخدمات ، مثل : الإيجار، أجر الأطباء والمحامين وحضور المسرح والسينما والنقل العام ... الخ .

(*) للتذكير ، نكتب معادلة الطلب الكلي : $D = C + I + G + (X-M)$ حيث : D= الطلب الكلي في الاقتصاد ، C= الاستهلاك الكلي، I= الاستثمار الكلي ، G= الإنفاق الحكومي، X= الصادرات ، M= الواردات

الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل : التجهيزات المنزلية، السيارات ... الخ

الدخل القابل للإنفاق ١١٨١ مليون | ناقص الضرائب على الدخل دخل الأفراد 194 مليون | الإجمالي للقطاع(أو التصرفي) العائلي 1375 مليون

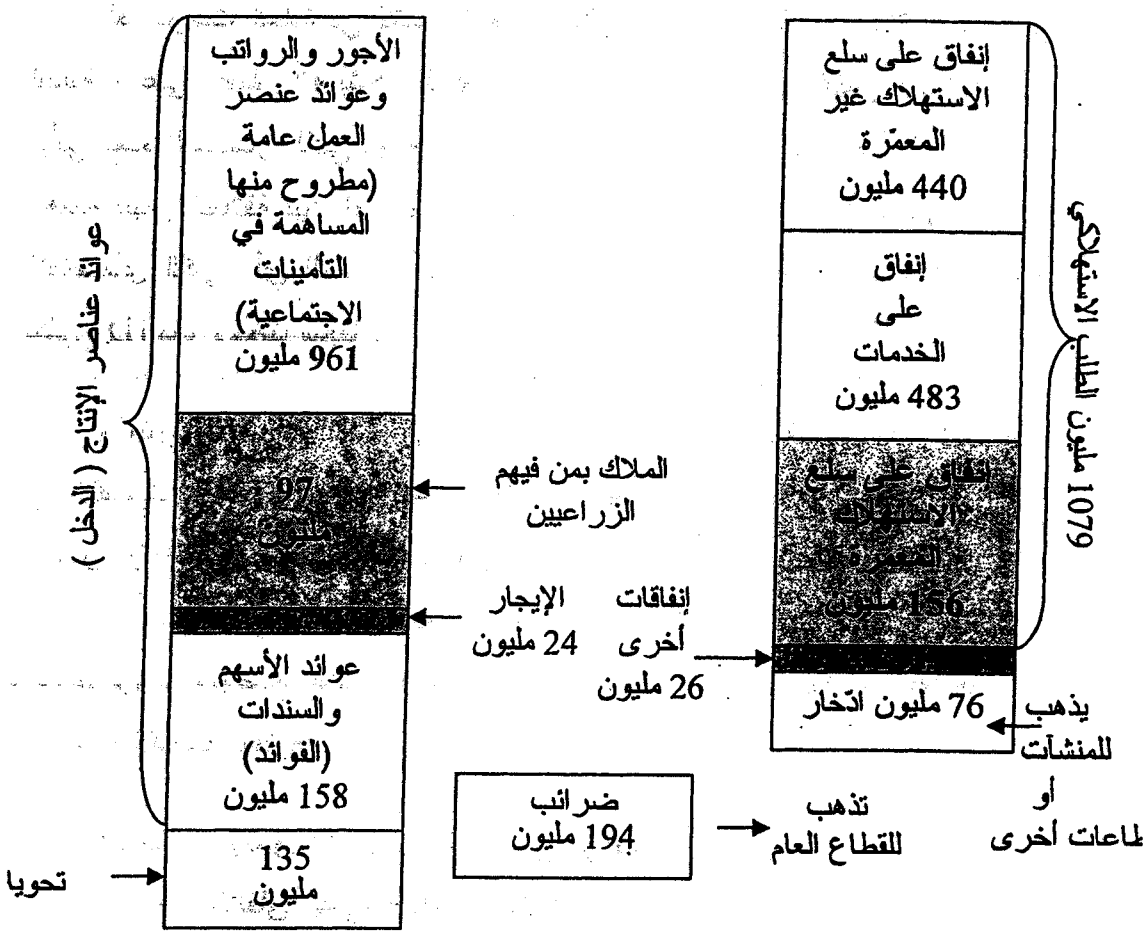

الشكل رقم (1-5)

قطاع الاستهلاك لبلد مفترض في سنة ما

(الأرقام افتراضية)

الوحدة الدراسية الخامسة

الاستهلاك الكلي

أولاً – العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي والاستهلاك :

في الحقيقة، توجد علاقة وثيقة بين الاستهلاك ، من جهة وبين تدفق الناتج القومي الإجمالي من جهة أخرى...ويمكننا عبر الأفكار التالية تأكيد وجود وصحة هذه العلاقة(3) :

1- يُشكل الإنفاق الاستهلاكي الشريحة الأكثر أهمية من الشرائح المكونة للناتج القومي الإجمالي... إذ من المعروف بأن هذا النوع من الإنفاق يقارب ثلثي إجمالي الإنفاق الكلي في الاقتصاد .

2- يُعتبر الإنفاق الاستهلاكي – علاوة عن كونه الأكثر أهمية – بمثابة الإنفاق الأكثر استقراراً بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من الإنفاقات، فحتى لو حصل انهيار اقتصادي ما فإن حداً أدنى من الإنفاق الاستهلاكي لايمكن النزول عنه، وذلك بسبب ضرورة استهلاك المواد والسلع والخدمات الضرورية لاستمرار حياة الإنسان .

3- ويجب لفت الانتباه أنه على الرغم من أهمية الإنفاق (الطلب) الاستهلاكي، إلاّ أنه لايمكن له أن يشتري كامل الناتج القومي الإجمالي... وذلك بسبب وجود الادخار الذي يذهب لتمويل أنواع أخرى من الإنفاقات كمكونات هامة من إجمالي الإنفاق أو الطلب الكلي في الاقتصاد .

4- وأهم من كل ما سبق هو أن الإنفاق الاستهلاكي يبقى يمثل المتغير التابع الذي يتأثر تأثيراً مباشراً بالدخل الكلي (المتغير المستقل)، والذي يُشكل الوجه الآخر للعملة، حيث يعتبر الناتج القومي الإجمالي الوجه الأول لها ... وسنرى ذلك بالفقرات التالية بشيء من التفصيل .

ثانياً – الاستهلاك الكلّي :

في البداية، يتوجب علينا تقديم ما المقصود بالاستهلاك (أي تعريفه) لنتمكن من التطرق إلى أنواعه المختلفة (أي الأنواع المختلفة للسلع الاستهلاكية)، ولننتقل بعد ذلك إلى توضيح الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الفرد وتعميمه على مستوى القطاع العائلي (المستهلكين) بالكامل .. كما سنتحدث عن تابع أو دالة الاستهلاك والعلاقة التي تجمعه مع الدخل رياضياً أيضاً .

1- تعريف الاستهلاك :

عرّف الاقتصاديون الاستهلاك بتعابير مختلفة، إلاّ أن المفهوم بقي واحداً، وهاهما هيلبرونر (Heilbroner) وكذلك ثورو (Thurow) يقدّمان التعريف التالي : "الاستهلاك هو الاستعمال النهائي للسلع وللخدمات لإشباع حاجة ملحة، أو هو ما يفني السلعة في المرحلة الأخيرة "(4) . ويمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من سلع الاستهلاك

- سلع الاستهلاك الجاري (كالغذاء والشراب ... الخ) .
- سلع الاستهلاك شبه أو نصف المعمرة (كالملابس والأحذية...الخ).
- سلع الاستهلاك المعمرة (التجهيزات الكهربائية المنزلية ..الخ) .

بالنظر إلى هذه الأنواع المختلفة، يمكننا أن نستنتج أنه ليس بالضرورة أن تفنى السلعة في لحظة شرائها أو استهلاكها مباشرة، وإنما قد تمتد عملية الاستهلاك هذه لفترة زمنية تطول أو تقصر حسب طبيعة السلعة وحسب الحاجة إليها. كما تجدر الإشارة إلى وجود سلع معمرة يمكننا اعتبارها سلعاً استهلاكية فيما لو تمّ اقتناؤها من قبل الفرد المستهلك لأغراضه الشخصية، وتعتبر هي ذاتها استثمارية (إنتاجية) فيما لو تمّ اقتناؤها بهدف وضعها في مكان العمل واستخدامها استخداماً منتجاً نفعياً .

2- ما المقصود بالإنفاق الاستهلاكي ؟

يقصد بالإنفاق الاستهلاكي مجموع ما يخصصه الفرد من دخله لشراء الأنواع المختلفة من السلع الاستهلاكية المذكورة أعلاه ، وذلك لإشباع حاجاته المتنوعة.. هذا يعني أنه على مستوى الفرد ، يُشكل الإنفاق الاستهلاكي جزءاً من دخل الفرد المتحقق

خلال فترة زمنية معينة، بينما يذهب ما تبقى من الدخل إلى الادخار . وبالتالي يصبح الإنفاق الاستهلاكي عبارة عن المبالغ التي يدفعها الفرد ثمناً للسلع وللخدمات التي يرغب في اقتنائها .

وعلى الصعيد الكلي، يمكننا سحب هذا الإنفاق الاستهلاكي للفرد على المستوى الكلي(ماكرو)، أي إلى مستوى مجموع إنفاق الأفراد (أو القطاع العائلي) على السلع والخدمات، فنحصل على الإنفاق الاستهلاكي الكلي (أي الاستهلاك الكلي في الإقتصاد) الذي نرمز له بالرمز (C) . ومن جهة أخرى ، إذا رمزنا لما يتبقى من دخل الأفراد في حوزتهم بعد إتمام إنفاقهم الاستهلاكي أي الادخار بالرمز (S) ، فيمكننا القول إن مجموع دخل أفراد الوطن بالكامل (Y) يساوي :

$$Y = C + S$$

يمكننا ببساطة أن نستنتج أن هناك علاقة ما بين الدخل من جهة ، وكل من الاستهلاك والادخار من جهة أخرى. وقد كان اللورد جون مينرد كينز من أهم الاقتصاديين الذين عملوا على دراسة ومناقشة طبيعة هذه العلاقة – لاسيما في كتابه الشهير : النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود – حيث توصل لاكتشاف أن هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، بمعنى أنه لو زاد الدخل (الذي يمثل المتغير المستقل) فسيزداد الاستهلاك (الذي يمثل المتغير التابع) (5) .

ولقد لاحظ كينز أيضاً أن نسبة الزيادة في الاستهلاك هي أقل من نسبتها في الدخل، وهذا ما سنتطرق إليه في الفقرة التالية من خلال دراسة دالة أو تابع الاستهلاك رياضياً .. كما قام كينز وغيره من الاقتصاديين بدراسة العناصر التي تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي عامة، وقسّموها إلى قسمين اثنين (6) .

أ ــ الدخل ، أي مجموع المبالغ التي يستلمها الفرد – أو مجموع الأفراد – ويستطيع التصرف بها خلال فترة معينة .

ب ــ عوامل أخرى غير الدخل، وتنقسم إلى قسمين :

- عوامل نفسية، لها علاقة بالتقليد والمحاكاة والاحتياط والاعتزاز والبخل و..الخ

- عوامل موضوعية ، لها علاقة بطريقة وعدالة توزيع الدخل والتسويق وحجم المخزون وسعر الفائدة المعمول به في السوق وحجم ثروة الفرد..الخ .

ثالثاً – دالة (أو تابع) الاستهلاك :

تشيـــر كلمة دالة (أو تابع) إلى وجود علاقة بين الاستهـــلاك من جهة ، والعامل أو العوامل التي تحدّده أو تؤثر فيه . ولو اعتبرنا الدخل هو ذلك العامل لحصلنا على الدالة أو التابع التالي :

$$C = F(Y)$$

حيث :

C– الاستهلاك .

F– تابع .

Y– الدخل .

بمعنى أن الاستهلاك يتبع الدخل، فالأول هو المتغير التابع والثاني هو المتغير المستقل، وبناءً على مالاحظه كينز وغيره فإن طبيعة العلاقة بينهما هي طردية، أي يزداد الاستهلاك بزيادة الدخل، والعكس صحيح، ولكن ليس بالنسبة ذاتها .

ومن أجل معرفة هذه النسبة، قدّم كينز شرحاً مفصلاً لما أسماه بالميل الحدّي أو النزعة الحدية للاستهلاك، ورمز لها بـــ (c) صغيرة الحجم . والمقصود بها ، حجم الزيادة المتحققة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة إضافية، وقام بسحب هذه الفكرة على مستوى الاقتصاد الكلي عن طريق أخذ متوسط النزعات الحدّية للاستهلاك لكافة أفراد الوطن ، عن طريق تقسيم الدخول إلى شرائح ومستويات متعددة .

ومن الطبيعي أن يتوصل إلى أن الميل الحدي للاستهلاك يقارب الواحد صحيح عند أصحاب الدخول المنخفضة، بمعنى أن زيادة الدخل ستذهب بالكامل للإنفاق الاستهلاكي، ويتناقص هذا الميل أو هذه النزعة الحدية للاستهلاك كلما ارتفعت مستويات الدخول المدروسة. وقبل أن ننتقل إلى شكل المعادلة الجديد، لفت انتباهنا إلى وجود (C_a) أي الاستهلاك عند الدخل صفر ، إذ من الطبيعي أن يقوم الأفراد – حتى

في حال عدم وجود دخل لهم – باستهلاك ما هو ضروري لاستمرارهم في الحياة .

لذا تتشكل المعادلة الخاصة بالاستهلاك الكلي على الشكل التالي :

$$C = Ca + c\,(Y)$$

حيث :

C – الاستهلاك الكلّي .

Ca – الاستهلاك عند الدخل صفر .

c – النزعة أو الميل الحدي للاستهلاك، وهي قيمة تتراوح بين الصفر والواحد،

أي $0 < c < 1$.

Y– الدخل .

ويجب لفت الانتباه إلى الملاحظة التالية قبل الانتقال إلى الرسم البياني الذي يشرح المعادلة السابقة ويبين شكل وطبيعة منحنى الاستهلاك، إذا كانت (c) .

تشير إلى الجزء الذي أنفق من الدخل على الاستهلاك، فالجزء المتبقي (s) يشير إلى القسم المتبقي من الدخل أي الادخار ... وبالتالي، فإن (s) هي الميل الحدي للادخار .

وطالما أن (c) هي قيمة تتراوح بين الصفر والواحد ، فإن (s) هي القيمة التي تكملها إلى الواحد ، بمعنى أن :

$$c+s=1 \Rightarrow 1-c=s$$

أي الميل الحدي للاستهلاك زائد الميل الحدي للادخار يساوي الواحد صحيح الذي يمثل الزيادة الحاصلة بالدخل بوحدة واحدة إضافية فقط .

ويمكننا أن نضيف إلى ذلك بعض المفاهيم الهامة بالنسبة إلى هذا الموضوع مثل:

- الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{c}{Y}$ وهو نسبة الاستهلاك إلى الدخل .

- الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta c}{\Delta Y}$ أي التغيّر في الاستهلاك على التغيّر في الدخل
- الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta s}{\Delta Y}$ أي التغيّر في الادخار على التغيّر في الدخل .

رابعاً – الرسم البياني لدالة الاستهلاك :

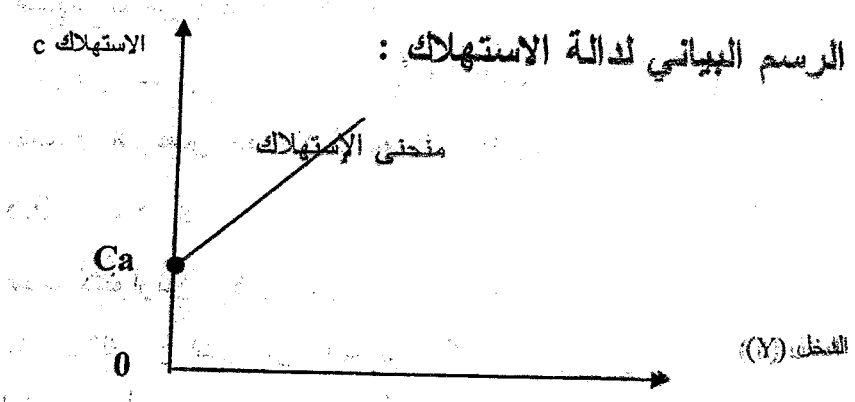

الشكل رقم (9)

ليكن لدينا المحور الأفقي الذي يشير إلى الدخل (Y) ، والمحور الشاقولي الذي يشير إلى الاستهلاك (C) ، ويبدأ هذا المنحني من النقطة (Ca) أي الاستهلاك عند الدخل صفر، وبعد ذلك يأخذ شكلاً يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين : الدخل (متغير مستقل) والاستهلاك (متغير تابع)، وتتحدّد درجة ميل المنحنى بقيمة c) (النزعة الحدّية للاستهلاك كما هو موضّح في الشكل (9) .

ولو أردنا – بالمقابل – رسم منحنى الادخار ، فإنه يأخذ الشكل التالي، (الشكل 10) :

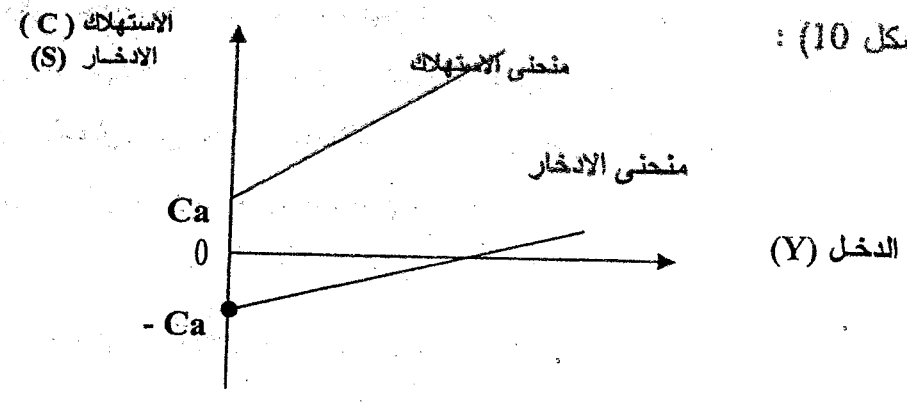

الشكل رقم (10)

نسجّل الملاحظات التالية :

1- يبدأ منحنى الادخار من النقطة (Ca –) المقابلة لـ (Ca) الاستهلاك عند الدخل صفر، بمعنى أن هناك ادخاراً سالباً، أي أنفق الأفراد (أو الاقتصاد) على استهلاكهم من إدخاراتهم السابقة .

2- يمكن في حالة واحدة أن يكون منحنى الادخار موازياً لمنحنى الاستهلاك عندما تتساوى النزعتان الحديّتان للاستهلاك وللادخار، أي عندما :

$$s = c = 0.5$$

3- عندما لايتوازنان، يكون ميلهما متعاكساً بحكم أن النزعة الحدية الأولى – ولتكن للاستهلاك – أكبر من النصف (0.5) ، وبالتالي تكون الثانية – ولتكن للادخار– أصغر من النصف ، أي عندما على سبيل المثال :

$$c = 0.8 \Rightarrow$$
$$s = 1 - 0.8 = 0.2$$

وباختصار شديد ، يمكننا ملاحظة أن العلاقة طردية بين (C و Y) وكذلك بين (S و Y) ، وأن الاستهلاك ينقسم إلى قسمين : الأول لايعتمد على الدخل (Ca) ، والثاني يعتمد على الدخل (c Y) .

وفي الختام ، يمكن التوسع حقيقة في جملة من الموضوعات الخاصة بتطوير العلاقة بين الاستهلاك والدخل، مثل دراسة أثر توزيع الدخل على تابع الاستهلاك ، وكذلك أثر الأسعار على تابع الاستهلاك ، وحتى أثر العوامل الأخرى غير الدخل على هذا التابع ... الخ ، ولكن ليس من داعٍ لهذا في مقررنا . ولكن لابدّ من تبيان ما المقصود بالضارب في الأسطر القادمة .

خامساً – الضارب البسيط :

تقوم دراسة الضارب البسيط (*) في البداية على توضيح حالة التوازن بين

(*) توجد أنواع أخرى من الضارب تحمل تسميات متعددة ومتنوعة، منها : الضارب المركب والضارب الأعلى وضارب التجارة الخارجية ... الخ ، لامجال لذكرها هنا .

العرض والطلب الكليين، استناداً إلى الشرط الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي السابق الذكر، وهو:

$$Y = D = C + I$$

حيث :

Y- الناتج الكلّي .

D- الطلب الكلّي .

C- الاستهلاك الكلّي .

I- الاستثمار الكلّي .

ومن المعروف لدينا أن تابع الاستهلاك الكلّي يأخذ الشكل التالي :

$$C = Ca + c\,Y$$

فلو بدلنا بقيمة C في المعادلة :

$$Y = C + I = Ca + c\,Y + I$$

يمكننا من هذه المعادلة أن نستنتج ما يلي :

$$Y = \frac{1}{1-c}(C_a + I)$$

هذا يعني أن الناتج أو الدخل الكلّي الحقيقي في الاقتصاد (Y) يمكن تحديده بالاستناد إلى (c) الميل الحدي للاستهلاك ، وكذلك (Ca) الاستهلاك عند الدخل صفر أو (I) الاستثمار المستقل عن الدخل .

ولو افترضنا أنه لسبب ما ، حصل تغيّر باتجاه الزيادة لـــ (I) ، فسيترتب زيادة في الدخل (Y) تتوقف قيمها على قيمة (c) الميل الحدي للاستهلاك الذي هو عبارة عن قيمة تتراوح بين الصفر والواحد (لنفترض بأنها 0.8) ، لتصبح المعادلة الأخيرة على الشكل التالي :

$$Y + \Delta Y = \left(\frac{1}{1-c}\right)(C_a + I + \Delta I)$$

ولو طرحنا من هذه المعادلة الأخيرة السابقة ، فيصبح لدينا :

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-c}\right)\Delta I$$

فلو كانت $\Delta I = 20$ ، فهذا يعني أن ΔY تساوي :

$$\Delta Y = \left(\frac{1}{1-0.8}\right)\times 20 = 5\times 20 = 100$$

أي أن الزيادة الحاصلة في الدخل نتيجة الزيادة المستقلة الحاصلة في الاستثمار كانت أكبر بخمسة أمثال، وهذا ما يدعى بضارب الاستثمار البسيط . ويبقى لدينا الملاحظة التالية : طالما أن $1-c = s$ ، فهذا يعني أن الضارب البسيط الذي يأخذ شكل $\left(\frac{1}{1-c}\right)$ ، يمكن أن يأخذ الشكل التالي : $\left(\frac{1}{s}\right)$.

ومن المعروف أخيراً أن الميل الحدي للاستهلاك (c) عند أصحاب شرائح الدخل المنخفضة هو أعلى ما يمكن وقد يكون مساوياً للواحد الصحيح ، أي : كل زيادة في الدخل بقيمة وحدة واحدة إضافية تذهب بالكامل للإنفاق الاستهلاكي، ممّا يؤدّي لأن يكون الضارب البسيط في أعلى درجاته، وبالتالي فالتأثير بالزيادة للدخل تكون في أعلى درجاتها .

الوحدة الدراسية السادسة

الدولة والإنفاق العام

تمهيـــــد :

عندما ندخل الدولة في معادلة الطلب الكلي في الاقتصاد ، هذا يعني أننا أصبحنا في اقتصاد مغلق (كما كانت عليه الحال في الفصول السابقة)، ولكن مع تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي ... أي : أننا سنتعامل معها على أنها تمثل قطاعاً اقتصاديا فاعلاً في النشاط الاقتصادي .

وتتمثل فاعلية الدولة في هذا الأخير باتجاهين اثنين :

الأول : يتعلق بجانب الإيرادات التي تحققها من خلال الأنواع المختلفة من الضرائب (مباشرة وغير مباشرة ... الخ) والرسوم الجمركية والغرامات وغيرها .

الثاني : يتعلق بجانب الإنفاق الذي تقوم به بشقيه الجاري والاستثماري ، والذي يُدعى بالإنفاق العام .

وقد جرت العادة – بهدف تبسيط التحليل – أن يُؤخذ هذا الجانب الثاني في معادلة الطلب الكلي ، لتصبح على الشكل التالي :

$$D = C + I + G$$

حيث :

D = الطلب الكلي في الاقتصاد

C = الاستهلاك الكلي في الاقتصاد

I = الاستثمار الكلي في الإقتصاد

G = الإنفاق العام (أو الحكومي) في الاقتصاد

الوحدة الدراسية السادسة

الدولة والإنفاق العام

أولاً – لمحة موجزة تاريخية :

ضمن هذا المنطق ، سنقوم الآن بدراسة هذا المكون الثالث من معادلة الطلب الكلّي ... إلاّ أنه يتوجّب علينا التذكير بأن المدرسة الكلاسيكية كانت تطالب بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، أو أن يقتصر دورها على تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الوطن من العدو الخارجي ، وأن تمتلك موازنة (إيرادات – نفقات) صغيرة ومتوازنة ، وأن تهتم في موضوع حماية القوانين الناظمة لاقتصاد السوق .

وعندما جاءت المدرسة النيوكلاسيكية في نهاية القرن التاسع عشر، ونقلت التحليل من مستوى الإنتاج (بحسب المدرسة الكلاسيكية) إلى مستوى التوزيع ، طالب أصحابها بتدخل الدولة لأنها الأفضل (لا بل الأقدر والأقوى) على مستوى تحقيق أعلى درجة من العدالة في توزيع الدخل المتحقق في الاقتصاد . ذلك لأنه برأي مؤسسي هذه المدرسة، أن الحرية الشخصية والملكية الفردية والمبادرة والمنافسة التامة وسعي الأفراد وراء تحقيق مصالحهم الخاصـــــــــــــــــة (الأرباح) ، كل ذلك هو جيد على مستوى تحقيق الإنتاج . أما على مستوى توزيع الدخل ، فهذه الحرية ستؤدي إلى سوء في توزيع الدخل ، أي ضرب العدالة الاجتماعية بعرض الحائط .

ومن هنا ، واستناداً إلى تعليمات هذه المدرسة الجديدة ، بدأت الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية منذ بداية القرن العشرين ، وإن كان ذلك بدرجات بسيطة إلاّ أنها مضطردة وبارتفاع مستمر نتيجة تعقّد الحياة الاقتصـــادية وتنوع وتشابك أنشطتها المختلفة(1) .

مع نهاية الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) ، كان لا بدّ من أن تزداد حدّة هذا التدخل لصالح إخراج الاقتصاد الأمريكي – حيث ظهرت الأزمة –

والاقتصاد العالمي من حالة الكساد الاقتصادي القاتل الذي عمَّ العالم . فكانت سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت" المدعوة بـ (New Deal) بمثابة إعلان هام عن بدء تدخل الدولة في رسم معالم السياسة الاقتصادية بشكل رسمي .

ضمن هذه الأجواء ، قدم اللورد "جون مينرد كينز" مساهمته العظيمة ، التي قلبت معايير وأسس الاقتصاد التقليدي الكلاسيكي رأساً على عقب – المنشورة في كتابه الشهير : " النظرية العامة في الاستخدام والفائدة و النقود عام 1936– فجعل من الدولة قطاعاً فاعلاً في الاقتصاد وألغى حيادية النقد ونقل التحليل الاقتصادي أولاً من حيز العرض (الإنتاج) إلى حيز الطلب (الإنفاق) وثانياً من مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي (المنشأة أو الوحدة الإنتاجية أو الاستهلاكية) إلى مستوى التحليل الاقتصادي الكلي (أي المجاميع الكلية في الاقتصاد) .

وكنتيجة منطقية لهذا الأمر، لعبت الدولة – منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – دوراً محدداً في النشاط الاقتصادي ، من خلال احتلالها لموقع متقدم بالقياس مع القطاعات الأخرى . فكانت – في أغلب الأحيان – متدخلة في النشاط الإنتاجي وكذلك الاستهلاكي وفي عملية توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، لابل عملت على تحقيق ما يُدعى بدولة الرفاه الاجتماعي (Welfare state) في تلك البلدان محققة نجاحات باهرة ، لا سيما في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي .

ومنذ منتصف عقد السبعينيات ، وبعد انتهاء العمل بمقررات مؤتمر بريتون وودز 1944 ، الذي نظم العلاقات النقدية الدولية على مبدأ أسعار الصرف الثابتة ، وجعل من الدولار الأمريكي عملة العملات واندلاع أزمة النفط أثناء حرب تشرين 1973، ودخول الاقتصادات العالمية في حالة من الركود التضخمي (Stagflation) ... الخ ، كان الهجوم النيونيوكلاسيكي عنيفاً على المنطق الكينزي عامة في معالجة الأزمات الاقتصادية ، وعلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص .

وتكلّل نجاح هذا الهجوم المعاكس الليبرالي الجديد بوصول رونالد ريغان في العام 1980 إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعده بقليل وصول

مارغريت تاتشر إلى السلطة في بريطانيا ، اللذان قاما بتطبيق حرفي لتعليمات الاقتصاديين الليبراليين الجدد ، نذكر أهمهم :

- آرثر لافر من جامعة جنوب كاليفورنيا (South California) ، الذي أعاد التحليل الاقتصادي إلى جانب العرض (Supply Side) .
- ميلتون فريدمان من جامعة شيكاغو (Chicago University) ، الذي أعاد للنقد حياديته في الاقتصاد .

ومنذ ذلك التاريخ ، سجّلت الليبرالية الجديدة – ولا تزال – انتصاراً تلو الانتصار على المستوى الاقتصادي العالمي ، لا سيما بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية مع نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ، ليدخل العالم في زمن العولمة ... زمن انتصار الرأسمالية العالمية الساحق .

في الفترة الأخيرة من القرن العشرين ومع بداية القرن الحالي ، بدأنا نلحظ تشكل بذور أفكار مدارس أو تيارات معادية لهكذا نوع من الرأسمالية المعولمة لكنها لا تزال في مرحلة التشكل والإعداد ، ولم تتمكن بعد من شن الهجوم المعاكس المنتظر حتى اللحظة (2) ... ولا نرى داعٍ من الحديث عنها في هذا الكتاب .

ثانياً – مفهوم الإنفاق العام :

اعتباراً من اللحظة التي بات من الضروري على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية ، توجب التعامل معها كقطاع اقتصادي ناشط قائم بذاته ومؤثر في مختلف أوجه المناشط الاقتصادية . ومن هنا ، احتلت " الموازنة العامة " الخاصة بالدولة موقعاً متقدماً وهاماً في التأثير في الفعالية الاقتصادية ، وانقسمت – كما هو معروف – إلى قسمين رئيسيين اثنين :

الأول : وله علاقة بالإيرادات العامة التي تتأتى في العادة من الضرائب بأنواعها المختلفة (المباشرة وغير المباشرة ...الخ) ومن الرسوم والغرامات ...

الثاني : وله علاقة بالنفقات العامة التي تنقسم بدورها إلى شقين :

الأول ، وله علاقة بالإنفاق الجاري الحكومي (العام) .

الثاني ، وله علاقة بالإنفاق الاستثماري الحكومي (العام) .

في هذه الفقرة ، سنتوقف عند مفهوم الإنفاق العام (الحكومي) طالما أننا بصدد دراسة مكونات الطلب (الإنفاق) الكلي في الاقتصاد ، حيث يمثل هذا الإنفاق الحكومي (الذي نرمز له بالرمز G) المكون الثالث من هذه المعادلة . " الإنفاق العام الحكومي هو مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامة (3)..." ويمكننا ملاحظة أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية في هذا التعريف :

1- وجود مبلغ من المال ، يمثل الإنفاق بمعنى أنه يُشكّل جزءاً من الطلب الكلي في الاقتصاد .

2- يخرج من خزانة الدولة ، بمعنى أن القطاع الذي يساهم في هذا الجزء من الطلب الكلي في الاقتصاد هو القطاع الحكومي .

3- الهدف هو إشباع الحاجات العامة ، التي تختلف حُكماً عن الحاجات الخاصة التي يشبعها الأفراد أنفسهم . بينما تقوم الدولة بتوفير سبل إشباع الحاجات العامة ، مثالنا في ذلك : المرافق العامة – الطرق– الجسور – شبكة الخطوط الحديدية – النقل عامة – الأمور الصحية العامة–البيئة ...الخ .

ومع تقدم الزمن وتسارع المتغيرات الدولية ، تطور وازداد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتنوع وتشعّب كثيراً ، لا سيما عندما دعت الحاجة لإيجاد حلول لمشكلات اقتصادية مرضية خطيرة كالتضخم والبطالة وإخراج الاقتصاد من حالات الركود والكساد... وهنا لا يمكن نكران الدور الذي لعبته النظرية الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية في هذا الصدد (4).

وهكذا، بدأت الدولة ترسم معالم السياسة الاقتصادية في البلاد وتسهر على تنفيذها وتطبيقها التطبيق الجيد من أجل نجاحها ... وتحاول دائماً من خلال ما يُدعى : بالسياسة المالية (Fiscal Policy) (*)أولاً والسياسة النقدية (Monetary Policy)

(*) وهناك من يطلق عليها اسم السياسة الموازنية (Budgetary Policy) ، نظراً لارتباطها الوثيق بالموازنة العامة للحكومة ، التي يتم من خلالها تحديد الإيرادات ومصادرها من جهة ، والنفقات ومقصدها بشقيها الجاري والاستثماري من جهة أخرى .

السياسة المالية (Fiscal Policy): هي السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة و النفقات العامة و الدين العام لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية .

... تابـــــــــــع

ثانياً ، أي كل ما يتعلق بالطلب على النقود وعرضها من خلال أدواتها الرئيسية (M الكتلة النقدية بأقسامها المختلفة ، و i معدل الفائدة ...الخ) وذلك من خلال جهاز مصرفي قادر على إنجاح هذه السياسة ، يحاول تطبيق هذه السياسة الاقتصادية بنجاح.

في الحقيقة ، يظهر الإنفاق العام في موازنة الدولة العامة ، التي يتم تمثيلها في جدول يظهر الإيرادات والنفقات المحددة لسنة مالية قادمة ... وينقسم الإنفاق الحكومي بدوره إلى قسمين اثنين :

- إنفاق جاري ، أي متكرر ويشبه الاستهلاك في القطاع العائلي، كالأجور والرواتب و...الخ .
- إنفاق استثماري ، أي إنمائي ويشبه الاستثمار الخاص أو تكوين رأس المال الخاص، كالمساهمة في المشروعات الإنتاجية وبناء الطرق والجسور ...الخ .

ومن المعروف أن الحكومة مطالبة دائماً بتحقيق التوازن في الموازنة ، أي: التوازن بين الإيرادات من جهة ، والنفقات من جهة اخرى ... ومن الملاحظ ، أيضاً أن غالبية الدول الفقيرة أو السائرة في طريق النمو تعاني بشكل مستمر – وفي بعض الأحيان بشكل مزمن – من عجز الموازنة ، أي أن انفاقاتها أكبر من إيراداتها بحكم فقرها ونقص رؤوس الأموال ، وبالتالي انخفاض إيراداتها ، علاوة على سوء التحصيل للإيرادات وسوء الإنفاق (أي الهدر والتبذير) من قبل القائمين على القرار الاقتصادي في الدولة .

ثالثاً – العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي :

من الطبيعي أن تعترض عملية الإنفاق جملة من العوامل التي تؤثرفيها ، وهي حقيقة كثيرة ومتنوعة ... وسوف لن نتطرق إلى تلك التي لها علاقة بمعدلات النمو السكانية مثلاً أو معدلات النمو الاقتصادية ذاتها ولا حتى بموضوعات الهجرة من

السياسة النقدية (Monetary Policy): هي السياسة ذات العلاقة بالنقود و بالجهاز المصرفي ، و التي تؤثر على عرض النقود بهدف التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال منها في الإقتصاد .

الريف إلى المدينة ولا بحالات الحروب والمجاعات والأوبئة الطارئة ، وإنما سنقتصر على تلك التي لها علاقة مباشرة بالشأن الاقتصادي فقط ، ونذكر منها (5).

1- قدرة الدولة في تحصيل الإيرادات الضريبية :

تقوم الدولة باقتطاع مبلغ من المال بشكل إلزامي من الأفراد ومن الشركات يُدعى الضريبة ، ويدخل إلى خزانتها دون مقابل محدد ومباشر وإنما لتحقيق الأهداف العامة في الاقتصاد. وتنقسم الضريبة إلى أنواع مختلفة ، فمنها المباشر على الدخل (دخل الأفراد ودخل الشركات) ومنها المباشر على أرباح قطاع الإنتاج ، ومنها غير المباشر كالضريبة على الاستهلاك ...الخ .

يمكن أن نفهم من ذلك أن قيمة التحصيلات الضريبية هي تابعة لغنى الاقتصاد عامة ، أي لقدراته الإنتاجية ، ولمستوى دخل المواطنين أيضا ، ويُضاف إلى ذلك كل ماله علاقة بالهرم السكاني (التركيبة السكانية) – أي شكل توزيع الشرائح السكانية العمرية – وبحجم التعامل مع العالم الخارجي (أي التجارة الخارجية المنظورة وغير المنظورة) علاوة على حركة رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد الوطني .

2- قدرة الدولة على الاقتراض :

من الطبيعي أن يلعب موضوع الاقتراض دوراً هاماً في تحديد قدرة الدولة الحالية ، وينقسم هذا الموضوع إلى قسمين اثنين :

– الاقتراض الداخلي ، وغالباً ما يكون على شكل سندات حكومية مثلاً ، أي: أن تقترض الحكومة من مواطنيها بمعنى أن تحصل على السيولة النقدية التي هي بحاجة ماسة لها من داخل الاقتصاد الوطني.

– الاقتراض الخارجي ، أي أن تحصل على قروض إما من دول أجنبية أو من منظمات ومؤسسات مالية نقدية أجنبية ...ويتوقف حجم المبالغ المقترضة على الملاءة الاقتصادية لهذا البلد وعلى سمعته الدولية وكذلك على الاستقرار السياسي الذي يعيش به .

3- شكل ودرجة النشاط الاقتصادي (المستوى التنموي) :

من المنطقي أن تتمكن الدولة التي تتمتع بمستوى تنموي جيد من الحصول على قروض داخلية أو خارجية بسهولة وبسرعة أكبر من تلك التي تعاني اقتصادياً ولا تزال في أدنى درجة من درجات النمو الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، يلعب الوضع الاقتصادي (ركود أو كساد) دوراً سلبياً في تمكين الدولة من الحصول على القروض وبالتالي يتأثر الإنفاق سلباً . والعكس صحيح ، تتمتع الدولة التي تمر بفترات (انتعاش وازدهار) بقدرة أكبر على زيادة الإنفاق بالاتجاه المطلوب والصحيح .

4- التوازن بين الإيرادات والنفقات :

في غالب الأحيان ، تؤدي زيادة الإنفاق بشكل غير مدروس ، وفي غير مكانه (الهدر والتبذير) ، وبشكل لا يتناسب مع الإيرادات المتحققة ، إلى زيادة الكمية النقدية المطروحة في الاقتصاد، بالمقارنة مع حجم الإنتاج المتوفر، مما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينعكس بدوره على القيمة الحقيقية للنقود ، ويساعد على تدهورها كما يجبر – من جديد – الحكومة للجوء إلى الاقتراض . وهكذا تدخل الدولة في حلقة مفرغة من شأنها تهديد الاقتصاد الوطني بالانهيار .

رابعاً – تأثير الإنفاق العام في الاستهلاك :

يؤثر الإنفاق العام (الحكومي) في الاستهلاك الكلّي في الاقتصاد من نواحٍ عدة منهـــــا :

– إذا توجه جزء من هذا الإنفاق الحكومي لتقديم خدمات عامة مجانية للمواطنين ، فهذا يؤدي لرفع مستوى معيشتهم ولتوفير أجزاء من دخولهم ستذهب لزيادة حجم استهلاكهم طبعاً .

– عندما تقوم الحكومة بتقديم هذه الخدمات المذكورة أعلاه ، فإنها تقوم بتوظيف جديد للأفراد الذين سيقومون بتوفير أو بتأمين تقديم هذه الخدمات . وهذا يعني بأنهم سيحصلون على دخول سيذهب جزء كبير منها للإنفاق الاستهلاكي متأثراً بالميل الحدّي للاستهلاك الذي يقارب الواحد الصحيح في مثل هذه الحالة .

– بكل بساطة، يؤدي الإنفاق العام عامة إلى زيادة دخل المواطنين ... ويبقى التحليل السابق المذكور أعلاه قائماً وصحيحاً .

باختصار شديد، يُشكّل الإنفاق الحكومي – في طبيعة الحال – دخلاً جديداً أو إضافياً للقطاعات الأخرى التي يتكون منها الاقتصاد الوطني ، إذ كما هو معروف تتكون معادلة الإنفاق (أو الدخل) الكلي مما يلي :

$$D = C + I + G$$

أي أن الإنفاق (أو الدخل) الكلي =

الإنفاق في الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + الإنفاق الحكومي .

خامساً – تأثير الإنفاق العام على الاستثمار :

بالطريقة ذاتها ، يمكن لهذا الإنفاق العام أن يؤثر في الاستثمار من عدة نواحٍ ، نذكر منها فقط اثنين :

– في كثير من الأحيان ، يكون الإنفاق العام ذاته عبارة عن استثمار مباشر في مجال معين ، يؤدي إلى زيادة أو إلى إضافة للاستثمار الكلي في الاقتصاد .

– ومن جهة أخرى ، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى تحقيق زيادة في الدخل ذاته ، والتي تؤدي بدورها لزيادة الطلب على الإنتاج ...وبناء على ذلك ، يقوم المنتجـــون (المستثمرون) ببناء توقعاتهم العقلانية بشكل متفائل كما يستدعي من أجل زيادة إنتاجهم أن يزيدوا من استثماراتهم حكماً .

أخيراً ، تلعب الإيرادات الحكومية المتأتية من الضرائب على مختلف أنواعها دوراً مماثلاً في كثير من الأحيان كالإنفاق العام ، عندما تقوم الدولة بتخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى تحرير أجزاء متزايدة من دخل الأفراد والشركات ، لتذهب إما لزيادة الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي أو الاثنين معاً في الاقتصاد .

سادساً – الدين العام :

حتى هذه اللحظة ، كنا نعالج موضوع الإنفاق العام كمكوّن من مكونات الطلب الكلي، أي : أننا كنا ندرس آثاره على زيادة الإنتاج والدخل الكليين. أما الآن ، فسنحاول

دراسة مسألة استخدام الدولة (أو الحكومة – القطاع العام) لهذا المورد المدعو : الإنفاق العام ، فنحن الآن بصدد دراسة إشكالية إدارة موازنة الدولة التي لا تزال تطرح – حتى هذه الساعة وفي مختلف بلدان العالم – أسئلة كبيرة ومتنوعة .

على أية حكومة ، تمتلك موازنة عامة ، أن تتوقع إمكانية حصول إنفاق أكبر من الإيرادات بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ... وهذا يعني أنه في حال فاقت مبالغ الإنفاقات الإيرادات المتحصلة ، فإن الحكومة ستجد نفسها أمام ما يُدعى بعجز الموازنة . وكما يحصل لأي فرد (مستهلك) أو لأية منشأة تنفق أكثر مما تملك فتقع في عجز مما يضطرها إلى الاستدانة (أو الاقتراض)، فهكذا الدولة أيضا لذلك تبدأ بالبحث عن المبالغ المطلوبة إما من عند الأفراد (المواطنين)أو من المنشآت والشركات أو من المصارف بهدف تغطية عجزها .

بمعنى آخر ، يترتب على الدولة (الحكومة) القيام بتمويل عجزها من الجهات المذكورة أعلاه بهدف تغطية هذا العجز ، ويحصل ذلك عن طريق الأوراق المالية العامة بالإصدار النقدي الجديد... ولكن أي نوع من العجز (6) ؟

1- العجز الموازني الجاري والاستثماري :

لو ناقشنا الموضوع على مستوى المنشاة ، نقول إذا حصل عجز ما بسبب زيادة إنفاق تلك الأخيرة (أي المنشاة) على إيراداتها ، وكان سبب هذه الزيادة هو ما يتعلق بالإنفاق الجاري أي الذي لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، فهنا تصبح مشكلة الدين معقدة وصعبة الحل وقد تؤدي إلى تفاقم المديونية وقد تطيح بالمنشأة بالكامل عن طريق إفلاسها(*) . أما إذا كان سبب الاستدانة (أو الاقتراض) هو لسد عجز ناتج عن زيادة الإنفاق الاستثماري بالمقارنة مع الإيرادات ، فهذا يعني أن في موعد لاحق – وكنتيجة لهذه الاستثمارات الجديدة – سيزداد الإنتاج وبالتالي سيزداد الدخل والإيرادات، وستتمكن المنشأة من إعادة التوازن بين طرفي موازنتها (الإيراد والإنفاق) .

(*) وذلك لعدم قدرة المنشأة على ايفاء ديونها المتراكمة علاوة على تراكم معدل الفائدة المدفوع سنويا لقاء اقتراض هذا المبلغ .

يمكننا سحب المنطق التحليلي هذا الخاص بالمنشأة إلى مستوى الدولة (الحكومة). فهذه الأخيرة ، لو كان عجزها ناتجاً عن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري (الهدرو التبذير) فستدخل آجلا أم عاجلاً في دوامة تفاقم العجز والوصول إلى الأزمة (أي إلى الانهيار والإفلاس) . أما لو كان هذا العجز بسبب الزيادة في الإنفاق الاستثماري (الإنتاجي) فستتمكن في موعد لاحق من تحقيق العودة إلى التوازن في موازنتها .

2- طرق تمويل العجز الموازني الحكومي (7) :

بالنسبة للمنشاة ، يمكنها أن تحصل على المبالغ المطلوبة – والتي تشير إلى أن إنفاقها أكبر من إيراداتها – إما من خلال الاقتراض من المصارف أو من خلال إصدار أوراق مالية خاصة (سندات) يتم بيعها في أسواق المال . وفي كلتا الحالتين، يتوجب على المنشأة إعادة تسديد القرض في نهاية المدة المحددة أو إعادة استرجاع سنداتها المصدرة في نهاية الفترة أيضاً ... أي أنها لا يمكن أن تترك ذلك إلى مالا نهاية ، وإذا لم تتمكن من ذلك فلا يوجد أمامها سوى الإفلاس !

أما بالنسبة للدولة ، فالأمر مختلف ... إذ على الرغم من أنها استدانت(أو اقترضت) من الأفراد أو من المؤسسات المالية والمصرفية أو حتى من الشركات المختلفة (عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية ، كالسندات وغيرها...)، إلاّ أنها (أي الدولة) والمجموعة المذكورة أعلاه تنتمي جميعها إلى المجتمع (الاقتصاد) ذاته . بمعنى أنه ليس من داعٍ لأن تقوم الدولة بتحويل إيراداتها(فوائضها) لجهة خارجية ، وإنما للجهات الداخلية العاملة في الاقتصاد ذاته ، والتي بدورها ستقوم بإنفاق أموالها بشكل أو بآخر مما يعود بالنفع على الدولة ذاتها (على شكل ضرائب ورسوم وغرامات ، إن كان على شكل زيادة في الاستهلاك أو زيادة في الاستثمار ...الخ) . بمعنى آخر ، لا يؤدي الدين الداخلي الحكومي لانتقال الأموال من اقتصاد إلى آخر ، وإنما يعيد توزيع الدخل داخل الاقتصاد ذاته بين الفرقاء أو القطاعات المختلفة بكل بساطة .

و علاوة على ذلك ، يمكن للدولة اللجوء لطرق أخرى من أجل تمويل عجزها الموازني (غير مستحبة و لا ينصح باللجوء إليها) مثل : الإصدار النقدي الجديد أو الاستدانة من الخارج .

3- مشكلة الدين العام الخارجي :

يجب علينا أن لانفهم من الفقرة السابقة أنه يمكن للدولة أن تقترض من الداخل إلى ما لانهاية ، إذ أن تفاقم الدين الداخلي الحكومي يؤدي إلى مشكلات كبيرة على مستوى إدارة الشؤون النقدية والمالية للدولة ، ويوقع الاقتصاد في مطبّات صعبة الحلّ تؤدي في غالبية الأحيان إلى استقالة (أو عزل) الحكومة المعنية بهذا الفشل الذريع(*).

من جهة أخرى ، يمكن للدولة أن تلجأ – من أجل تغطية عجزها الموازني للاقتراض (للاستدانة) من العالم الخارجي . إن كان من الأفراد أو المؤسسات المالية والنقدية أو حتى من الدول الأجنبية ذاتها . فنكون هنا أمام مشكلة من نوع آخر ، هي مشكلة الدين العام الخارجي ، الذي غالباً ما يكون بشروط أصعب ويؤدي – في كثير من الأحوال – إلى مصادرة السيادة الوطنية وإلى شلل الاقتصاد بالكامل ، فيما لو تفاقمت هذه الديون وتراكمت فوائدها ، أي فيما لو لم تتم عملية إدارتها بشكل ذكي وعقلاني للتخلص منها على جناح السرعة ومع وصولها إلى نقطة حرجة تخنق الاقتصاد الوطني والمجتمع بالكامل(**) .

(*) وغالباً ما ينعكس مثل هذا الأمر عل سوء توزيع الدخل في الاقتصاد ، ودائما لصالح الأغنياء على حساب الفقراء . فيؤدي ذلك إلى ازدياد غنى الأغنياء ونقصان عددهم وبالمقابل ازدياد فقر الفقراء وازدياد عددهم !

(**) وأكبر دليل على ذلك مشكلة المديونية الخارجية لغالبية دول امريكا اللاتينية في النصف الاول من عقد الثمانينيات من القرن الماضي .

الوحدة الدراسية السابعة

النقود والاقتصاد الكلّي

تمهيـــــد :

في هذا الفصل ، سنقوم بدراسة دور النقود في الاقتصـــاد الكلّـــي ... إذ مـــاذا يحصل لو قامت المصارف بإصدار (أو بإتلاف) الودائع المصرفية ؟ هل يمكننـــا – بشكل مباشر – زيادة (أو تخفيض) الدخول عن طريق التلاعب في كميـــة النقـــود ؟ أمنَ الممكن السيطرة على التضخم أو الركود عن طريق (أو بفضل) إدارة المصرف المركزي للنقود ؟ في الحقيقة ، تُشكل الإجابة على هذه التســـاؤلات الهامـــة محتـــوى الفصل الحالي .

الوحدة الدراسية السابعة

النقود والاقتصاد الكلّي

أولاً – النظرية الكمية في النقود :

1- المعادلة الكمية :

في الواقع ، توجد علاقة بين النقد والفعالية الاقتصادية وكذلك هناك رابطة مابين كمية النقود الموجودة في الاقتصاد والأسعار المعمول بها أيضاً . والسؤال التالي يطرح ذاته: ما صحة القول أن الأسعار ترتفع إذا ازدادت الكمية المعروضة من النقود؟ أو أنها تنخفض إذا نقصت تلك الكمية؟

في الحقيقة ، يستند هذا القول على واحدة من المعادلات (مساواة) الأشهر في علم الاقتصاد (1) ، والتي تكتب على الشكل التالي :

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث :

M = الكمية النقدية

V = سرعة دوران النقد (أي عدد المرات التي تنتقل بها الوحدة النقدية في التبادل من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية محددة)

P = المستوى العام للأسعار (أو مؤشر الأسعار).

T = عدد الصفقات المعقودة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة ، أو عبارة عن قياس لحجم الإنتاج (حينها نرمز له بـ Q)

يمكننا بكل بساطة معرفة ما المقصود بهذه المعادلة :

M.V = الكمية النقدية × سرعة دورانها ، والتي تمثل الجانب النقدي في الاقتصاد تساوي لـ P.T = حاصل ضرب المستوى العام للأسعار في عدد عمليات البيع التي حصلت في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية ذاتها ، والتي تمثل من طرفها

الاقتصاد التبادلي أو الإنتاجي (الحقيقي) فيما لو استخدمنا (Q) بدلاً من (T) ... ولذلك يمكننا أن نطلق عليها بأنها مساواة .

2- فرضيات النظرية الكمية :

للانتقال من الحشو واللغو النظري إلى العلاقات القابلة حقيقة للتطبيق العملي، يتوجب علينا وضع بعض الفرضيات كما حصل سابقاً في موضوع معادلة الطلب الكلي.

$$D = C + I + G + (X - M)$$

حيث قدّم الاقتصادي كينز وأتباعه فرضية الميل الحدّي للاستهلاك ، التي قادت بعد إجراء عدد من العمليات الرياضية إلى ما يُدعى بالضارب الاستثماري البسيط .

في حالتنا هذه ، سنقدم عدداً من الفرضيات التي بدأت باثنتين فقط : الأولى – ثبات (V) سرعة دوران النقد .

الثانية – تتحقق T دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل .

يُقرّ الاقتصاديون أنه إذا تحققت هاتان الفرضيتان فسيكون المستوى العام للأسعار (P) تابعاً لعرض النقود ، أي للكمية النقدية (M) ، إذاً :

$$P = \frac{V}{T} . M$$

$$P = K . M$$

حيث K هو عبارة عن رقم ثابت محدد من قبل $\frac{V}{T}$.

إذا ازداد عرض النقود فالأسعار سترتفع ، وإذا انخفضت هذه الكمية النقدية فالأسعار ستنخفض ، طالما أن الدولة هي المعنية بمراقبة عرض النقود فهذا يعني أنه بإمكانها السيطرة والتحكم في المستوى العام للأسعار .

3- النظرية الكمية في مواجهة الواقع :

السؤال الواجب طرحه هو : هل تنطبق هذه العلاقة السببية الموضحة في الفقرة السابقة مع ما يحصل على أرض الواقع ؟ وهل يمكن التأثير مباشرة في المستوى العام للأسعار عن طريق تغيير المعروض النقدي ؟

اعتقد الاقتصاديون المؤسسون للنظرية الكمية منذ أكثر من مائة عام بانطباق الواقع على النظرية ، وأكدوا دائماً أنه في حال عدم تحقق الانطباق فهذا يعود إلى عدم ثبات (أو تغير) العناصر الأخرى : (V و T) في مثالنا . وفي محاولة الاختبار صحة هذه النظرية وانطباقها على الواقع ، قام عدد من الاقتصاديين الأمريكيين بدراسة الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرين المذكورين (p و M) لمدة طويلة ، وتبين أن : في الفترة المحصورة بين 1929 – 1973: تضاعفت (M) سبع مرات ، بينما لم يتضاعف المستوى العام للأسعار (P) سوى مرة واحدة (2) .

إن هذا الاختبار وهذه النتائج لم تثنِ أصحاب هذه النظرية عن صحتها ودقتها ، وسارعوا للقول طبعاً أن العناصر الأخرى لم تبق ثابتة ، علاوة على طول المدة المدروسة... ذلك أن ثبات T و V مضمون على المدى القصير كما وضحوا سابقاً .

وفي الحقيقة ، تشير الفترة المدروسة (1929– 1973) إلى أن البدء كان بالأزمة الاقتصادية الكبرى والانتهاء كان بالأزمة أو الصدمة النفطية ، وبقراءة بسيطة لهذا التاريخ القريب يمكننا أن نستنتج بسرعة بالغة أن الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية كانت غنية بمعدلات النمو العالية التي تحققت في غالبية بلدان العالم الغربي الرأسمالي والشرقي الشيوعي ... بمعنى أن T (ومن ورائها Q الإنتاج) كانت متزايدة بقوة كتعبير عن ازدياد تنوع حجم الإنتاج من جهة ، وكتعبير عن انتقال تلك المجتمعات النامية – لا سيما الغربية – إلى ما يُدعى باقتصادات الاستهلاك الواسع والوفير والذي بدوره تحقق من خلال انفجار في تعدد وتنوع طرق الدفع وانعكس على (V) سرعة دوران النقود(3).

بعد عام 1973 ، دخل العالم الرأسمالي في مرحلة جديدة من الأزمة الاقتصادية البنيوية المتمثلة بهرم وشيخوخة الهياكل الإنتاجية الموجودة فيها ، حيث بات من الضروري التصدي لمشكلات قديمة – جديدة بدأت تزداد حدّة في وجه النمو الاقتصادي ، وهي : الاستخدام الكامل والبطالة – التضخم والمالية العامة .

4- الاستخدام الكامل والبطالة :

في البداية ، لا بدَّ من توضيح نقطة هامة جداً لها علاقة بأن السياسات المتبناة في لحظة تحقق الاستخدام الكامل تختلف اختلافاً كاملاً عن السياسات التي تُطبّق في الحالات التي توجد فيها البطالة ، والعكس بالعكس . إذ أنه من الطبيعي أن يقوم القطاع الخاص والقطاع العام بإنفاق أكبر (أو حتى متزايد) في اقتصاد يعاني من الاستخدام الناقص . ولكن من جهة أخرى ، يجب الانتباه إلى المخاوف المترتبة عن هذه الزيادات في الإنفاق،إذ أنها قد تؤدي إلى ضغوط تضخمية(تتحول إلى تضخم). عندما يكون الاقتصاد متموضعاً في أعلى مستوى على صعيد الطاقة الإنتاجية .

ومن جهة أخرى ، من غير المفيد الحفاظ على توازن الموازنة العامة أو الإبقاء على الوفر فيها (إن وُجد) ، عندما يكون الأفراد والمنشآت تبحث عن عمل . فمن المعروف أن واحداً من الفوارق الأساسية بين النظرية الاقتصادية المعاصرة والنظريات القديمة يكمن في التعارض بين السياسات المتفقة مع حالة الاستخدام الكامل من جهة وتلك التي تفرضها الضرورة بسبب وجود البطالة من جهة أخرى .

ولقد أفادت التجربة التاريخية – خلافاً للتعاليم الكلاسيكية – أنه بالإمكان أن يستمر الوضع الاقتصادي في بلد ما لفترة طويلة مع تحقيق ما يدعى بتوازن الاستخدام الناقص (*)، مما دفع العديد من رجال الاقتصاد للبحث عن طرق أخرى تهدف لرفع مستوى هذا الاستخدام الناقص واقترابه إلى المستوى الكامل ... وكان منها زيادة الإنفاق العام في الاقتصاد (4) .

5- التضخم والمالية العامة :

إن مناقشة هذا العنوان ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضية تحقيق الاستخدام الكامل في الاقتصاد التي كانت منذ البداية ولا تزال الشغل الشاغل للاقتصاديين على اختلاف مشاربهم ... و عندما لا حظ مؤيدو ودعاة اقتصاد السوق (الاقتصاد الحرّ) المطالبون دوماً بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، عدم تمكن القطاع الخاص

(*) هذا ما أثبته بحذاقة عالية المستوى اللورد جون مينرد كينز في كتابه الشهير : " النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد " .

لوحده من تحقيق هذا التشغيل او الاستخدام الكامل طالبوا – وإن كان على ضرورة بتدخل الدولة (القطاع العام) في المساهمة بحلّ هذه القضية .

ويمكننا أن نناقش الموضوع على الشكل التالي :

إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل أو قريباً منه ، فإن أية إضافة في الإنفاق العام الصافي لن تؤدي إلاّ إلى زيادة في قيمة (M.V) في الوقت الذي تكون فيه (T) متموضعة في أعلى حدّ لها ، فبالتالي ستزداد (P) أي المستوى العام للأسعار في البلاد (أي التضخم)(*) .

أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الناقص ، فالنتيجة مختلفة تماماً... إذ في هذه الحالة ، لا يؤدي الإنفاق الإضافي (إن كان خاصاً أو عاماً) إلى ارتفاع في (P) وإنما إلى زيادة النمو في الإنتاج وفي الاستخدام طبعاً .

هذا يعني بأنه من غير المنصف أن نقول إن الإنفاق العام بحدّ ذاته هو إنفاق تضخمي ، أي أنه يؤدي كتحصيل حاصل إلى التضخم ، إذ أن مثل هذا الأمر يتوقف – في نهاية المطاف – على مستوى الاستخدام المتحقق في الاقتصاد

ثانياً – النقود والإنفاق :

في الواقع ، قد يبدو للوهلة الأولى بأننا خرجنا عن الهدف المطلوب من هذا الفصل ، واتجهنا باتجاه مناقشة مشكلة التضخم بدلاً من معرفة كيف تنخرط الكمية المعروضة الإضافية من النقود في النشاط الاقتصادي(في الناتج القومي الإجمالي) ؟ ويعتقد الأشخاص الذين لم يدرسوا علم الاقتصاد أنه بمجرد أن تزيد الحكومة من عرض النقود ، فهذا يعني أنها أرسلت هذه الكمية النقدية الإضافية إلى المواطنين . ولكن في الحقيقة ، إن العلاقة بين زيادة (M) وزيادة (M.V) هي أكثر تعقيداً مما نتصور ، ويمكننا مناقشة ذلك من خلال الفقرات التالية :

(*) تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الحالة لا تنتج فقط عن زيادة الإنفاق العام ، وإنما عن أي نوع من الإنفاق (حتى الخاص) إن كان في مجال الاستهلاك أو الاستثمار .

1- معدل الفائدة والطلب على النقود بدافع المعاملات (أوالصفقات)[5].

لو حصلت زيادة عرض النقود بواسطة عمليات السوق المفتوحة أو عن طريق تغيير النسب المتعلقة بالاحتياطي المصرفي ، فالآثار المباشرة هي زيادة الكمية النقدية التي يمكن للمصارف المختلفة أن تُقرضها أو أن تستثمرها . وإذا افترضنا بقاء الأمور الأخرى كافة على حالها ، يترتب عن هذا الأمر انخفاض في معدلات الفائدة المعمول بها في الاقتصاد ، وذلك بسبب تنافس وتهافت المصارف من أجل إقراض هذه الكميات النقدية الإضافية التي توفرت في حوزتها .

عندما تنخفض معدلات الفائدة ، يرغب المزيد من الأفراد والمنشآت بزيادة اقتراضهم ، فالقاعدة النقدية المعروفة تصبح فاعلة جداً : " كلما كانت النقود رخيصة الثمن[*] كانت الكمية المطلوبة منها عالية وقوية " ، ويدعى هذا النوع من الطلب على النقود بالطلب بدافع المعاملات (أو الصفقات) لأنها في غالبيتها ستتجه لشراء سلع استهلاكية معمرة (أو شبه معمرة) وليس لتمويل أو للاستثمار في المخزون.

2- الطلب المالي ومصيدة السيولة (6) :

لا يتوقف طلب النقود على دافع المعاملات (أو الصفقات) فقط ، وإنما على دافع المضاربة أيضاً (أي الرغبة بالاحتفاظ بالنقود من أجل شراء أنواع مختلفة من الأوراق المالية) . والسؤال الذي يطرح نفسه ، ماذا يحصل لهذا النوع الأخير من الطلب على النقود (أي بدافع المضاربة) عندما ينخفض معدل الفائدة ؟ يزداد الطلب على النقود بدافع المضاربة عندما تنخفض معدلات الفائدة ، وذلك رغبة من الأفراد والمؤسسات أن تحتفظ بالنقود بانتظار فرصة مؤاتية لشراء الأوراق المالية (أي للمضاربة في سوق الأوراق المالية) .

وتجدر الإشارة إلى أن تفضيل السيولة لدى الأفراد والمؤسسات تزداد كلما انخفض معدل الفائدة ... ولكن عند حدٍّ معين من هذا الانخفاض ، يحدثنا الاقتصادي الشهير كينز بأن الاقتصاد بالكامل سيقع في ما يدعى بمصيدة السيولة .

(*) من المعروف أن الفائدة تُعتبر بمثابة الثمن للنقود ، فهي التي يدفعها الفرد أو المنشأة لقاء الحصول على كمية معينة من النقود ولفترة زمنية محددة ، حيث سيعيدها في نهاية الفترة المتفق عليها .

لذلك فإن المعدلات المنخفضة للفائدة سيئة على الوضع الاقتصادي كما هي المعدلات المرتفعة : فالنوع الأول يؤدي إلى الوقوع في مصيدة السيولة أي: أن الأفراد والمؤسسات سيحتفظون في النقود لديهم ، وسيكون ذلك على حساب الأنواع الأخرى للطلب على النقود (بدافع المعاملات والصفقات والاحتياط) ، وسيدفعهم للمضاربة في أسواق الأوراق المالية ، أي أنهم سيبتعدون عن الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) . والنوع الثاني سيؤدي إلى وقوف الاستثمار لأن الأفراد والمؤسسات سيفضلون إيداع أموالهم في المصارف نظراً لارتفاع معدل الفائدة الذي تجاوز الكفاءة الحدّية لرأس المال ، وبالتالي فلا داعي للاستثمار .

ثالثاً – إدارة النقود :

يشير تعبير إدارة النقود – بالدرجة الأولى – إلى الطريقة التي يجب أن تتعامل بها السلطات النقدية مع عرض النقود في الاقتصاد . وللوقوف عند هذا الأخير نقول إن الرأي السائد في النظرية النقدية الحديثة هو اعتبار عرض النقد (M) بمثابة متغير خارجي(*)، فهو يتحدد مباشرة من قبل السلطات النقدية في الدولة المعنية . وهو بالتعريف يقيس كمية النقود الموجودة في الاقتصاد خلال وقت معين ، أي النقود المعدنية والورقية مضافاً إليها الودائع الجارية لدى المصارف(**).

والسؤال الذي يطرح ذاته : كيف تتم عملية إدارة عرض النقود (M) في الاقتصاد، بحيث تحصل الزيادات والانخفاضات في الوقت المناسب(7) ؟

إن الجهة المعنية في هذه القضية هي ما نسميه بالسلطات النقدية ، وقد تبدو المهمة سهلة ... إذ لو قامت هذه السلطات بزيادة عرض النقد فسيؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الفائدة مما سيشجع الإنفاق الاستثماري . وهذا يعني أن على السلطات النقدية أن تُنظّم (تُعيّر) الكمية النقدية ونسبة زيادتها بالدرجة التي تسمح

(*) أي لا يتبع لأي متغير آخر ، فهو متغير مستقل .

(**) الودائع هي ديون على المصارف لعملائها ، وتُستخدم للإقراض بسعر فائدة أعلى للعملاء الآخرين .

بتحقيق نمو معدلات الاستثمار في الاقتصاد بما يتناسب وتحقيق الهدف الرئيس الا وهو النمو الاقتصادي(*) .

1- الاستخدام الكامل وإدارة النقود :

يبقى المنطق المذكور سابقاً في ما يتعلق بإدارة النقود في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في مستوى ما من الاستخدام الناقص ، أي أن الموارد المتاحة المختلفة في الاقتصاد (مثل : الموارد البشرية – الموارد المادية – الموارد المالية ...الخ) لا تزال غير مستخدمة استخداماً كاملاً . فهنا تؤدي الزيادة في الكتلة النقدية – بطريقة أو بأخرى كما سنرى في الفقرة التالية – إلى تخفيض في معدلات الفائدة إلى مستويات (دون الوقوع في مصيدة السيولة – فالمضاربة) من شأنها أن تجعل من الاستثمارات المتنوعة ذات كفاءة ومردودية أعلى من الفائدة المعمول بها .

أما إذا كان الاقتصاد في وضع من الاستخدام الكامل لكافة موارده ، فستؤدي هذه الزيادة في الكتلة النقدية (M) إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى الحدّ الذي يسمح له بامتصاص هذه الزيادة ، ذلك لأنه لا يمكن تحقيق زيادة في الإنتاج نظراً لتحقق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج كافة ... فيدخل الاقتصاد في حالة من التضخم (**) الذي يشكّل مشكلة عويصة بالنسبة للاقتصاد ككل وللأفراد وللمؤسسات بشكل خاص ، لأنه يؤدي أولاً إلى انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد ، وثانياً يسيء إلى حسابات أسعار الصرف بين العملة المحلية والعملات الأجنبية مما يشوه الحسابات الاقتصادية ، علاوة على الانعكاسات السلبية على المستويات الأخرى ، لا سيما الاجتماعي منها لأنه يعيد توزيع الدخول في الاقتصاد لصالح أصحاب شرائح الدخل العليا على حساب أصحاب شرائح الدخول المنخفضة ، فيزداد الفقراء فقراً وتهميشاً و الأغنياء غنى وغطرسة.

(*) ولكن يجب الانتباه دائما في ما إذا كان الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل أم لا . ذلك لأنه في مثل هذه الحالة ، ستؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أي التضخم) .

(**) سندرس هذه المشكلة بشيء من لتفصيل في الفصل القادم .

2- السياسة الموازنية والسياسة النقديه (*) :

نظراً للمشاكل الكثيرة التي تواجهها والتي تخلقهـا قضـية إدارة النقـود فـي الاقتصاد، قرر الاقتصاديون أن لا يُحمّلوا المسؤولية المتعلقة بإدارة الاقتصاد ككل إلى السلطات النقدية (من خلال ما يُدعى بالسياسة النقدية) ، وإنما أدخلوا أيضا الجهـات الحكومية الأخرى في الموضوع من خلال ما يُدعى بالسياسة الموزانية(*).

لقد لاحظ الاقتصاديون أن هناك فارقاً زمنياً هاماً جداً بين التغيرات الحاصلة في عرض النقود وتلك الحاصلة على مستوى الإنفاق ، وهذا يعني بأننا غير متأكدين تماماً من أن تغير (M) سيؤدي مباشرة إلى تغير (M.V) ... ولهذا السبب (ولغيره طبعاً)، باتت عملية إدارة الاقتصاد بالكامل والرقابة عليه مؤمنة من خلال السياسة الموازنيـة الحكومية ، وكذلك من خلال السياسة النقدية مشتركتين معاً .

وللوقوف– ولو بشيء كبير من الإيجاز – على ماالمقصود بالسياسة الموازنية ؟ يمكننا القول بأن أهدافها هي انعكاس لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالي تأتي وظائفها كتعبير حرفي عن تلك الأهداف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تحقيق العمالة الكاملة (معالجة مشكلة البطالة) .
- استقرار الأسعار (معالجة مشكلة التضخم) .
- تحقيق النمو الاقتصادي .
- إعادة توزيع الدخل (النفقات والإيرادات الحكومية) .
- زيادة مستوى الدخل ... الخ .

ولا بدّ في هذا المجال من ذكر أهم الأدوات التي تستخدمها أيضا :

- التغيرات الأوتوماتيكية في حصيلة الضرائب .
- التغير في مستوى الإنفاق .
- الإعانات الحكومية .

– تعويضات البطالة ...علاوة على الأدوات التقليدية المعروفة ، مثل :

– سياسة النفقات العامة– سياسة الضرائب – سياسة الدين العام .

(*) وهناك من يدعوها أيضا بالسياسة الضريبية .

الوحدة الدراسية الثامنة

مشكلـــة التضخّـــم

تمهيـــــد :

سنقوم الآن بدراسة وتوضيح مشكلة التضخم التي تقلق الاقتصـــادات المختلفـــة (بكل أنواعها) منذ زمن بعيد، وقد أخذت مع بداية عقد الستينيات أهمية بالغـــة... فلقـــد نشط عدد كبير من الاقتصاديين في دراسة طبيعة هذه المشكلة وبحثوا عـــن جـــذورها وأسبابها واهتموا كثيراً ، لأنها في نهاية المطاف تعبّر عن حصول خلل فـــي التـــوازن الاقتصادي الكلي – إلى جانب مشكلة البطالة التي تفصح عن عدم تحقـــق الاســـتخدام الكامل في الاقتصاد – علاوة على أنها أُعتبرت من قبل العديد من الاقتصاديين بمثابـــة المرض الأخطر والأصعب معالجة في الاقتصاد .

وتخلط مجموعة كبيرة من الدراسات التي قدّمت عن مشكلة التضخم بين أســـبابه وجذوره من جهة ، وبين انعكاساته ونتائجه على الاقتصاد برمته من جهة أخـــرى ... إلاّ أن التقدم الكبير الذي حصل في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين – لا سيما بعد إعلان نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق في الخامس عشر مـــن شـــهر آب 1971 عن انتهاء العمل بمقررات بريتون وودز ، أي انتهاء العمل بنظـــام أســـعار الصـــرف الثابتة والانتقال إلى نظام نقدي عالمي يقوم على نظام أسعار الصـــرف المرنـــة مـــن جهة، والصدمة النفطية الأولى التي حصلت إثر حرب تشرين في العـــام 1973 ومـــا ترتّب عنها من معدلات تضخم مرتفعة بالقياس مع السابق – ساعد على تقصي جملـــة كبيرة من الحقائق التي أفادت بدورها الحكومات المختلفة فـــي استصـــدار القـــرارات والإجراءات والتدابير – لا بل السياسات – للوقوف في وجه هذه المشكلة، ومعالجتهـــا بالشكل المناسب.

سنحاول في هذا الفصل توضيح التسلسل الموضوعي لهذه الظاهرة – المشكلة، كي نتمكن من فهم أسبابها ونتائجها، وبالتالي الوقوف على طرق حلّها واستبعادها من النشاط الاقتصادي .

الوحدة الدراسية الثامنة

مشكلـــة التضخـــم

أولاً – ما المقصود بالتضخم (*) ؟

في البداية ،لابدّ من الوقوف على ما المقصود بالتضخم ؟ أو ما معنى التضخم ؟ والجواب : التضخم يعني حصول ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسـعار (1) ، أي إنه إذا ارتفع سعر سلعة واحدة أو أكثر في سوق معينة فهذا لايعني تضخماً ... أو حتى إذا ارتفعت أسعار عدد من السلع في سوق معينة وقابلها انخفاض في أسعار عدد مـن السلع الأخرى في سوق أخرى، فهذا لايعني تضخماً .

وهذا يقودنا إلى قضية هامة هي أن تحقق التضخم (أي الارتفاع فـي المسـتوى العام للأسعار)، سوف يؤدي إلى تحركات في منحنيات الطلب والعرض وإلى حصـول حالة من التذبذب المستمر في الأسعار ، من شأنها أن تؤدي في مراحل زمنية لاحقـة إلى حالات جديدة من التضخم ... أي أنه – أي التضخم – يصبح عبارة عن سـياق أو سيرورة تضخمية تضرب الاقتصاد بالعمق .

1- منحنيات العرض والطلب :

تساعدنا منحنيات العرض والطلب على فهم السيرورة التضخمية بشكل أعمـق وأفضل ، لأنها تؤدي :

أ – إلى انتقال منحنيات الطلب نحو الأعلى واليمين .

ب – إلى أن تأخذ منحنيات العرض شكلاً منحنياً متزايداً (أو متصاعداً).

(*) يقول الإنسان العادي : إن التضخم هو عبارة عن نقود وفيرة جداً تلاحق كمية قليلة من السلع والخدمات بأسعار مرتفعة .

وهذا يعودنا في مرحلة [illegible] إلى

كما هو موضح في الشكل (1-8) .

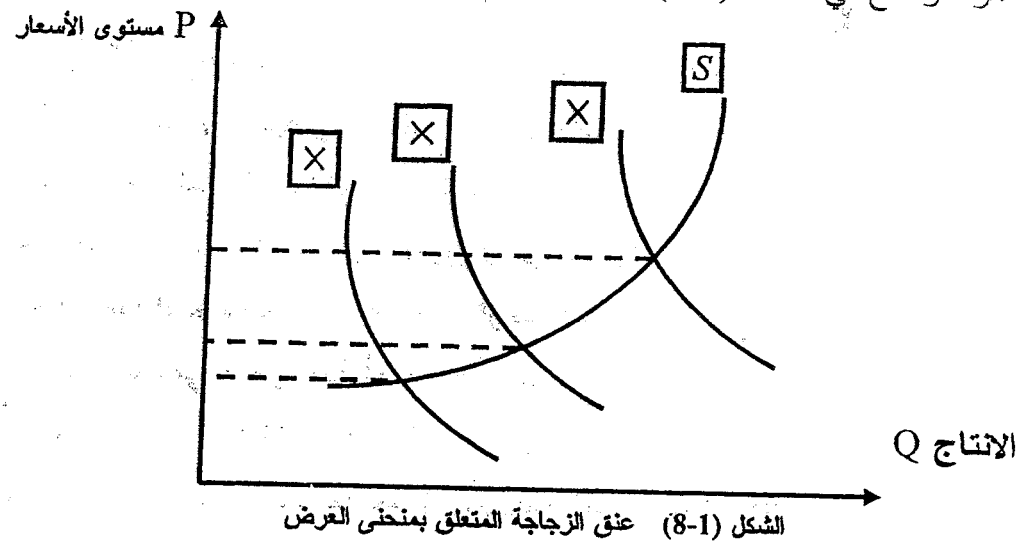

الشكل (1-8) عنق الزجاجة المتعلق بمنحنى العرض

نلاحظ من الشكل أعلاه ، عندما ينتقل منحنى الطلب من D1 إلى D2 فالأسعار تزداد بقوة ... وهكذا حتى نصل على ما أسميناه بعنق الزجاجة. عندها لايمكن للإنتاج أن يزداد إلاّ من خلال تكلفة مرتفعة جداً ، وقد تحصل مثل هذه الحالات حتى قبل وصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل .

في الواقع، إن الانتقال المستمر لمنحنى الطلب باتجاه الأعلى واليمين ماهو إلاّ نتيجة للزيادة المستمرة الحاصلة في حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره ما هو إلاّ تعبيرعن ارتفاع وزيادة الأرباح المتحققة بالاقتصاد وبالتالي إنفاقها. وبالمقابل، يترتب على هذا الوضع أن يزداد عرض النقد أو أن تزداد سرعة دوران النقد بشكل مستمر وثابت ، أو الاثنان معاً (M.V) .

2- التضخم بالطلب والتضخم بالتكلفة :

يتحدث الاقتصاديون عن نوعين من السيرورات التضخمية : الأولى تحدث بسبب جذب الطلب ، والثانية تحدث بسبب دفع التكلفة .

تجد الحالة الأولى مرجعيتها في العوامل التي تؤثر في انتقال منحنيات الطلب إلى اليمين ، مثالنا في ذلك السياسات النقدية السهلة (أي سهولة الحصول على النقود)

والسياسات الموازنية التوسعية. أما الحالة الثانية فتجد مرجعيتها في الدور الذي يلعبه العرض، حيث تنتقل منحنيات العرض نحو اليسار أو حتى تصبح عمودية [3] .

ويُركز الاقتصاديون على الدور الكبير الذي تلعبه الأجور في موضوع زيادة أو رفع التكلفة، وهذا أمر منطقي وحقيقي... ولكن يجب التفرقة بين ارتفاع التكلفة الناتج عن زيادة أجور الساعة وبين ارتفاع التكلفة الناتج عن ارتفاع كلفة أجر الوحدة المنتجة. فكما هو معروف، يمكن للأجور أن تزداد ، ولكن إذا تبعت إنتاجية العمل هذه الزيادة (أو هذا الاتجاه فهذا يعني أن تكلفة الوحدة المنتجة لم ترتفع أو تزداد)[*].

ومن الطبيعي – من جهة أخرى – أن نتحدث عن سيرورة تضخمية ومن ثم تضخم محرّض بارتفاع التكلفة في ما لو حصل ارتفاع في الأرباح دون أن يرافقه ارتفاع في الإنتاجية... وغالباً ما تحصل مثل هذه الحالة عندما يزداد الطلب بدرجة كبيرة على العرض .

3- منحني فيليبس Philips :

من غير الممكن تحديد الضغوط التضخمية التي تُمارس على آلاف الأسواق التي يتكون منها الاقتصاد ، فلكل سوق صفاته وخصائصه وبالتالي الأشكال الخاصة به من منحنيات العرض والطلب . ولهذا قام الاقتصادي البريطاني فيليبس(A.W.Philips) باقتراح تمثيل العلاقة العامة القائمة بين الأجور و/أو الأرباح بالوحدة الواحدة المتزايدة من جهة وبين درجة استخدام القدرة المتاحة للمنشآت (أو الصناعات المختلفة) من جهة أخرى.

فعندما تزيد الصناعات من درجة استخدام قدراتها المتاحة، تبدأ تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة لديها بالزيادة تدريجياً ... وهذا ينتج عن كونها (أي الصناعات أو المنشآت المختلفة) تعمل في أسواق أكثر ضيقاً ، لاسيما في سوق العمل. ولهذا قام فيليبس برسم منحني يوضح العلاقة الإجمالية بين البطالة (الذي يمثل مؤشراً جيداً لمدى

(*) لهذا السبب ، لاتوافق غالبية الحكومات (أو أرباب العمل) على تلبية طلبات النقابات العمالية المتعلقة بزيادة الأجور، إلا في الحالة التي ترتفع معها إنتاجية العمل، كي لاتقود هذه الزيادات إلى التضخم .

استخدام القدرة المتاحة) وارتفاع المستوى العام للاسعار . ويوضح الشكل رقم (2-8) كيف أنه عندما تنخفض البطالة تزداد الضغوط أو التوجهات التضخمية [4] .

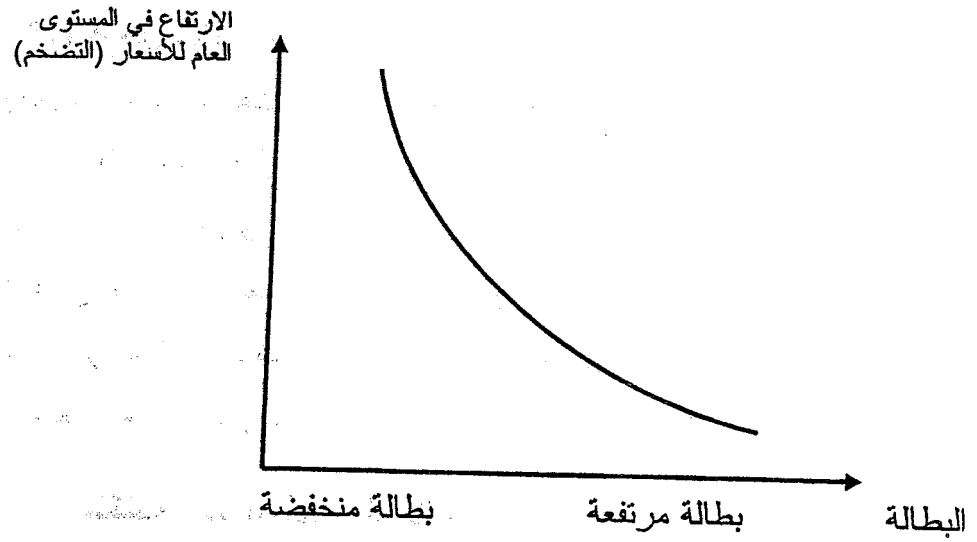

الشكل (2-8) منحنى فيليبس

يعطي منحنى فيليبس الانطباع بأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يرافقه انخفاض في معدلات البطالة هو ناتج عن ارتفاع في درجة استخدام عنصر العمل والعكس صحيح ... وكأن زيادة الاستخدام (زيادة التشغيل) هي وراء التضخم . في الحقيقة هذا صحيح في بعض الحالات ، ولكن من الطبيعي أن يحصل التضخم (الارتفاع في المستوى العام للأسعار) وكذلك ارتفاع درجة الاستخدام (انخفاض معدلات البطالة) كليهما معاً لأسباب أخرى لاتظهر في الرسم البياني السابق، مثل : زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد أو تبني سياسة نقدية توسعية هجومية .. أو عدائية كما يحلو للبعض تسميتها

4- المفارقة :

لايكتفي منحني فيليبس بالإشارة إلى العلاقة القائمة بين زيادة الاستخدام وزيادة الأسعار، وإنما أيضاً يشير إلى مفارقة أساسية هي : من غير الممكن العمل على تحقيق

هدف له علاقه بالبطاله مثلا وهدف اخر له علاقه بارتفاع المستوى العام للا ... كل على حدة .

فعلى سبيل المثال، لايمكن أن نقرر العمل على تحقيق (2%) كمعدل تضخم و(2%) كمعدل بطالة بآن واحد ، ذلك لأننا لانعرف أو لاندري كيف يمكن الجمع أو التوفيق بين معدل منخفض للبطالة ومعدل منخفض للتضخم .

لذا يتم العمل على تحقيق تسوية ما بين البطالة من جهة واستقرار المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ... وفي الحقيقة ، تفرض علينا هذه المفارقة خياراً ما قاسياً، وهذا يعني أنه يترتب على الحكومة أن تختار بين احتمالين اثنين تحقيقهما صعب . لهذا يترتب على الحكومة بحث موضوع التكلفة الاقتصادية المترتبة عن كل من البطالة والتضخم، وهذا ما سندرسه في الفقرات التالية .

ثانياً – التكلفة الاقتصادية للبطالة :

لنفترض بأن الدولة قررت تخفيض التضخم وزيادة معدل البطالة، والسؤال المطروح: ما التكلفة المترتبة عن هذا القرار ؟ يمكننا الانطلاق من تقدير الخسائر المترتبة عن البطالة ، وذلك من خلال ما يلي : كل زيادة في معدل البطالة بنسبة (1%) تؤدي لانخفاض الناتج القومي الإجمالي في البلد المعني بما مقداره 3% (التي تقابل مبلغاً معيناً بحسب الناتج القومي لهذا البلد) [*]. ونلاحظ بأن نسبة انخفاض الناتج هي أكبر من نسبة ارتفاع البطالة، وذلك لأن قوة العمل وعدد ساعات العمل الأسبوعية تقل وتتحدد أكثر بسبب أن فرص العمل المتاحة تصبح أكثر ندرة [5] .

هل تتحدد هكذا تكلفة البطالة ؟ ليس تماماً ... ففي الواقع، لاتتم عملية توزيع الخسائر (أو النقص) الحاصلة في الإنتاج والدخل بشكل عادل. وذلك لأن زيادة معدل البطالة من 4,5 إلى 5,5% يعني أن كل عامل يتوقف عن العمل (14) يوماً بدلاً من (11) يوماً فقط من أصل (250) يوم عمل في السنة، وبالتالي تتوزع الخسائر في

---

[*] وتصل في الاقتصاد الأمريكي – الذي ينتج سنويا ما يزيد عن ربع الإنتاج العالمي – إلى ما يفوق الـ 100 مليار دولار أمريكي تقريباً .

العاطلين المكونين لقوة العمل في الاقتصاد) .

ولو افترضنا من جهة أخرى بأن ارتفاع معدل البطالة بـ (1%) يقابله وجود (1%) من القوة العاملة عاطلة بشكل مستمر من بداية العام وحتى نهايته، فهذا يعني أن تكلفة البطالة لن تتحملها المجموعة الكاملة المكونة لقوة العمل .

وإذا سألنا أي الحالتين أكثر عدالة في عملية توزيع التكلفة؟ فإن غالبية الناس ستجيب "الحالة الأولى" . ولكن في الواقع، أن الحالة الثانية هي التي تحصل في الاقتصاد. فسوء الاستخدام أو نقصه يتجمع – في العادة – في مجموعات محددة من العمل، لاسيما في الفترات الزمنية الهابطة من الدورة الاقتصادية (الركود والكساد).

ما هو يقين أن التكلفة المترتبة عن البطالة هي ثقيلة جداً على الصعيدين الاقتصادي والشخصي (الاجتماعي)، والأمر لايتوقف فقط على العمال العاطلين وإنما ينسحب أيضاً إلى الرأسماليين الذين يعانون – بسبب ذلك – من انخفاض الطلب الكلي على إنتاجهم ، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات وبالتالي أرباحهم (ومن المعروف أن الأرباح تنخفض بسرعة أكبر من انخفاض الإنتاج). وفي الطريقة ذاتها ، لاتتوزع الخسائر هذه بعدل على المنشآت كافة، وإنما هناك من يخرج من السوق بالكامل (أي الإفلاس والإغلاق) لصالح استمرار المنشآت الأخرى (وهذا يتوقف على طبيعة السلعة المنتجة) .

ثالثاً – التكلفة الاقتصادية للتضخم :

كما لاحظنا أعلاه، تتركز تكلفة البطالة في عدد أو في مجموعات محددة من قوة العمل ومن الصناعات، عوضاً من أن تتوزع بشكل عادل على كل قوة العمل وعلى كل الصناعات في الاقتصاد . والسؤال : ماذا عن التكلفة الاقتصادية للتضخم ؟ وماذا عن توزع تكلفته أم تركزها [6]؟ .

1- التضخم والدخل :

لنعدْ أولاً إلى المساواة الشهيرة بين الناتج القومي والدخل القومي ($Y = Q$) على التسلسل، ونعرف أيضاً أنه يتوجب على كل أنواع التكلفة المتعلقة بالناتج القومي

أن تتحول أو تنتقل إلى دخل (أو عائد) لعناصر الإنتاج ... وهكذا ، فكل مرة تزداد القيمة النقدية للناتج ستؤدي إلى زيادة مقابلة ومساوية في الدخل .

هذا صحيح، لأن أية زيادة في قيمة الناتج ستكون إما بسبب زيادة الإنتاج أو بسبب زيادة الأسعار ، ذلك لأنه في كل حالة ستحصل عناصر الإنتاج على القيمة النقدية للإنتاج المتحقق، وهذا يعطينا نقطة انطلاق لمقارنتنا بين البطالة والتضخم. فعلى مستوى الأمة بالكامل، لايمكن للتضخم أن يخفّض إجمالي الدخل (على عكس البطالة) التي إذا ارتفعت فستؤدي إلى انخفاض في الإنتاج واضح .

2- لعبة المجموع صفر :

تتجاهل غالبية النقاشات الدائرة حول التضخم هذا الموضوع، إذ غالباً ما يتم الحديث عن الخسائر المترتبة عن التضخم على هذه المجموعة من الناس (أو القطاعات) أو تلك . وفي الواقع، يمكن للتضخم أن يُخفض مستوى معيشة فرد ما وذلك من خلال ارتفاع أسعار السلع والمنتجات التي يشتريها، ولكن على المستوى الكلي يقابل خسارة هذا الفرد ربح فرد آخر ذلك لأن الناتج القومي الإجمالي يساوي الدخل القومي الإجمالي.

وهذا لا يخفف (ولا يلغي) على الإطلاق المخاطر المترتبة أو الناجمة عن التضخم، وإنما يوضح أن مقابل كل خاسر يوجد رابح، وذلك على عكس مشكلة البطالة حيث لا يوجد لا خاسر و لارابح ... وهذا يعني – ضمن هذا المنظار – أن لعبة التضخم تقوم على ما يدعى بلعبة المجموع صفر . وما يهمنا حقيقة هو محاولة مقارنة المزايا المتحققة بسبب التضخم لصالح البعض مع الخسائر التي تكبدها البعض الآخر . والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : من المستفيد من التضخم ومن الذي يعاني من نتائجه السيئة ؟

3- الرابحون والخاسرون :

المضاربون هم الرابحون من التضخم... ففي الفترات التضخمية، لاترتفع الأسعار جميعها بنفس المستوى (أو الارتفاع) ، فالبعض يرتفع بحدّة والبعض الآخر بسرعة أقل، تماماً كما ترتفع أسعار الأسهم بنسب متفاوتة في سوق الأوراق المالية(البورصة) في زمن أو مرحلة توسع النشاط الاقتصادي.

المضاربون هم الذين اشتروا – بالصدفة أم باستخدام الذكاء – السلع التي تشهد أسعارها الارتفاع الأسرع والأقوى . وقد تكون هذه السلع متمثلة بالأراضي أو بالذهب أو ... الخ . في الواقع، واحد من الأسباب التي تجعل التضخم المفرط وراء حصول انهيار في الناتج القومي الإجمالي في البلاد هو أن أعداداً متزايدة من الأفراد قد تحولوا إلى مضاربين يبحثون عن بيع (والمساومة على السعر الأعلى) ما يملكون ليتمكنوا من الحصول على المنتجات والسلع الضرورية لحياتهم .

عندما يمضي الأفراد أوقاتاً متزايدة في المساومة والبحث عما يلزمهم، يبدؤون بتمضية أوقات أقل من أجل العمل، فيبدأ الإنتاج بالانخفاض... وهكذا ندخل في مرحلة من التراجع والهبوط في الفعالية الاقتصادية مترافقة مع ارتفاع كبير في الأسعار، ندعو هذه الحالة بـ Stagflation أي الركود التضخمي .

4- أصحاب الدخل الثابت (المحدود) :

من حيث المبدأ ، كل من يحصل على دخل ثابت شهري (أو سنوي) يعتبر من الخاسرين، وبالتالي يُمثل المتقاعدون الفئة أو الشريحة الأكثر تضرراً من التضخم... ولهذا الغرض تلجأ السلطات الحكومية المعنية – من وقت لآخر – لدراسة أوضاعهم وزيادة دخولهم بما يتناسب والزيادة الحاصلة في المستوى العام للأسعار (ارتفاع مستوى المعيشة) ضمن الإمكانيات المتاحة .

5- العمل ورأس المال :

فيما يتعلق بالفئات التي تحصل على دخلها من العمل ومن رأس المال، لايمكننا مناقشة الموضوع – بشكل عام – بالطريقة ذاتها في كل بلدان العالم . فمن المعروف أن البلدان المتقدمة اقتصادياً تمتلك نقابات عمال وأرباب عمل قوية جداً ومتنفذة في مواقع اتخاذ القرار تجعلها قادرة على متابعة ومراقبة مستوى المعيشة وارتفاعه والانعكاسات المترتبة على أصحاب دخل العمل وكذلك رأس المال .

أما في البلدان النامية أو المتخلفة، فغالباً ما يعاني أصحاب دخل العمل من التضخم نظراً لعدم قدرتهم على فرض متطلباتهم على الجهات الاختصاصية المعنية، مما يساعد على تحقيق انخفاض القوة الشرائية الحقيقية لدخولهم في حالات التضخم .

اما اصحاب دخل راس المال، فالامر مختلف تماما بالنسبه إليهم، إذ غالبا ما يكونون في موقع يسمح لهم بالضغط على متخذ القرار – علاوة على الهامش الكبير الذي يتمتعون به في موضوع رفع أسعار منتجاتهم من أجل مواكبة بل تخطي الارتفاع الحاصل في الأسعار عامة – إن لم يكونوا شركاء معه أو حتى هم أنفسهم ، مما يجعل تأثرهم معدوماً بالتضخم إن لم نقل مستفيدين منه .

لذلك ، اعتبر الاقتصاديون بغالبيتهم أن التضخم يعيد توزيع الدخل في الاقتصاد بشكل سيء ، أي لصالح طبقة الرأسماليين على حساب الطبقة العاملة (وحتى الوسطى) في المجتمع. ضمن هذا المنطق، بات موضوع معالجة هذا المرض أو الخلل الذي يسببه التضخم في الاقتصاد من أهم الموضوعات الاقتصادية الشائكة، والذي بدوره استحوذ على عدد هائل من الصفحات ، والكتب المتعلقة بالأدبيات الاقتصادية .

6- لماذا يُطرح التضخم كمشكلة اقتصادية كبيرة ؟

أ – لأن المجموعات الخاسرة من التضخم تعلن عن ذلك بقوة وبحدّة أكبر بكثير مما تعلن المجموعات الرابحة منه .

ب – لأنه يصيب (ويضرّ) بكامل فئات المجتمع، ولكن بدرجات متفاوتة ... وحتى الرابحون يخشون من استمراره مما يؤدي إلى فلتان الشأن الاقتصادي والذهاب باتجاه الكارثة (على الجميع) .

جـ – لأنه يبدأ معتدلاً، وإذا استمر فقد يتحول مسرعاً باتجاه الحالة الخطيرة جداً المدعوة بالتضخم المفرط Hyperinflation التي تضر بالجميع .

7- التضخم والبطالة من جديد :

السؤال الذي سنجيب عليه هو : هل يمكننا مقارنة التكلفة المترتبة عن كل من التضخم والبطالة ؟ إن الصفحات السابقة تسمح لنا بتقديم الملاحظتين التاليتين

أ – من وجهة نظر الاقتصاد ككل، تعتبر تكلفة البطالة أعلى من تكلفة التضخم عندما يكون بمعدلات معتدلة تتراوح بين (2-4%) ... فالبطالة في النهاية تؤثر في حجم الإنتاج في الاقتصاد ، بينما التضخم لا يؤثر فيه .

أما من وجهة نظر من يعاني، فالبطالة هي أيضاً أكثر تكلفة من التضخم لأنها لا تؤدي إلى ما أسميناه لعبة المجموع صفر ... لأن من يعاني من البطالة – بشكل مباشر أو بشكل مقنع – هم دائماً أكثر عدداً من المستفيدين منها .

ب – النتائج أو المنعكسات النفسية المترتبة عن معدل تضخم معتدل هي أكثر أهمية من تلك المترتبة عن بطالة محدودة ، إذ إننا نشعر بأن الجميع يعاني من التضخم بينما قلة قليلة تعلن عن معاناتها من البطالة، إلاّ إذا كنّا نحن – ذاتنا – نعاني منه .

رابعاً – ما لا نعرفه عن التضخم :

1- منحنى فيليبس مرة أخرى :

كما شاهدنا سابقاً ، يشير هذا المنحنى إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى، تم استناداً إليها بناء السياسة الاقتصادية المدعوة " Go and stop " في بريطانيا خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي [7] . وبعد هذا التاريخ ، لاحظ الاقتصاديون أن منطق منحنى فيليبس يبقى قائماً وصحيحاً على المدى القصير. أما على المدى البعيد ، فلقد لاحظوا من خلال الدراسات التي تمحورت حول الإحصاءات والبيانات المنشورة في بلدان غرب أوروبا أن مزيداً من معدلات البطالة تترافق مع المزيد من معدلات التضخم، بمعنى أن هناك جمعاً بين حالة الركود (البطالة) وحالة ارتفاع الأسعار(التضخم) التي أطلقوا عليها تسمية الركود التضخمي (Stagflation).

2- النظرية الكمية [8] :

كما في الحالة السابقة، لا أحد يُنكر وجود علاقة بين عرض النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P) أي التضخم (وهي طردية).. فإذا قام المصرف المركزي بشراء كمية كبيرة من الأوراق المالية ضمن سياسة السوق المفتوحة: Open market ، فمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية ، والعكس صحيح .

وبالشكل ذاته ، تكمن الصعوبة في البحث عما يحصل إذا كان تدخل المصرف المركزي معتدلاً بالشراء أو بالبيع، فهنا لا تتمكن النظرية الكمية من إخبارنا عن النتائج

المترتبة عن تلك السياسة، ويبقى الموضوع معلقاً عبر الزمن . وعندما نقول ذلك ، يعني أننا انتقلنا من الزمن القصير إلى الزمن الطويل، أي إن (V) و (Q) باتتا متغيرتين ... لينتهي مفعول النظرية الكمية .

3- التوقعات [9] :

إن الأسئلة المعلّقة ، التي لم تتمكن الفقرات السابقة من إعطاء إجابات حاسمة لها، يجيب عليها الاقتصادي الأمريكي المعاصر والحائز على جائزة نوبل في أواخر الثمانينيات جيمس توبين (James Tobin) . إذ يعتبر أن أفضل المعلومات التي يحصل عليها الأفراد هي تلك التي تحققت (وقرأها) في الأشهر القليلة المنصرمة (*)، وبالتالي فمعدل التضخم الذي تحقق في الفترة السابقة هو المعلومة الأكثر صحة ودقة للأفراد ، والمعدل في النهاية يشير إلى نزعة (إلى اتجاه) قد تستمر إذا لم تتخذ السلطات المعنية الإجراءات والتدابير المناسبة من أجل إيقافها (**).

أخيراً، على الرغم من كل هذه النظريات والمساهمات المتعددة لكبار الاقتصاديين المتخصصين في موضوع التضخم، وعلى الرغم من تمكن العديد من الدول المتقدمة اقتصادياً من السيطرة عليه نسبياً (ولكن على حساب جوانب أخرى على رأسها البطالة)، لايزال التضخم يُشكّل لغزاً محيراً وعقدة صعبة الحل يعاني منها الاقتصاديون والحكومات في بلدان العالم كافة ... إذ لم نتمكن من كشف كل الآثار السلبية (وربما الإيجابية) المترتبة عنه، ليس فقط على المستوى الاقتصادي وإنما على المستوى الاجتماعي أيضاً ، فما لا نعرفه عن التضخم لا يزال كثيراً !

(*) قد تكون السنة الماضية أو الفصل الماضي ... الخ

(**) في السبعينيات من القرن الماضي، ظهرت نظرية التوقعات العقلانية (Rational expectation theory)، التي عمل عليها علاوة على جيمس توبين، كلٌ من سرجنت (Sergent) ولوكاس (Lucas) وغيرهم ..

الوحدة الدراسية التاسعة

مشكلة البطالة

تمهيـــــد :

تحتذي مشكلة البطالة ذات الأهمية التي تحتذيها مشكلة التضخم إن لم تكن أكبر ، ذلك لأنها – علاوة عن كونها تشير إلى خلل كبير في التوازن الاقتصادي الكلي كما التضخم – تصيب الإنسان بشكل مباشر وتؤدي إلى نتائج وانعكاسات قاسية وسلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و ... طبعاً السياسية في النهاية .

وكما هو معروف ، اهتمت المدارس والمذاهب الاقتصادية – منذ نشأتها على اختلاف مشاربها بدراسة ومناقشة وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة [1] ... فالكلاسيكيون الأوائل بحثوا في تحليلهم دائماً عن تحقيق مستوى التشغيل الكامل (أي الاستخدام الكامل لعنصر العمل خاصة) في الاقتصاد . وتابع من بعدهم الكلاسيكيون الجدد استناداً للمبادئ ذاتها هذه القضية في الوقت الذي كان ماركس يشعل أضواء الخطر – في مرحلة التراكم الأولى لرأس المال (*) – في وجه الطبقة البورجوازية الرأسمالية الصاعدة منبهاً إياها أنه في حالة استمرار هذه الدرجة المرتفعة من استغلال قوة العمل فسيؤدي ذلك إلى زيادة التفقير والتهميش ، ومن ثمَّ الانفجار .

كما نجد في كثير من الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالفكر الاشتراكي الطوباوي(الخيالي – الإصلاحي – التعاوني) موضوعات تناقش مساهمة قوة العمل في إنتاج الخيرات المادية والمشكلة المترتبة عن سوء توزيع الدخول في

(*) والتي أطلق عليها في ذلك الزمان : مرحلة الرأسمالية المتوحشة .

الاقتصاديات الرأسمالية في تلك الفترة ... وحتى كينـــز ، الذي نقل التحليل الاقتصادي من حيز العرض إلى حيز الطلب ، مشيراً إلى نقص الطلب الفعّال في الاقتصاد والذي يبقى بمثابة السبب الرئيس لأزمات فيض الإنتاج الدورية ، مما دفعه لاقتراح جملة من السياسات الاقتصادية (المالية – الموازنية – الضريبية والنقدية) تهدف في نهاية المطاف إلى رفع سوية الاستخدام في الاقتصاد ... ولا يزال الأمر مستمراً .

سنسلط الضوء في هذا الفصل على كل ما يدور حول هذه المشكلة بهدف توضيح وتبيان ما المقصود بالبطالة وأسبابها ونتائجها وطرق علاجها ؟

الوحدة الدراسية التاسعة

مشكلة البطالة

أولاً – ما المقصود بالبطالة (Unemployment) ؟

من الضرورة بمكان – في البداية – التنويه إلى أن مفهوم البطالة بالمعنى الاقتصادي للكلمة ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلون عن العمل في الاقتصاد المعني خلال فترة زمنية معينة (2) . ومن الطبيعي أن تختلف التعريفات المقدّمة وتفترق ، لكنها في النهاية تصبّ جميعها في منحى واحد... فهناك من يقول إن العاطلين عن العمل هم الذين يقدرون على العمل ومستعدون للقيام به بالأجر السائد ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب . وبشكل أكثر بساطة ، هناك من يقول إن العاطلين عن العمل هم الذين يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون فرصة عمل ... الخ .

ولقد ميّز الاقتصاديون أنواعاً عدة من البطالة (3) ، منها :

– **البطالة البنيانية أو الهيكلية:** والتي تنشأ عن عدم ملاءمة المهارة التي يمثلها العامل مع فرصة العمل المتاحة .

– **البطالة الدورية :** هي التي تؤدي إليها ظاهرة الدورة الاقتصادية الملازمة للاقتصاديات الرأسمالية .

– **البطالة الفنية :** والتي تحصل غالباً بسبب التحسينات والتجديدات المتعلقة بطرق الإنتاج واستخدام التكنولوجيا والفن الإنتاجي المتقدم .

– **البطالة الموسمية :** والتي تخضع لمواسم محددة من السنة (غالباً في المجال الزراعي) .

– **البطالة المقنّعة :** وهي البطالة في موقع العمل ، و تعاني منها الإقتصادات المتخلفة ..الخ بشكلٍ عامٍ .

1- مرونة قوة العمل :

إن قوة العمل هي عبارة عن عدد العمال القادرين على العمل والتي تتراوح أعمارهم بين (18– 65) على سبيل المثال (*) ... والبطالة ليست بكل بساطة الفرق بين قوة العمل المتوفرة في الاقتصاد في لحظة معينة وعدد العاطلين ، وإنما هي الفرق بين عدد المستخدمين وقوة العمل " المتحركة أو المرنة " الخاضعة لتغيرات لحظية(4).

وهذا يعني بأن قياس البطالة سيؤدي إلى مفارقة ... ففي الواقع ، يمكن للاستخدام وللبطالة – في آن واحد معاً – أن يزدادا أو أن ينقصا ، إذا دخل إلى سوق العمل عمالٌ جدد من الشباب والنساء ، أو إذا انسحب منها عدد آخر .. حيث يرتبط الموضوع أيضا بفترات الازدهار والتوسع وكذلك بفترات الركود والكساد ، علاوة على موضوع أعمار العاملين .

2- معدل النشاط :

يدعو الاقتصاديون مرونة قوة العمل بمعدل النشاط في المدى القصير ، ويعتقدون بأن هذه التغيرات في الفترة القصيرة تلعب دوراً مهماً في توضيح المقصود بالبطالة . فعدد الساعات الوسطى للعمل أسبوعيا يتغير أيضا بحسب الفترة التي يمر بها الاقتصاد (ازدهار – ركود) ، لأنه يمكن لأصحاب الأجور (العمال) – أو لا يمكن لهم – أن يقوموا بأعمال إضافية (عدد ساعات إضافية) أو أن يجدوا أعمالاً أخرى (ثابتة) (5).

وهذا يعني أن الاقتصاديين لا يعتمدون فقط في حسابهم لمعدلات البطالة على عدد أو نسبة الأشخاص غير العاملين في الاقتصاد بالقياس إلى قوة العمل ، وإنما يأخذون في الحسبان أيضا معدل النشاط وعدد ساعات العمل . فإذا كان معدل النشاط ضعيفاً نسبياً وحصل انخفاض في عدد ساعات العمل الأسبوعية ، فهذا يعني أن الأثر المترتب لمعدل بطالة ما هو خطر وهام أكثر مما يتصوره البعض .

(*) يختلف الأمر من اقتصاد أو من بلد لآخر ، كما يتأثر بعنصر الزمن .

3- خطورة البطالة :

في هذه الفقرة ، سنحاول الإجابة على السؤال التالي : ما هي درجة خطورة البطالة كمشكلة اقتصادية وطنية ؟ لو عدنا إلى الإحصائيات التي تمَّ نشرها حول معدلات البطالة (دون الأخذ بعين الاعتبار معدل النشاط) خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثمَّ انتقلت إلى باقي بلدان العالم ، فنلاحظ ما يلي (6) :

- في عمق الأزمة ، ربع القوة العاملة كان عاطلاً عن العمل (مع العلم أنه في تلك الفترة لم يكن هناك بعد مخصصات مالية للعاطلين عن العمل ، ولا أية مساعدات اجتماعية) ، لا سيما في العامين 1932-1933.

- في فترة الانتعاش ، تراجع معدل البطالة ليصل إلى أدنى حدّ له في العام 1944، إلى ما يقارب 15% .

- بعد الحرب العالمية الثانية ، سجّلت معدلات البطالة أدنى مستويات لها ، ومن ثمَّ عاودت الارتفاع تدريجياً خلال عقد السبعينيات مترافقة مع معدلات تضخم مرتفعة أيضا ، ومعبّرة كما أشرنا سابقاً عن حالة الركود التضخمي (Stagflation) .

- وبدءاً من عقد التسعينيات وحتى الآن يلاحظ بأن الولايات المتحدة و اقتصادات أوروبا الغربية قد تمكنت من السيطرة على مشكلة التضخم ولكن - وبنسب متفاوتة - على حساب استمرار مشكلة البطالة ... ففي كافة الأحوال ، يعود مثل هذا الأمر لانتصار الهجوم المعاكس لليبراليين الجدد الذين باتوا في سدة القرار .

4- التخفيف من حدة البطالة :

من الطبيعي ان يكون واقع البطالة سيئاً وقاسياً على المستويين :

آ - الفردي ، إذ تصيب الإنسان الذي يبحث عن عمل ولا يجده فيتأثر مادياً لعدم وجود دخل وكذلك معنوياً (اجتماعياً) نظراً لعزلته المفروضة ولخروجه الإجباري من إيقاع الحياة المعمول به

ب – الاقتصادي الكلي ، إذ يعني وجود نسبة من القوة العاملة خارج إطار العمل (أي الاستخدام الناقص) يشير إلى تأثر الناتج المحلي الإجمالي ، بسبب عدم استغلال كل الموارد المتاحة في الاقتصاد ، وعلى رأسها قوة العمل .

ولهذا السبب ، بدأت الدولة منذ عقد السبعينيات تحديداً بتقديم ما يُدعى بمخصصات البطالة لجميع العاملين العاطلين عن العمل ، وهي عبارة عن أجور أو رواتب الحدّ الأدنى التي تسمح للفرد بالاستمرار في الحياة ... وبالاستمرار في البحث عن فرصة عمل . وهذا الأمر ، زاد الطين بلّة من وجهة نظر موازنة الدولة التي بدأت تعاني من أعباء إضافية ، علاوة عن نقص مواردها الناتج عن عدم تحقيق التشغيل الكامل في الاقتصاد .

وهكذا ، تمكنت الدولة – بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر – من التخفيف من حدة البطالة ووقعها على الأفراد ، كما اجتهدت في مجال إيجاد وخلق فرص إضافية لا سيما في قطاع الخدمات ... وحتى أنها في كثير من الأحيان لجأت إلى السياسة الكينـــزية المدعوة بالتمويل بالعجز .

ثانياً – الأسباب والعلاج :

ما هي أسباب البطالة ؟ وما هي طرق علاجها ؟ سؤالان يفرضان ذاتهما على مجريات البحث ، علماً بأننا قد أشرنا سابقاً إلى سبب هام يتعلق بعدم كفاية الطلب الكلي في الاقتصاد ، إذ من المعروف أن أرباب العمل يسرّحون أعداداً من العمال بسبب الانخفاض الحاصل في الإنفاق (الطلب) الكلي . وهكذا يكون السبب الأول من أسباب البطالة هو عدم كفاية الطلب ، وبالتالي فإن العلاج يتمحور حول العمل لرفعه إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل (7) .

1- مستوى الطلب :

ضمن هذا المنطق ، يترتب علينا الإشارة إلى الملاحظة التالية :

يجب العمل على رفع مستوى الطلب إلى الحدّ الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في الاقتصاد أو لنقل رفعه لمستوى مرتفع خلال السنة الجارية . ولكن قد يكون هذا المستوى غير ملائم في السنة التالية .

ففي المرحلة الأولى ، تُسجّل قوة العمل نمواً طبيعياً وذلك بسبب النمو السكاني الحاصل سنوياً ، ويمكن لهذا أن يتسارع ويصل إلى مستويات مرتفعة هامة كنتيجة منطقية لمقدمات سابقة لها علاقة بانفجار سكاني حصل في الماضي (أي قبل عقدين من الزمن مثلاً) .

وفي المرحلة الثانية ، وحتى إذا لم ترتفع قوة العمل ، يمكن ملاحظة ارتفاع ما في الإنتاجية بسبب ارتفاع مستوى التجهيزات الرأسمالية أو تحسن الطرق والفنون الإنتاجية المستخدمة الناتجة عن تحسن المستوى المعرفي عامة . فإذا حصل تحسن في الإنتاجية للفرد الواحد بنسبة 3% مثلاً ولم يرافقه تحسن (أو ارتفاع) في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة ذاتها ، فالطلب سيكون غير كافٍ من أجل امتصاص الإنتاج الذي تحقق بواسطة قوة العمل .

2- نمو الاستخدام الكامل :

علاوة على نمو الإنتاجية ، من الضروري أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي على الأقل بذات النسبة التي تنمو بها قوة العمل من أجل ضمان المعدل الثابت والمستقر للاستخدام . ففي الأوقات العادية ، يجب أن ينمو الناتج القومي الإجمالي – بالقيمة الحقيقية – بمعدل يفوق معدل النمو السكاني سنوياً من أجل تحقيق مستوى تشغيل ثابت ومرتفع . ولكن لو افترضنا بأنه يوجد معدل بطالة مرتفع وثابت نرغب بتحقيق معدل نمو مرتفع جداً لكي نتمكن من تخفيض مستوى البطالة هذه ، فإننا نواجه من جديد موضوع مرونة قوة العمل .

فعندما يرتفع الاستخدام تأتي أعداد متزايدة من الأفراد لشغل أو ملء جزء من قوة العمل وبالتالي تزداد عدد ساعات العمل ... وهكذا ، يترتب علينا زيادة مستوى الناتج القومي – بشكل كاف – لنتمكن من امتصاص العاطلين عن العمل الأساسيين

(الأوائل) وكذلك الزيادة في قوة العمل الناتجة عن المساهمة الأكثر ارتفاعاً وعن العدد المتزايد لساعات العمل .

إن زيادة الناتج القومي الإجمالي بهدف إزالة البطالة – كلياً أو جزئياً – يصطدم بسرعة بما يُدعى " بعنق الزجاجة – الاختناق " التضخمي ، لا سيما عندما تصل معدلات البطالة إلى نسب مرتفعة مثل (5 أو 6%) ... وهذا يعود بنا إلى نقطة سابقة تتعلق بضرورة النضال ضد التضخم والبطالة في آن واحد معاً . فنحن نعرف كيف نخفّض البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي ، ولكن لا يمكننا تطبيق ذلك بدون الوصول إلى معدل تضخم مقبول .

3- البطالة التقنية (التكنولوجية) :

يُشكّل موضوع عدم كفاية الطلب عنصراً أساسياً من جملة العناصر المسببة للبطالة ، فهو إذاً ليس الوحيد ... وإنما هناك عناصر أخرى تبقى فاعلة حتى إذا كان الطلب الإجمالي مرتفعاً ، منها : البطالة التقنية (التكنولوجية) ، أي اختفاء أو زوال الاستخدام بسبب إدخال أو إحلال الآلة ، وهي مشكلة حقيقية لعدم قدرتنا على فهمها بالكامل (*) . ولهذا السبب سنناقش الآثار المختلفة المترتبة عن " التكنولوجيا ".

4- " التكنولوجيا " والطلب على العمل (8) :

في البداية ، يترتب علينا لفت الانتباه إلى أنه ليس من الضروري دائماً أن تؤدي " التكنولوجيا " لاقتصاد في العمل ... ففي كثير من الأحيان ، تـــــــــــؤدي " التكنولوجيا " إلى اقتصاد وتوفير في استخدام الأرض وحتى رأس المال والطاقة ... الخ ، وقد تؤدي – طبعاً – لاقتصاد في عنصر العمل ، وهذا ما يهمنا هنا .

والمقصود بذلك، إدخال الابتكارات التقنية و التكنولوجيا التي تسمح للمنتج بتحقيق الإنتاج ذاته (كالسابق) ، ولكن مع كمية أقل من عنصر العمل ، أو إنتاج كمية أكبر من الإنتاج مع استخدام كمية العمل ذاتها . إذاً ، فالسؤال الذي يطرح ذاته :

(*) نسمع دائما أن " الأتمتة " هي عنصر من عناصر نقص استخدام اليد العاملة ، مع العلم بأننا نلحّ دائما على موضوع تطوير الصناعات " المتقدمة " من أجل زيادة الاستخدام .

ما هي الابتكارات التي تؤدي لإنقاص في استخدام عنصر العمل بشكل دائم ؟ لنأخذ المثال التالي :

لنفترض بأن ابتكار ما سمح للمنتج بإنقاص عدد العاملين في حيز الإنتاج لديه من 10 إلى 8 عمال، مع تمكنه من إنتاج الكمية ذاتها من الأحذية مثلاً ... ولنتجاهل مؤقتاً الأثر التحريضي الذي يخلقه شراء آلة جديدة تؤدي لاقتصاد في عنصر العمل ، ولننظر باتجاه ماذا يحصل للقوة الشرائية وللاستخدام إذا استمر المنتج ببيع الكمية ذاتها من الأحذية بالسعر ذاته كالسابق ، وذلك بهدف زيادة وتعظيم أرباحه .

ولنفترض أيضا أن هذا المنتج يستخدم أرباحه الإضافية من أجل زيادة استهلاكه. فهل سيؤدي ذلك إلى زيادة مساوية للإنفاق الكلي على مستوى الاقتصاد ؟ إن الإجابة ستكون بالنفي ، لأن هذه الزيادة في الإنفاق سيقابلها انخفاضا ناتجاً عن تلاشي إنفاق العمال المُسرّحين .

ونحصل على نتيجة مماثلة تماماً إذا استخدم المنتجون التقنية الجديدة بهدف تخفيض أسعار السلعة المعنية (الأحذية في مثالنا) أملاً بالسيطرة على جزء أكبر من السوق . وفي الحالة الأخيرة ، يكون المستفيد الرئيس المستهلك لأنه سيحقق ارتفاعاً في قوته الشرائية مساوية لانخفاض الأسعار (*) .

5- الدخول والاستخدام :

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الفقرة السابقة هي :

" إن ظهور آلة جديدة توفر من استخدام اليد العاملة ولا تؤدي إلى ضياع جزء من القوة الشرائية لا يعني أن هذا الظهور لا يترافق وانخفاض في حجم الاستخدام " .

ويمكننا لفت الانتباه أيضا إلى أثر ثانوي ينتج عن مثل هذا الإدخال ، ألا وهو قيام المنتج الذي حقق المزيد من الأرباح باستثمارها في مشروع استثماري جديد أو حتى في توسيع مشروعه القائم ، مما يؤدي إلى زيادة الاستخدام علاوة على الإنفاق الآخر الذي يذهب من أجل الحصول على آلات وتجهيزات ومستلزمات إنتاجية جديدة ... مما يؤدي من خلال دخول عمل الضارب الاستثماري إلى تحقيق زيادة أكثر من

(*) ولكن يجب الإنتباه بأن الربح أو المكسب المتحقق للمستهلك يقابله انخفاضٌ للقوة الشرائية الخاصة بالعمال المُسرّحين .

تناسبية في الدخل بالقياس للاستثمار الأولي – كما رأينا سابقاً – مما يعود بالنفع على الاقتصاد بالكامل .

وهكذا يمكننا أن نصل إلى النتيجة التالية : " لا يمكن لتقنية (آلة) جديدة أنقصت من استخدام عنصر العمل أن تعود وتحل مشكلة البطالة هذه إلاّ إذا حرّضت على خلق استثمارات جديدة كافية لإعطاء العمل من جديد لهؤلاء العاطلين " .

6- الاستخدام والاستثمار :

في الواقع ، تشير التجارب والملاحظات إلى ما يلي : لا يمكن لمنتَج جديد أن يخلق فرص عمل جديدة إلاّ من خلال تحريضه لحصول استثمارات جديدة ... بمعنى أن قبول المستهلكين لهذا المُنتج الجديد (الناتج عن استخدام آلة جديدة) يدفع المستثمرين لزيادة استثماراتهم وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل .

وإذا نظرنا إلى الزيادة في الاستثمار (الإنفاق الاستثماري) على أنه جزء من معادلة الطلب الكلي ، فهذا يعني بأنه سيؤدي لزيادة الدخل الكلي في الاقتصاد، وبالتالي لزيادة إنفاق المستهلكين (*)، مما يُحفّز من جديد المستثمرين على مضاعفة جهودهم ... وهكذا دواليك .

ثالثاً – البطالة البنيانية (الهيكلية) :

إذا كانت الأتمتة تؤدي إلى البطالة ، أفلا يمكننا حل هذه المشكلة من خلال تنظيم وإدارة الطلب في الاقتصاد ؟ في الحقيقة ، تقودنا هذه المسالة لاكتشاف وجه جديد لمشكلة البطالة ... إذ أن تلك الأخيرة لا تقتصر على أشخاص أضاعوا عملهم ، وإنما تمتد لآخرين غير قادرين على إيجاد فرص عمل لهم .

فمن المعروف ، قد تنتج البطالة عن نقص أو انخفاض في مستوى الكفاءة والأهلية ، أو عن عدم التطابق بين العرض والطلب على الكفاءات ، ويمكن أن يظهر

(*) نظراً لتبعية الإستهلاك للدخل وللعلاقة الطردية بينهما ، ونظراً لتوقف حجم الزيادة في الإستهلاك الناتجة عن الزيادة في الدخل على الميل الحدّي للاستهلاك (c) .

في حالة أن العمال الذين يبحثون عن عمل لا يحملون المواصفات (كالمستوى الثقافي والأصل العرقي و ... الخ) التي يرغب بها المستخدمون

كنّا في بداية هذا الفصل قد جئنا على ذكر هذا النوع من البطالة ، والآن نشير إلى صعوبة تجاوبه مع العلاج القائم على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ... فأرباب العمل يفضّلون غالباً الاحتفاظ بالمستخدمين الذين على رأس عملهم على أن يوظّفوا عمالاً جدداً لا يحققوا الشروط التي يبحثون عنها .

وقد لجأت غالبية دول العالم من أجل التخفيف – والقضاء إن أمكن – من هذا النوع من البطالة لإقامة الدورات التدريبية والتأهلية " حتى المستمرة " بهدف رفع سوية العاطلين والعاملين من أجل تلبية نوعية الطلب على العمل الجديدة التي يجب أن تواكب عمليات التجديد والتحديث المستمرة على المستوى الاقتصادي .

ولقد درس الاختصاصيـــون هذا الموضوع منذ أكثر من عقدين من الزمن التكلفة المرتفعة لإعادة تدريب وتأهيل العاطلين عن العمل ، وتوصلوا إلى حل هذا النوع من البطالة الذي يُعتبر من أصعب القضايا وأعلاها تكلفة . ونلاحظ جميعاً منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي التوجه نحو ضرورة قيام الإنسان ذاته بعملية رفع كفاءته وتطور قدراته كي يتمكن من إيجاد فرصة العمل المناسبة ، فالدولة لم تتمكن من الإنفاق الباهظ على مثل هذه القضية ، فانتقل العبء من العام إلى الخاص من أجل تلبية الإشارات التي تقدمها السوق حول المواصفات المطلوبة في سوق العمل

الوحدة الدراسية العاشرة

النمو الاقتصادي

تمهيـــــد:

منذ بداية الكتاب ، وضعنا موضوع النمو الاقتصادي في صلب اهتمامنا وفي قلب الفصول المدروسة ضمناً ... أما الآن ، فسنكرس هذا الفصل له بالكامل لنزيد من معلوماتنا ومعارفنا حوله بشكل واضح وصريح ، ولهذا بات من الضروري أن نقف عند جملة من المفاهيم الضرورية المتعلقة به .

إن المقصود بالنمو لغوياً الزيادة والتوسع طبعاً ، واقتصادياً قياس التغيرات الحاصلة في المؤشرات (أو المجاميع) الكلية في المدى البعيـد ... بمعنى دراسـة حركـة النظام الاقتصادي بالكامل المعمول به في بلد معين. ومن الطبيعي التفريق بين: النمـو الاقتصـادي (Economic Growth)(*) و التنمية أو التطـور الاقتصـادي (Economic Development)(**).

فالأول يشير إلى التغيرات الكمية الحاصلة في هذه المجاميع الكلية على المدى البعيد ، بينما يشير الثاني إلى هذا النمو الاقتصادي الحاصل في الفترة الطويلة والمقترن بالتغيرات الهيكلية (البنيوية) التي تصيب النظام الاقتصادي المدروس(1) .

ولقد كان من الطبيعي أن نهتم في غالبية الفصول السابقة بالمتغيرات (المستقلة والتابعة) وأثرها على الشأن الاقتصادي في الفترة القصيرة

أما هنا ، فمن الطبيعي أن نتناول الموضوع في الفترة الطويلة ، وهذا بدوره سيؤثر في محاكمتنا ومناقشتنا للموضوعات ذات الصلة بالتغيرات البنيوية الحاصلة ، مع وجوب التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية كما أسلفنا أعلاه . وبصورة أدق ، من

(*) باللغة الفرنسية : La Croissance Economique

(**) باللغة الفرنسية : Le Développement Economique

المنطقي أن يؤثر حجم السكان (مثلاً) وكذلك مخزون رأس المال وحتى أساليب الإنتاج المتغيرة – المتطورة على المدى البعيد بالتحليل الخاص بالنمو الاقتصادي. وهذا يعني تناول عناصر أخرى وإدخالها في التحليل علاوة على الأثر المترتب على المتغيرات التابعة بسبب التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة ، كما كانت عليه الحال في الفترة القصيرة .

وطالما أننا في ميدان النمو الاقتصادي ، فهذا يعني أننا سنركز على دراسة كل مايؤثر – سلبياً أو إيجابياً – في نمو وزيادة الإنتاج خلال الزمن ... وكما هو معروف، احتلت نظرية النمو الاقتصادي موقعاً هاماً في الدراسات والمساهمات الاقتصادية منذ آدم سميث ، وحظيت بتطويرات كبيرة استندت إلى جملة المتغيرات البنيوية التي حصلت مع مرور الزمن وإلى تطور الفكر الاقتصادي وانتقاله من مدرسة إلى أخرى .

الوحدة الدراسية العاشرة

النمو الاقتصادي

أولاً – دورة الأعمـــال :

تشير الملاحظة لعملية النمو الاقتصادي إلى أنه كان يحصل بشكل غير منتظم على المدى الطويل ، وبالتالي تتأتى أولوية دراسة هذا الشكل أو الجانب من النمو التي تُسهل كثيراً فهم الموضوع الأساسي ، ولهذا لابدَّ من توضيح بعض المفاهيم .

1- المدى الطويل و المدى القصير :

لو درسنا النمو الاقتصادي في بلد من البلدان لمدة طويلة وحاولنا رسم المنحني البياني الخاص بها ، فإننا نلاحظ على الفور بأن هذا المنحني يأخذ شكلاً متصاعداً يشير إلى درجة هذا النمو لكنه لا يظهر التذبذبات الحاصلة به على المدى القصير . فلقد دلّت الدراسات كافة التي تمت لدراسة هذا في الاقتصادات الأوروبية والأمريكية إلى وجود دورات يتذبذب فيها معدل النمو ويتأرجح لكنها لا تظهر على المدى الطويل(2).

2- الـــدورات:

إن التتابع الحاصل في النمو والتقهقر (أو التراجع) الاقتصادي يظهر بجلاء ووضوح في أغلب هذه البلدان على المدى القصير ، وهذا ما أسماه الاقتصاديون بدورة الأعمال . والحق يُقال أنه لو نظرنا بتمعن في المنحني "الصاعد" الذي يشير دائماً إلى النمو الاقتصادي الحاصل في بلد ما على المدى الطويل ، فإننا نلاحظ بعض التعرجات التي تشير إلى التقلبات الحاصلة في هذا النمو على المدى القصير ، كما هو موضح من الشكل (10-1) الذي يشير إلى أرقام افتراضية للنمو الاقتصادي في بلد ما خلال قرن من الزمن .

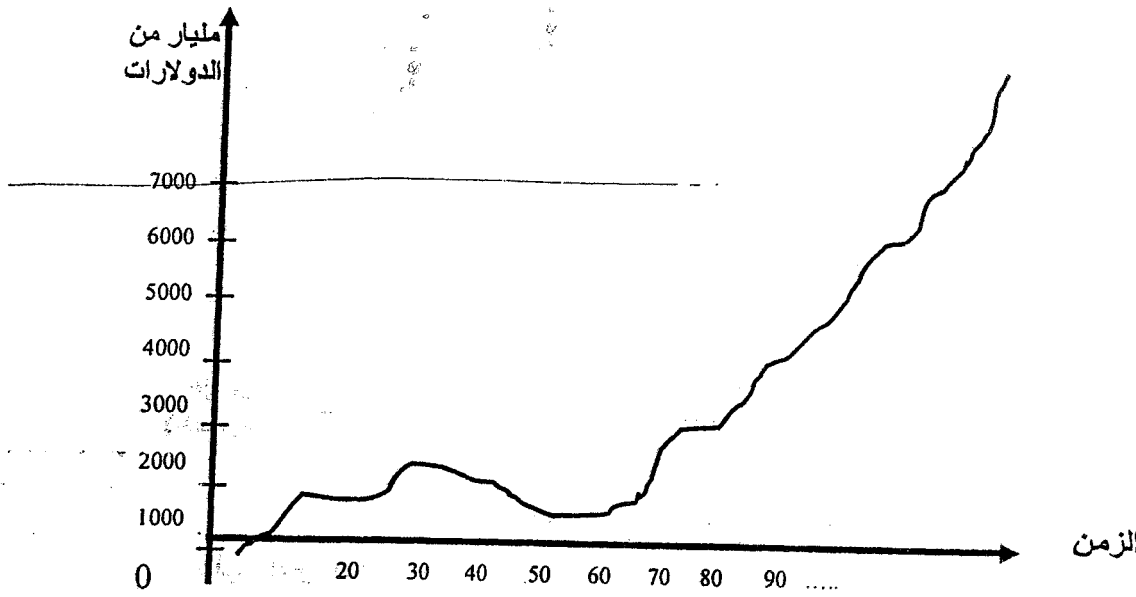

الشكل (10 - 1) (أرقام افتراضية للنمو الاقتصادي) خلال قرن من الزمن لبلد ما

وبشكل تقريبي ، تشير هذه التعرجات الحاصلة للدورة الاقتصادية التي تأخذ حركتها وتوجهها شكل الجرس لتعلن عن انقسامه إلى قسمين متساويين تقريباً ، حيث يشير القسم الأول إلى بدء الانتعاش الاقتصادي وصولاً إلى الازدهار (القمة) ومن ثم يبدأ الإنحدار بمعنى الدخول في الركود الاقتصادي الذي فيما إذا استمر فإنه يؤدي إلى الكساد (وهذا ما يعود غالباً لفشل التدابير والإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الحكومة المعنية للإنتهاء من الركود) .

وتشير التجربة التاريخية والملاحظة إلى أن مثل هذه الدورة بالكامل تستغرق ما يقارب (١٠) سنوات على أبعد حدّ ، كما يظهر في الشكل (10 - 2) .

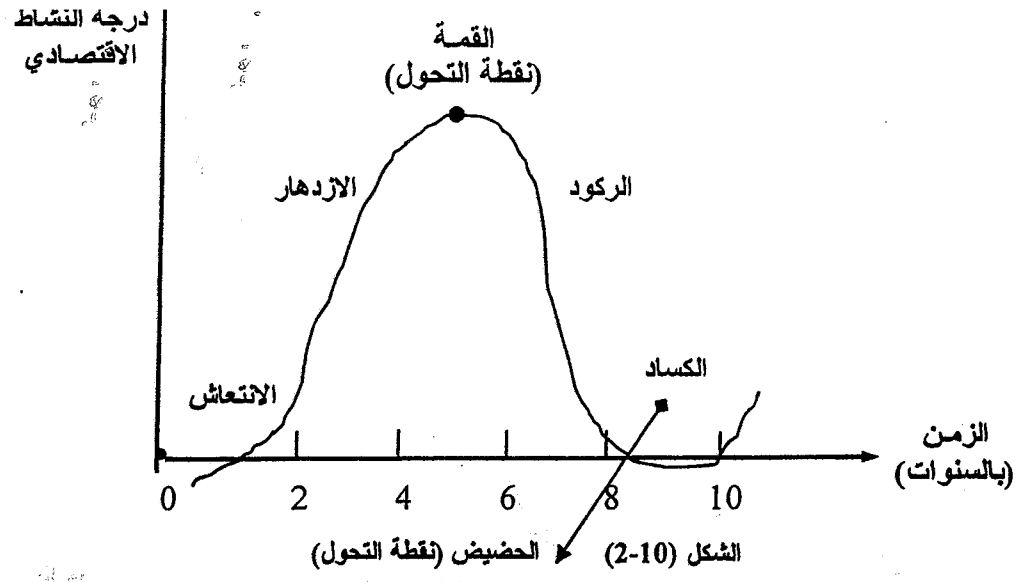

الشكل (10-2)

3- أسباب الدورات :

ما العوامل التي تكمن وراء هذا التناوب (المنتظم تقريباً) بين الفترات الجيدة وتلك السيئة ؟

في الواقع ، اجتهد عدد كبير من الاقتصاديين في دراسة هذه العوامل ، ولم يتمكن أي منهم أن يقدّم – بشكل كامل – إجابة مقنعة وشافية تماماً . ولكن ما انتشر في أوساط الأعمال القول بأن هناك تتابعاً لموجات تفاؤلية و أخرى تشاؤمية تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد .

قد يبدو هذا التوصيف منطقياً ، لكنه يبقى وصفاً ولا يرق إلى درجة تعليل وشرح الأسباب الكامنة وراء هذا التناوب ... وهذا ما قام به حقيقة الاقتصادي الشهير جيفونس (W. S. Jevons) في نهاية القرن التاسع عشر ، عندما ربط دورات الأعمال بالبقع الشمسية التي كان يُعتقد بأنها وراء الدورات المناخية ، التي بدورها كانت وراء دورات الحصاد الزراعي (الموسم) التي تؤثر في دورات الأعمال(*) .

(*) قد تثير نظريّة البقع الشمسية الدهشة للوهلة الأولى ، ولكن عندما نعرف أنه في تلك الأيام كانت الزراعة تشكل عنصراً محدداً وهاماً للنشاط الاقتصادي ، تصبح هذه النظرية - إلى حدٍّ كبير - تتمتع بالمنطقية والموضوعية .

ومن بعده ، قدم عدد من الاقتصاديين تبريرات وإيضاحات لها علاقة باستخراج الذهب من المناجم والأثر الذي يتركه على كمية النقود ، ولها علاقة بظهور الاختراعات والابتكارات ... الخ (3).

4- الضارب والمسارع :

لنفترض - في البداية - أن اختراعاً هاماً قد أدى لزيادة الإنفاق الاستثماري ، فنلاحظ بسهولة كيف أن هذا الحدث سيحرض على حصول حالة توسعية تراكمية ذاتية النمو . وبسبب التداخل بين عمل الضارب والمسارع ، يقوم الأول بزيادة الاستثمار الذي يحرض على زيادة الاستهلاك الذي بدوره يحرض على زيادة الاستثمار من جديد ، وبالتالي رفع الاستهلاك بدوره أيضاً ... هذا السياق التحريضي التبادلي يخلق أجواء تفاؤلية في أوساط الأعمال ويشجع على حصول إنفاقات أخرى مساعدة على تحقيق عمليات التوسع الاقتصادي . وهكذا يزداد حجم المخزون الذي ينتظر تحقيق مبيعات متزايدة ، وتنشط العمليات في سوق رؤوس الأموال (البورصة) ، ويعمّ التفاؤل : إنها الحالة التوسعية (الانتعاش والازدهار) (4).

ماذا يحصل كي تتوقف هذه الحالة ؟ في الحقيقة ، توجد عدة عناصر وراء هذا التوقف التدريجي أو السريع (المفاجئ) ... منها ، توقف الأسباب المحرضة بعد أن تمّ بناء واستقرار الصناعة التي كانت وراء هذا الاندفاع . أو نجاح النقابات العمالية في موضوع رفع الرواتب والأجور الذي غالباً ما ينعكس على ارتفاع التكلفة فالأسعار. أو وصول الاقتصاد إلى مستوى قريب من الاستخدام الكامل ... فيبدأ المناخ العام بالتراجع والتدهور .

وهكذا ، يبدأ الاستثمار بالتباطؤ لأن الاستهلاك توقف عن الزيادة بمعدلات متزايدة (توقف الضارب) ، الذي ينعكس بدوره سلباً على المسارع الذي لا يمكن أن يعمل لوحده ، بعزلة عن الضارب ... ويعمّ التشاؤم : إنها الحالة الإنكماشية (الركود والكساد) .

ثانياً – الدورات الناتجة عن سياسات الدولة :

تحدثنا سابقاً عن دورات الأعمال وكأنها كانت تحصل نتيجة ارتفاع أو انخفاض عفوي في الاستثمار ، وكأن القطاع الخاص وحده هو المعني في هذه القضية . ولكن – ومنذ بداية القرن العشرين ، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية والدراسات التي قدّمها كينز في كتابه الشهير النظرية العامة الصادر في العام 1936– باتت للدولة دورٌ فاعلٌ في النشاط الاقتصادي ، إذ أن الحكومة أصبحت تلعب دوراً هاماً كقطاع اقتصادي لاسيما على مستوى الإنفاق ، فهي تُشكل أحد أهم مكونات الطلب الكلي في الاقتصاد.

ومنذ ذلك التاريخ – أي بعد الحرب العالمية الثانية – أصبحت الدولة تُشكل مصدراً هاماً من مصادر الإنفاق في الاقتصاد ، وبالتالي فالدورات الاقتصادية باتت تأخذ مرجعيتها أو مصدرها من عواصم الدول ، بمعنى أنها باتت تستجيب لمعدلات الإنفاق الحكومية . وهذا لا يلغي القول بأن آليات السوق هي التي تكمن وراء مثل هذه الدورات، على الأقل في المرحلة السابقة ، إلا أن تدخل الدولة بات مؤثراً (ومعدلاً) في الآثار المترتبة عن هذه الآليات ... أي أنه يتوجب علينا البحث والتقصي في الإنفاق العام كعنصر رئيسي من عناصر تشكل دورات الأعمال .

وكما هو معروف ، ترسم الدولة السياسة الاقتصادية العامة في البلاد ، ومن أجل تحقيقها والنجاح بها تستخدم عدداً كبيراً من السياسات الفرعية ، نذكر أهمها :

- السياسة المالية أو الموازنية ، والتي لها علاقة إما بجانب الإيرادات (أي الضرائب والرسوم والغرامات ... الخ) ، أو بجانب الإنفاقات الحكومية (الجارية والاستثمارية منها) .
- السياسة النقدية ، والتي لها علاقة بالكمية المعروضة من النقود بمختلف أنواعها وكذلك في التأثير على موضوع الطلب على النقود، وذلك من خلال أدوات مختلفة أهمها : أسعار الفائدة المتنوعـــــــــــة ... الخ

- وهناك أيضاً سياسات التسعير والأجور والصناعية والزراعية والحفاظ على البيئة ... الخ .

ثالثاً – النمو المستقر على المدى البعيد :

لماذا تسعى الدول جاهدة لتحقيق نمو اقتصادي مستديم ومستقر على المدى البعيد خاصة ؟ في الحقيقة ، يتعلق الجواب بمجموعتين من الأسباب :

الأولى ، ولها علاقة بالتزايد السكاني الحاصل في المجتمعات البشرية ، والتي تتطلب حكماً زيادة الناتج من أجل إشباع حاجات هذه الزيادات السكانية .

الثانية ، ولها علاقة برفع مستوى معيشة المواطن ، علاوة على أن حاجاته هي غير محدودة (في الزمان والمكان) وترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى وعيه ومعارفه ...الخ .

ضمن هذا المنطق ، يترتب على الدولة تبني السياسات الاقتصادية العامة المناسبة (مع السياسات الفرعية المذكورة أعلاه) واتخاذ التدابير والإجراءات اللحظية التي من شأنها تحقيق هذا النمو المستقر على المدى البعيد الكفيل بتلبية مجموعتي الأسباب الواردة أعلاه .

رابعاً – النمو المتوازن :

إذا كان تحقيق النمو المستقر والمستديم واحداً من أهم الموضوعات التي تشغل بال الحكومات المختلفة ، فالنمو المتوازن كان ولايزال من الموضوعات الأكثر أهمية التي شغلت بال الاقتصاديين في البحث والتقصي (النظري) وفي نقله إلى أرض الواقع (التطبيقي) (5) .

1- النمو المتوازن : النظرية .

في هذا المجال ، استخدم الاقتصاديون معادلتين :

الأولى ، تشير إلى ضـــرورة معرفـــة الزيادة في الاستثمار اللازمة لتحقيق زيادة محددة في الدخل .

الثانية ، تحديد زيادة في الناتج القومي الناتجة عن زيادة الاستثمار بمعدل معطى . .

ويمكننا أيضاً – استناداً إلى ما سبق – معرفة ما يجب أن يتحقق كزيادة سنوية في الاستثمار ، لنتمكن من الحصول على الدخل الإضافي الذي يسمح لنا بشراء الزيادة الحاصلة في الإنتـــاج بسبب الزيادة في الإستثمار . فـــإذا رمزنا للزيادة في الدخل بالرمز (ΔY) ، وللزيادة في الإنتاج بالرمز (ΔQ) ، فيمكننا أن نكتب (*) :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c}\Delta I \qquad (1)$$

أو :

$$\Delta Y = \frac{1}{s}\Delta I$$

وكذلك : $$\Delta Q = \frac{1}{\sigma} \qquad (2)$$

وهذا يعني أن : $$\Delta Y = \Delta Q$$

عندما : $$\frac{1}{s} = \frac{1}{\sigma} \qquad (3)$$

تلك هي صيغة النمو المتوازن ...

(*) حيث ، c = الميل الحدي للاستهلاك .
s = الميل الحدي للإدخار .
σ = النسبة بين رأس المال إلى الانتاج ... والتي تعني قيمة الإنتاج الحاصل بسبب حجم استثمار محدد أو معطى (بالعملة الخاصة بالاقتصاد المدروس) .

2- النمو المتوازن : الواقع .

ماذا تعني المعـــادلة السابقة (3) ؟ هي تشير إلى أنه يترتب على معدل نمو الاستثمار ($\Delta I / I$)أن يؤمن أو يحقق المساواة بين ΔQ و ΔY . وبمعنى آخر ، يشير إلى النسبة المئوية التي يجب أن يزداد بها الاستثمار ليتمكن الدخل من متابعة وملاحقة الإنتاج بالقيمة المقدرة بعملة الدولة المعنية .

من حيث المبدأ ، معدل النمو يساوي المعدل الحدي للإدخار (أو للتسرب) مقسوماً على النسبة الحدية لرأس المال على الإنتاج ... وبالتالي ، فالسؤال المطروح دائماً أمام الحكومات . ماهو معدل نمو الاستثمار اللازم في بلد ما ليكون النمو متوازناً؟ ولمعرفة الجواب ، يغوص الإقتصاديون في المسائل الاحصائية المعقدة التي تطرحها عملية تحديد النسب الحدية لرأس المال – الإنتاج . وهذا يعني أن هناك ضرورة ماسة لحساب الإستثمار الصافي (وهي عملية صعبة ومعقدة جداً) في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة .

فالمشكلة الأخيرة التي تعترض الاقتصاديين هي أن النمو هو غير كافٍ إذا كانت التسربات كبيرة وهامة جداً في الإقتصاد ، بحيث :

أن الزيادة التي كانت وراء النمو هي غير كافية لرفع القدرات الشرائية في الاقتصاد ، أو إذا كانت النسبة الحدية لرأس المال – الإنتاج ضعيفة جداً .

3- سياسة النمو المتوازن :

لنفترض أن الدخل لم يزد بالشكل الكافي ولا بالسرعة المطلوبة ليتمكن من امتصاص أو شراء الإنتاج المتحقق . ما السياسة (الإجراءات والتدابير) الواجب تبنيها من أجل دفع الاقتصاد لتحقيق هذه المساواة ؟ في الحقيقة ، تتوقف العلاقة بين نمو الدخـــل ونمو الإنتـــاج قبل كل شيء على الإيقـــاع (أو الريتم) الذي يـــزداد به

الاستثمار ... وهكذا ، إذا كان الإنفاق لا يكفي لامتصاص الإنتاج ، فسيتوجب زيادة معدل الإستثمار أو رفع معدل النمو لمجمل الإنفاق (العام والخاص) في الإقتصاد .

وعلى العكس من ذلك ، إذا كنا في وضع يشير إلى أن الدخل – وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد – أكبر من الإنتاج ، فهذا يعني أننا في وضع أوخالة تضخمية ... مما يقتضي تخفيض معدل النمو في الاستثمار ليعود التوازن بين زيادة الدخل و زيادة الإنتـــاج .

هذا يعني – من جهة أخرى – أن إدارة الطلب الكلي في الإقتصاد ، من خلال السياستين المالية والنقدية ، تبقى بمثابة السلاح (الوسيلة) الأكثر فعالية لإعادة التوازن(*) ... والتي يُضاف إليها دائماً ما تخططه الدولة من أجل مستقبل أفضل لتحقيق التنمية الإقتصادية المستديمة .

4- مخاطر النمو :

تتمحور الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها " المخاوف أو المخاطر " المتعلقة بالنمو حول التناقض القائم بين :

- ضرورة تأمين نمو اقتصادي قوي ومستقر ، من جهة أولى .
- مخاطر ندرة الموارد المتاحة ومشكلة التلوث ، من جهة ثانية .

في الواقع ، يمكن التعرض لمثل هذه المفارقة لا سيما على المدى البعيد ، إذ من المحتمل جداً الوصول إلى حالة تستدعي اتخاذ تدابير وإجراءات قاسية من أجل إيقاف النمو ، إلاّ في حالة الإستفادة من التقدم التقني الهائل(**). وهذا ما تحدثت عنه الكثير من الأدبيات الإقتصادية منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي ، لا سيما المنشورات الصادرة عن نادي روما والصرخات التي وجهها للعالم أجمع حول ضرورة إيقاف النمو أو الحفاظ على النمو صفر لجملة أخرى من المخاطر والمخاوف

(*) حيث عبّرت عنها الحكومات البريطانية المتتالية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي بسياسة (Go and Stop)، والتي اختزلها الإقتصادي فيليبس بمنحناه الشهير الذي يشير إلى البطالة (الحالة الانكماشية) والتضخم (الحالة التوسعية) .

(**) وهذا ما حصل فعلاً من خلال الإنتقال إلى ما يُدعى بالاقتصاد المعرفي (الجديد) .

علاوة على تلك المذكورة أعلاه ، لا سيما فيما يتعلق بتلوث البيئة وانثقاب طبقة الاوزون و .... الخ (*) .

وما العولمة التي يبشر بها دعاة الليبرالية الجديدة – والتي بدأت تتضح معالمها منذ فترة ليست ببعيدة – سوى عملية نقل للمخاطر الحقيقية من المستوى القومي إلى المستوى العالمي ... ومن هنا ، حصل التحول الجديد في فهم الإقتصاد القائم على أن الأخطاء والأخطار التي تتسبب بها الدول لا يمكن حلّها والوقوف في وجهها إلاّ على المستوى العالمي ، فسبب المخاطر قومي (فردي) وتحديات المواجهة لها عالمية (جماعية) .

(*) يمكن الرجوع للعديد من الكتب المترجمة في هذا الموضوع خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي من منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية .

الوحدة الدراسيه الحاديه عشر

التجارة الخارجية

تمهيـــــد :

يمكننا أن نصفَ الفصول السابقة بأكملها بأنها كانت ضمن إطار الاقتصاد المغلق ، بمعنى أن دراستها كانت تناقش كل ما يمت بصلة لمعادلة الطلب الكلي في الاقتصاد ومكوناته المختلفة ضمن إطار حدود الدولة . أما في هذا الفصل ، فسنقوم بفتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي وبالتحديد من خلال دراسة التجارة الخارجية في الدولة المعنية ، لتصبح معادلة الطلب الكلي كما يلي :

$$D = C + I + G + (X-M)$$

حيث :

D = الطلب الكلي في الاقتصاد

C = الاستهلاك الكلي في الاقتصاد

I = الاستثمار الكلي في الاقتصاد

G = الإنفاق الحكومي في الاقتصاد

X = الصادرات

M = الواردات

ويترتب عن ذلك ذكر الملاحظتين التاليتين :

1- يشير المكون الأخير من المعادلة أعلاه (X-M) إلى الميزان التجاري في الاقتصاد المدروس ، أي مشتريات العالم الخارجي للسلع والخدمات المنتجة في الوطن مطروحاً منها مشتريات الوطن من السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ... فإذا كانت النتيجة موجبة ، فهذا يعني أن الميزان التجاري رابح ، وإذا كانت سالبة فهذا يعني أن الميزان التجاري خاسر .

2- يتساوى الطلب الكلي في الاقتصاد (D) مع الدخل الكلي (Y) والناتج الكلي (Q) ، والثلاثة يعبرون عن الطرق التي يتم من خلالها حساب الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد كما بيّنا في الفصل المتعلق بالدخل والناتج الكليين .

علاوة على ذلك ، يشير الاقتصاد المفتوح نحو العالم الخارجي إلى أن هناك أيضاً حركة انتقال لرؤوس الأموال ولليد العاملة ، وللمعلومات التي باتت – مع بداية القرن الحالي – تُشكل عنصراً أساسيا من عناصر الإنتاج مع دخولنا عصر الاقتصاد المعرفي ... إلاّ أننا – في هذا المقرر (مبادئ الاقتصاد الكلي) – لن نتطرق إلى حركة وانتقال (دخول وخروج) هذه العناصر ، ويمكن للطالب متابعة مثل هذه الموضوعات في مراجع وكتب ومقالات أكثر عمقاً وتخصصاً .

الوحدة الدراسية الحادية عشر

التجارة الخارجية

أولاً – التخصص الدولي والتجارة الخارجية :

اعتباراً من اللحظة التي ظهر بها الفائض الاقتصادي – على مستوى الفرد أو الجماعة أو حتى المنطقة التي تضم عدة جماعات – والتي أشارت إلى أن هناك تخصصاً ناتجاً عن تراكم الخبرة والمعرفة ، ظهرت الحاجة إلى التبادل ... ودون الدخول في موضوع ظهور ونشأة وتطور النقود (من سلعية ومعدنية) كوسيط للتبادل وكأداة تقوم بوظائف أخرى(*) ، فهو موضوع له علاقة بمقرر آخر (النقود والمصارف)(1). بات التبادل (أي التجارة) يُشغل بال المختصين وغيرهم ، ومع ظهور الدولة – الأمة (القوميات في أوروبا) ، نشط العديد من أساتذة الاقتصاد في مجال إثبات أهمية التخصص والتبادل الدوليين ، لا سيما أب الاقتصاد السياسي آدم سميث والاقتصادي الشهير دافيد ريكاردو... حيث تحدث الأول عن نظرية المزايا المطلقة ، والثاني عن نظرية المزايا النسبية ، واللتان سنتناولهما بالبحث في الصفحات التالية(2).

1- نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث :

في الحقيقة تقوم الفكرة الرئيسية على افتراض وجود دولتين :

دولة (A) ودولة (B) ، تقومان بإنتاج سلعتين (القمح والإطارات) ، كما هو مُبين في الجدول (1-11) .

(*) توجد أدبيات ومقررات أكاديمية كثيرة ومتعددة حول هذا الموضوع ، تتفق جميعها عل أن للنقود وظائف عدة ، أهمها : وسيط للمبادلة – مخزن للقيمة – أداة للقياس ووحدة حساب .

الدولة	الكلفة	سلعة القمح	سلعة الإطارات
A	وحدة عمل	60 وحدة	30 وحدة
B	وحدة عمل	30 وحدة	60 وحدة

الجدول (1-11)

لو أمعنا النظر في الجدول ، نلاحظ أن كل دولة تتمتع بقدرة وبكفاءة أعلى في إنتاج إحدى السلعتين ... فالدولة (A) تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج القمح ، والدولة (B) تتمتع بمزايا مطلقة في إنتاج الإطارات . وهذا يعني أن لو كل دولة تخصصت بإنتاج السلعة التي تملك فيها كفاءة أعلى فسوف تربح الدولة (A) – بحسب مثالنا – فيما إذا حصلت بـ (60) وحدة قمح على أكثر من (30) وحدة إطارات . والعكس صحيح ، ستربح الدولة (B) إذا حصلت بـ (60) وحدة إطارات على أكثر من (30) وحدة قمح .

لهذا ، ينصح آدم سميث في أن تتخصص الدولة (A) بإنتاج سلعة القمح والدولة (B) بإنتاج سلعة الإطارات ، ومن خلال التبادل ستتحقق فوائد أكبر لكلتا الدولتين .

2- نظرية المزايا النسبية لدافيدريكاردو :

داخل المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) التي أسسها آدم سميث ، يتربع الاقتصادي دافيد ريكاردو على عرش التيار المتشائم مع روبرت مالتوس صاحب النظرية السكانية ، بينما يقابله الاقتصادي الفرنسي الشهير جان – باتيست ساي على عرش التيار المتفائل مع باستيا وكاريه .

وكان ريكاردو قد قدّم مساهمات عدة في تطوير الفكر الكلاسيكي السميثي ، منها هذه النظرية : فلقد ذهب في موضوع التخصص والتبادل بين الدولتين إلى أبعد من المعلم سميث ، حيث تحدث عن ضرورة وأهمية هذين الموضوعين حتى بالنسبة لدولة تتفوق بالمطلق في إنتاج سلعتين على دولة أخرى ،

ولهذا افترض ريكاردو كسابقه وجود دولتين :

دولة (A) ودولة (B) تنتجان سلعتين كما هو مُبيّن في الجدول (2-11) :

الدولة	الكلفة	سلعة القماش	سلعة النبيذ	النسبة
A	وحدة عمل	100	25	4 قماش 1نبيذ
B	وحدة عمل	125	50	2.5 قماش 1 نبيذ

الجدول (2-11)

لو نظرنا إلى الجدول بعناية ، نجد أن الدولة (B) هي أكفأ من الدولة (A) في انتاج كل من السلعتين المذكورتين ، ولكن هذه الكفاءة تتم بنسب مختلفة . ومع ذلك ، يطالب ريكاردو الدولة (B) في أن تتخصص في إنتاج النبيذ ، لأنها إذا بادلت وحدة نبيذ بأكثر من (2.5) وحدة قماش فهي رابحة ، والعكس بالنسبة (A) .

لنعد الآن إلى موضوع فتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي من خلال الميزان التجاري فقط ، الذي هو عبارة عن مقابلة الواردات بالصادرات ... ولنتوقف عند هذين المفهومين الأخيرين :

المقصود بالصادرات : مشتريات العالم الخارجي من السلع والخدمات المنتجة في الوطن ، أي ما يتم طلبه من قبل العالم الخارجي لجزء من الناتج القومي المتحقق في البلاد خلال فترة زمنية (غالباً سنة) . ولكن يجب لفت الانتباه إلى أن الصادرات كمتغير تابع (بفرض عدم وجود أية قيود على انسياب السلع و الخدمات المصدرة) يتأثر بدخل العالم الخارجي ، المتغير المستقل . بمعنى أن صادراتنا تتأثر بشكل ملحوظ بارتفاع أو بانخفاض دخل العالم الخارجي وبالتالي تتأثر بالأوضاع والأحوال الاقتصادية التي تلف العالم (ركود وكساد عالمي يؤدي لانخفاض الطلب على السلع والخدمات المحلية ، بينما يؤثر الانتعاش والازدهار العالميين من الطلب على منتجاتنا الوطنية باتجاه الارتفاع) .

والمقصود بالواردات : مشتريات الوطن من السلع والخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الوطني ، أي ما يتم طلبه من قبل الوطن لجزء من الناتج المتحقق في العالم الخارجي خلال فترة زمنية (غالباً سنة) . وعلى العكس تماماً ، تتأثر وتتبع الواردات (المتغير التابع) أحوال الدخل المتحقق في الوطن (المتغير المستقل) ، فكلما ازداد الدخل في الوطن أدى ذلك لزيادة حجم الواردات ، والعكس صحيح . فالعلاقة إذاً بين الدخل

الوطني الكلي والواردات هي علاقة طردية (وتدعى تابع الاستيراد) ، كالعلاقة بين دخل العالم الخارجي والصادرات.

وهنا لا بدَّ من لفت الإنتباه إلى مشكلة هامة تعترض عملية فتح الاقتصاد باتجاه العالم الخارجي ، أي دراسة الميزان التجاري ، وهي تتعلق بعملية تغيرات الأسعار المحلية والأجنبية واختلاف أسعار الصرف وتذبذبها المستمر وأثر ذلك في الصادرات والواردات لبلد معين ، علاوة على حركة رؤوس الأموال بينها على المدى القصير خاصة(*) .

ثانياً – ماالمقصود بتابع الإستيراد (Import Function)؟ :

من المنطقي أن يتأثر (ويعتمد) الاستيراد في الاقتصاد الوطني تأثراً (أو اعتماداً) مباشراً على الدخل الكلي ومستوياته في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (3) . ومن المنطقي أيضاً ، أن يتأثر الاستيراد بعناصر أخرى غير الدخل ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : الأسعار – أسعار الصرف – الجودة ... الخ .

وإذا اقتصرنا على الدخل الكلي فقط من أجل تبسيط الدراسة ، فهذا يعني أن دراسة تابع الاستيراد تشبه إلى حدٍّ كبير – إن لم نقل تماماً – دراسة تابع الاستهلاك ، وبالتالي تأخذ المعادلة الأولى الشكل التالي :

$$M = F(y) \quad (1)$$

حيث :

M = الاستيراد (التابع المتغير)

F = التابع

Y = الدخل الكلي (المتغير المستقل) .

وعلى غرار فكرة الميل الحدي للاستهلاك (c) والتي من خلالها يتم تحديد درجة تبعية الاستهلاك إلى الدخل ، بمعنى حساب الزيادة الحاصلة في الأول نتيجة زيادة الثاني بوحدة واحدة ، أي $c = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ، وهي عبارة عن قيمة تتراوح بين الصفر والواحد : $0<c<1$، يمكننا الحديث عن الميل الحدّي للاستيراد (m) الذي يشير إلى

(*) لن نتطرق إلى مثل هذه الموضوعات المعقدة نسبيا بالمقارنة مع هذا المقرر الذي يحمل اسم : مبادئ الإقتصاد الكلي .

الدخل نحو الارتفاع ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، يقابل ارتفاع الواردات هذا انخفاضا في الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية ، مما سيؤدي بدوره أيضاً إلى ظهور عجز في الميزان التجاري المحلي وزيادة الطلب على النقد الأجنبي من أجل شراء السلع المنتجة في البلد الثاني (المستوردات) ... وهذا سينعكس حكماً على أسعار الصرف فتتغير بهدف إصلاح هذا الخلل أو العجز في الميزان التجاري .

ضمن هذا المنطق التحليلي ، ودون الغوص في التفاصيل والحيثيات المتعلقة بالآثار المترتبة على تغيرات معدل التبادل بين البلدين من جهة ومعدل الصرف بينهما من جهة أخرى ، يمكننا تثبيت جملة الملاحظات التالية (4) :

1- من الطبيعي أن يقود التغير الحاصل في معدل التبادل في البلد المعني لخلق آثار على ضارب التجارة الخارجية ، وولادة ضارب جديد بقيم جديدة .

2- من الطبيعي أيضا أن يقود التغير الحاصل في معدل التبادل في البلد المعني لخلق آثار ليس فقط على مستوى حجم الطلب على الصادرات وحجم الطلب على الواردات ، وإنما على قيمة الواردات أيضاً .

3- من المعروف أن كل تغير يطرأ على الميزان التجاري يؤثر في الطلب على العملة وعرضها ، ويؤثر بالتالي في معدل الصرف في الاقتصاد المدروس(*) .

4- تزيد التذبذبات المستمرة في معدلات صرف عملة ما إن حصلت من حدة المضاربات عليها ، وهذا يؤثر – طبعاً – سلباً على استقرارها وعلى السياسات الإقتصادية المتبناة من الحكومة في البلد المدروس ، ويعيق إعاقة مباشرة عملية الاستثمار المباشر المحرك الرئيسي لعملية النمو والتنمية الإقتصادية .

خامساً – التبادل الحرّ :

عندما ظهر الفائض الاقتصادي في المجتمع ، ظهرت الحاجة الماسّة للتبادل ، والذي بدوره أكدّ أهمية التخصص ، ليس فقط عل مستوى الفرد وإنما أيضاً على مستوى المجتمع (الأقتصاد) بالكامل . فالتخصص رفع من مستوى الإنتاجية ، وتلك

(*) : المقصود بمعدل الصرف (Rate of Exchange) السعر المدفوع من قبل الوحدات المختلفة في الدولة (A) من أجل الحصول على وحدة واحدة من نقد الدولة (B) ، وتتحدد قيمة هذا المعدل في ضوء الكميات المعروضة من نقد الدولة (B) والكميات المطلوبة منه.

الأخيرة زادت من مستويات الإنتاج المتحققة ، وبات التبادل ضرورياً ومجدياً ونافعاً للأطراف كافة ، من أجل رفع مستوى المعيشة للمجتمع عامة وللفرد على وجه الخصوص .

ويمكننا الجزم بأن أولى النظريات (التي استكملت الشروط الموضوعية والعلمية) التي تحدثت عن التبادل كانت من نتاج المدرسة الكلاسيكية (الليبرالية) حيث يعتبر الجميع أن مؤسسها هو آدم سميث وأتباعه المتشائمون والمتفائلون . وكانت تلك المدرسة قد رفعت شعار : دعه يعمل ، دعه يمر (Laissez faire , Laissez passer) داعية إلى حرية المبادرة وحرية التبادل ، علاوة على جملة من العناصر الهامة المساعدة على تحقيق الحرية في اقتصاد السوق ، نذكر منها :

1- الملكية الفردية
2- حرية المبادرة الفردية
3- اقتصاد المنافسة التامة
4- عدم تدخل الدولة في الحياةالاقتصادية
5- حرية التبادل (إزالة كل أنواع الحواجز المعيقة للتبادل)
6- التخصص فالإنتاج فالاستهلاك فالتبادل .. الخ .

ومن الطبيعي ، أن تظهر مجموعة كبيرة أخرى من الأفكار والمدارس المعارضة للتبادل الحرّ ، استند كلٌ منها إلى جملة من الأمور التي أُعتبرت بمثابة مبررات موضوعية ومنطقية للوقوف – ولو لمرحلة زمنية محددة – في وجه تطبيق حرية التبادل نذكر منها فقط:

1- فريدريك ليست (صاحب مذهب الحماية الجمركية في ألمانيا) الذي ردّ على طلبات بريطانيا بفتح الحدود وتحقيق التبادل الحرّ قائلاً : " إنني من أنصار حرية التجارة والتبادل ، ولكن بين بلدين على المستوى التنموي ذاته " ، بمعنى أن الحماية التي أسس لها في الاقتصاد الألماني – الذي كان متأخراً تنموياً بالمقارنة مع بريطانيا – كانت ضرورية كي تتمكن الصناعات الناشئة من النضوج والنمو لتواجه منافسة السلع البريطانية .

2- أرغيري ايمانوئيل (صاحب كتاب التبادل اللامتكافئ) الذي يبرهن على أن العالم ينقسم إلى دول متقدمة اقتصادياً ، ودول نامية (أو متخلفة) اقتصادياً ، وبالتالي لا يمكن أن يكون التبادل بين هاتين المجموعتين متكافئاً فيما لو عملنا بنظرية التبادل الحرّ (حرية التجارة) حتى وإن بدا ذلك ظاهرياً ، لأن الموضوع له علاقة بارتفاع معدلات الإنتاجية (والقيم المضافة) في بلدان المجموعة الأولى خلافاً -بل على النقيض تماماً- لما هو حاصل في بلدان المجموعة الثانية .

وكان قد اجتهد في هذا الموضوع عدد آخر من الاقتصاديين ، نذكر منهم البرازيلي تشيلسو فورتادو و الأمريكيان بول بازان وبول سويزي ، وأشهرهم الاقتصادي العربي المصري الدكتور سمير أمين ، الذي أسس لنظرية المركز والاطراف وتحدث عن أن التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي يتم لصالح الدول المركزية المتقدمة على حساب الدول المتخلفة الطرفية ، وذلك من خلال حريةالتجارة.

وعلى الرغم من الانتقادات الكبيرة التي قُدّمت للمذهب الليبرالي (5) والتبادل الحر على وجه الخصوص، إلاّ أن بعض الأفكار لا تزال قائمة وصحيحة ... علاوة على العودة الذي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي .المتعلقة بالعولمة الاقتصادية والدعوة من خلال المنظمة العالمية للتجارة (WTO) (*) لتطبيق حرية التبادل والتجارة على المستوى العالمي . ونذكر من هذه الأفكار مايلي :

1- تتأثر تكلفة الإنتاج في بلد ما بحملة من العناصر ، أهمها : الأجور المدفوعة للعمال . وبالتالي ، تصبح الدولة التي تدفع أجوراً متدنية لعمالها ذات قدرة تنافسية أكبر من الدول الأخرى حيث الأجور مرتفعة نسبياً .

2- يتحمل التعرفة الجمركية البلد المستورد ، بمعنى أن أفراده هم الذين يدفعون ثمناً أعلى لاقتناء السلع والبضائع المستوردة .

(*) World Trade Organization = WTO
Organisation Mondiale du Commerce = OMC (بالفرنسية) .

3- من جهة أخرى ، تحمي التعرفة الجمركية القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في وجه المنتجات المستوردة..لتدّعم هذه الصناعات وقدرتها على منافسة أشباهها في السوقين المحلية والدولية بعد أن تقوى ويشتد ساعدها بما يكفي .

وعلى الرغم من وجود العديد من هذه الإفكار التي تدعم أو تدحض ضرورة تبني سياسة الحماية الجمركية أو السياسات الأخرى (كالحصص وغيرها) ، إلاّ أن التبادل الحرّ يبقى المذهب الأكثر رواجاً في الأدبيات الاقتصادية النظرية ، وفي كثير من الأحيان استثناء على أرض الواقع ... علماً بأنه يؤمن أفضل توزيع للموارد بين الدول .

سادساً – ميزان المدفوعات :

يعتبر الاقتصاديون أن ميزان المدفوعات هو مرآة الاقتصاد الوطني ، وذلك لأنه يتضمن كل الموازين الأخرى الموجودة في الاقتصاد . ويُمثل ميزان المدفوعات – في الواقع– العرض والطلب على العملات المختلفة المتأتية من المجموعات المتباينة التي يتكون منها كل اقتصاد ، ومن المفترض أن يتساوى مجموع العرض مع مجموع الطلب في النهاية، أي خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة(6) . يوضح الجدول التالي (3-11) ميزان المدفوعات لإحدى الدول خلال سنة معينة (الأرقام افتراضية وبمليارات الوحدة النقدية) .

الجدول (3-11) – ميزان المدفوعات لإحدى الدول

(عام 2002 ، والأرقام افتراضية)

مليارات الوحدة النقدية*

١ – السلع :		
الصادرات	+ ١٠٧,٣	
الواردات	– ٩٨,٣	
الميزان التجاري	+ ٩,٠	
٢ – الخدمات :		
إنفاق ذات طابع عسكري	– ٠,٩	
سياحة ونقل	– ٢,٥	
دخل ناتج عن الاستثمار	+ ٦,٠	
خدمات أخرى	+ ٤,٧	
ميزان الخدمات	+ ٧,٣	
ميزان السلع والخدمات	+ ١٦,٣	
٣ – تحويلات أحادية الجانب :		
تحويلات القطاع الخاص	– ١,٧	
تحويلات حكومية	– ٢,٩	
ميزان التحويلات	– ٤,٦	
ميزان العمليات الجارية	+ ١١,٧	
٤ – خروج رؤوس الأموال		
في القطاع الخاص	– ٣٠,٨	
في القطاع العام	– ١٢,١	
المجموع	– ٤٢,٩	

٥ – دخول رؤوس الأموال	
من الخاص	+ ٨,٥
من العام	+ ٦,٤
المجموع	+ ١٤,٩
ميزان رؤوس الأموال على المدى الطويل	– ٢٨,٠
٦ – فروق إحصائية	(∓ .....)

نلاحظ من الجدول السابق أنه ينقسم إلى عدة موازين تشكل في نهاية المطاف ميزان المدفوعات ، ويأتي في المقام الأول الميزان التجاري الذي يشير إلى الصادرات والواردات من السلع الحاصلة في الاقتصاد خلال فترة من الزمن هي سنة ، ومن ثمَّ يُضاف إليه ميزان الخدمات الذي قد يتضمن مكونات أخرى (أو أقل) علاوة على ما هو مذكور في الجدول ... فيكون الميزان الرئيس الأول هو ميزان السلع والخدمات الذي يُعبر عن صافي المبالغ المتحققة (سلبياً أم إيجابياً حسب الوضع) في الميزانين السابقين .

بعد ذلك، يتم العمل على حساب ما يدعى بميزان العمليات الجارية من خلال طرح ما يُدعى بمجموع ميزان التحويلات (الأحادية الجانب ، أي من الداخل إلى الخارج فالإشارة تكون سالبة حتماً) . ومن ثمَّ ، تتم عملية حساب ميزان رؤوس الأموال على المدى الطويل ، بأخذ مجموع الخروج (بالإشارة السالبة) ومجموع الدخول (بالإشارة الموجبة) ... وتكمن المشكلة هنا حقيقة في الحساب على المدى البعيد مما يقتضي اللجوء غالباً إلى عمليات تقديرية تقريبية من أجل حساب هذا الميزان في عام محدد (2000 في مثالنا) .

من حيث المبدأ ، عندما نلفظ أو نستخدم كلمة ميزان فهذا يعني أن هناك طرفين يجب أن يتساويا في نهاية المطاف ... وإن حصل خلل في الحسابات أو عدم توازن ، فغالباً ما يتم اللجوء إلى النقطة (6) التي تشير إلى فروق إحصائية بهدف جعل الميزان متوازناً .